الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعـة محمد خيضر ــ بسكـرة ــ

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع
التخصص: علم الاجتماع الحضري

معوقات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري

دراسة ميدانية لبعض جمعيات المجتمع المدني لمدينة بسكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبـة:
هراكـي حيـاة

تحت إشراف الدكتورة:
لبعل آمال

السنـة الجامعيـة 2019/2018

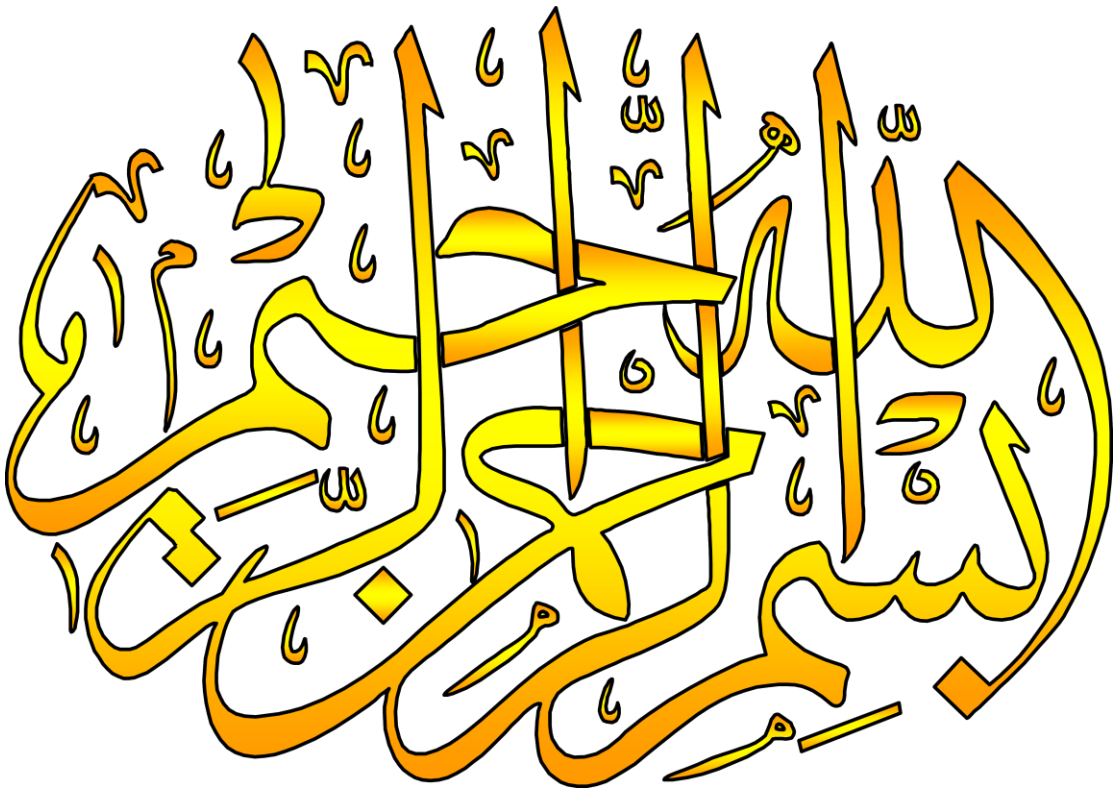
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أول من يشكر و يحمد آناء الليل و أطراف النهار، هو العلي القهار، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، و أغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، و أنار دروبنا، فله جزيل الحمد و الثناء و التعظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده و رسوله "محمدا بن عبد الله" ازكي الصلوات و أطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، و حثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد و الشكر كله أن وفقنا و ألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لانجاز هذا العمل المتواضع.

و الشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة شكر للدكتورة المشرفة "لبعل آمال" التي ساعدتنا على إنجاز هذه المذكرة العلمية.

و نشكر كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم و إرشاداتهم و نخص بالذكر أساتذة معهد علم الاجتماع.

و أتقدم بالشكر و التقدير إلى كافة الإطارات العاملة بالجمعيات لمدينة بسكرة

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، من زميلاتي في الدراسة، و كل أفراد عائلتي.

و في الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز و جل أن يرزقنا السداد، و الرشاد و العفاف و الغنى و أن يجعلنا هداة مهتدين.

www.acadiabahrain.com

فهرس المحتويات

الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
ملخص الدراسة	
الموضوع	*الصفحة*
مقدمة	*أ– ب*
الفصل الأول: الموضوع العام للدراسة	
1- إشكالية الدراسة	04
2- أسباب اختيار موضوع الدراسة	05
3- أهداف الدراسة	05
4- تحديد مفاهيم الدراسة	06
5- الدراسات السابقة	13
6- فرضيات الدراسة	16
الفصل الثاني:التخطيط الحضري	
1- المفاهيم المشابهة للتخطيط الحضري	18
2- خصائص التخطيط الحضري	21
3- أنواع التخطيط الحضري	23
4- نظريات التخطيط الحضري	25
5- مراحل التخطيط الحضري	28

6- أهداف التخطيط الحضري	32
7- صعوبات التخطيط الحضري	33
الفصل الثالث:المجتمع المدني	
1- فكرة المجتمع المدني في الجزائر	38
2- مؤسسات المجتمع المدني	40
3- مقومات المجتمع المدني	42
4- ادوار المجتمع المدني	43
5- معوقات مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري	45
الفصل الرابع:الإطار الميداني للدراسة	
1- الإجراءات المنهجية للدراسة	54
1-1 مجالات الدراسة	54
1-2 المنهج المتبع في الدراسة	55
1-3 عينة الدراسة	55
1-4 الأدوات المستخدمة لجمع البيانات	56
1-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات	56
2- عرض و تحليل البيانات	57
2-1 تحليل البيانات على ضوء فرضيات الدراسة	70
3- النتائج العامة للدراسة	72
الخاتمة	74
التوصيات	75
قائمة المراجع	77
الملاحق	

قائمة الجداول و الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يوضح التطوير العمراني المستدام	31
02	جدول يوضح النسب المئوية لتوزيع مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني في العالم	48
03	شكل يوضح أهم معوقات العمل التطوعي	52
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	57
05	يوضح توزيع أفراد حسب السن	58
06	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	58
07	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	59
08	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة	60
09	يوضح إقصاء العمل الجمعوي فصفة العامة في عملية التخطيط الحضري	60
10	يوضح أسباب عدم مشاركة جمعيات في تخطيط الحضري	61
11	يوضح هل للجمعية برنامج عمل واضح ومتكامل	62
12	يوضح طبيعة البرامج التي تعدها الجمعية في إطار التخطيط الحضري	63
13	يوضح الدعوات التي تتلقاها الجمعيات من طرف المسؤولين	64
14	يوضح مشاركة الجمعيات في عملية التخطيط الحضري	64
15	يوضح البرامج المعدة لتعبئة الجماهير حول المشاركة في تخطيط المدينة	65
16	يوضح تأثير طبيعة العمل الجمعوي التطوعي على آلية التخطيط الحضري	65
17	يوضح تأثير نقص وعي المواطن لدور الجمعية على آلية التخطيط الحضري	66
18	يوضح مدى ملائمة مقر الجمعية لمتابعة آلية التخطيط الحضري	66
19	يوضح توفر الجمعية على الظروف الفيزيقية للعمل	67
20	يوضح امتلاك الجمعية للتجهيزات الأزمة للعمل والمتابعة	67
21	يوضح مدى كفاية الميزانية المخصصة للجمعية لتغطية متطلباتها	68
22	يوضح عدم كفاية الميزانية ومدى المطالبة برفعها	68
23	يوضح المصادر المالية الأخرى للجمعية	69
24	يوضح طبيعة المصادر المالية الأخرى	69
25	يوضح عرقلة غياب القوانين والتشريعات في الحصول على دعم المادي	70

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

سعينا من هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري، وهي دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات لولاية بسكرة بإثارة التساؤل التالي:

- ما طبيعة المعوقات التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية و المتمثلة في :

- هل المعوقات التنظيمية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري؟
- هل المعوقات المادية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بوضع فرضيات متمثلة في:

- المعوقات التنظيمية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري.
- المعوقات المادية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري.

ومن دوافعنا لاختيار هذا الموضوع هو اهتمامنا بالموضوع لأنه ذات صلة بالمجال الحضري و هو ضمن اختصاص علم الاجتماع الحضري، إضافة إلى رغبتنا في تنمية المعارف حول أداء المجتمع المدني لمهامه و مشاركته و تمثيله لسكان المدينة، إضافة إلى اهتمامنا بتخطيط المدن المعاصرة وجمالها وجاذبيتها وسبب تأخر مدننا عنها و الرغبة في محاولة الوصول إلى حلول ولو جزئية لمشكلات المدنية في مجال التخطيط الحضري.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على منظمات المج المدني وبيان أهميتها في المشاركة في عملية التخطيط الحضري والوقوف ميدانيا على مشاركة المجتمع المدني (واقعيا) في عملية التخطيط وعلى المعوقات التي تحول دون مشاركتها المادية والتنظيمية، كما أنها تضيف بعض الحقائق الميدانية للأبحاث والدراسات العلمية السابقة التي تناولت هذا الموضوع من جانب أخر وسنحاول تناول هذا الموضوع من جوانب أخرى .

ولقد اقتضت طبيعة الموضوع إتباع المنهج الوصفي، مع الاستعانة بمجموعة من الأدوات أو التقنيات البحثية للحصول على المعطيات الميدانية، كان أبرزها استمارة المقابلة التي طبقت على أفراد العينة التي اختيرت بطريقة قصدية التي بلغ عددها عشرة (10) أفراد و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ✓ تحققت الفرضية الأولى القائمة على أن المعوقات التنظيمية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري.

- ✓ تحققت الفرضية الثانية و القائمة على أن المعوقات المادية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري.

مقدمـــة

مقدمـــة:

يعتبر موضوع المجتمع المدني من أهم المواضيع التي يتناولها علماء الاجتماع وخاصة علم الاجتماع الحضري، نظرا لأهميته البالغة في المجتمع، ونجده في اهتمامات العديد من الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع الحضري لما له من تأثير في تقدم المجتمعات وتطورها، فوجود مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المدينة خاصة، تعتبره جميع الأمم ظاهرة صحية تدل على مستوى التحضر والمدنية لدى أفراد ذالك المجتمع.

هذا المجتمع الذي لم يكن سابقا بحاجة ملحة لتخطيط مدنه، فالوظائف محدودة مقتصرة على البيوت و القصر والسوق والساحة العامة، ومع التطور التكنولوجي ظهرت الحاجة إلى عملية التخطيط الجيد والمدروس للمدن، يواكب تطورها ويسبقه أحيانا تفاديا للعشوائية والنمو غير المدروس، ومع ازدياد أحجام المراكز الحضرية ومع تطور ظاهرة التحضر وما صاحبها من تراكم المنشآت الصناعية بسبب الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي وتفاقم مشكلات حضرية تهدد البيئة الحضرية، ولهذا نمت الحاجة إلى دراسة هذه المشكلات المدينية ووضع خطط شاملة ملائمة للتطور الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي لسكان المدينة.

والمجال المديني أهم انشغالات المجتمع المدني، هذا الأخير الذي لم يقتصد اهتمامه على المجالات الصحية والتعليمية والخيرية، بل تعدى إلى مشاركته في آلية التخطيط الحضري على أساس أن المشاركة الشعبية هي شريك في صنع القرار وطرف فاعل لتحقيق مجال حضري متقدم.

وعلى أي حال جاءت هذه الدراسة بغية الكشف عن معوقات مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري، باعتبار هذه العملية التخطيطية بكل أبعادها معادلة متفاعلة العناصر، تقتسم أدوارها أطرافا عدة، أهمها المجتمع المدني، هذا الأخير الذي يعبر عن مشاركة الفرد ضمن الجمعيات المدنية في المدينة.

هذه المشاركة هي عملية تفاعلية تأتي كترجمة عملية لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة غير الرسمية في عملية الصياغة النهائية لجميع القرارات المتعلقة بأهداف المشاريع المخصصة للمدينة وعناصرها وأولوياتها، من خلال حشد الجهود وتعبئة الموارد الذاتية من منطلق ودافع إرادي لضمان الإرادة التوافقية بين جميع الإطراف.

هذه المشاركة التي تعتبر مهمة في وقتنا الحالي في حل العديد من المشكلات وهذا ما لاحظناه في الميدان، ونقص هذه المشاركة في بعض الأحيان قد تكون بسبب المستوى المادي والتنظيمي والتأطيري

والمستوى الوعي لدى الأفراد، وقد جاءت هذه الدراسة محاولة لتقصي وبحث في واقع هذه الظاهرة، و نجد أن الدراسة تنقسم إلى جانبين: جانب نظري تناول التراث النظري لموضوع الدراسة، وجانب ميداني تناول الدراسة الميدانية وانقسمت الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول يتعلق بالإطار العام للدراسة و شملت بذالك طرح موضوع الدراسة الذي اندرج ضمنة التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية وأهداف و أهمية وأسباب الدراسة و تحديد المفاهيم والدراسات السابقة.

و في الفصل الثاني تناولنا ضمنه التخطيط الحضري، حيث طرحنا تقريبا كل ما يتعلق بالتخطيط الحضري، فالمفاهيم المشابهة، ثم خصائص التخطيط و أنواعه و مراحله، و أهم نظرياته، كما تطرقنا إلى أهدافه و أخيرا الصعوبات التي تواجهه.

و جاء الفصل الثالث بعنوان المجتمع المدني من خلاله تعرضنا إلى فكرة المجتمع المدني في الجزائر ثم مؤسساته ومقوماته و أدواره و أخيرا معوقات مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري.

أما الفصل الرابع فجاء بعنوان الإطار الميداني للدراسة و تضمن الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث ذكر مجالات الدراسة المكاني والزماني و البشري والمنهج المتبع والعينة المختارة وأهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتناول تفريغ البيانات وتفسيرها واختبار التساؤلات، و من ثمة استخلصنا النتائج العامة للدراسة و في الأخير الخاتمة وتليها التوصيات المقترحة وكذا قائمة المراجع والملاحق.

الفصل الأول:

الموضوع العام للدراسة

1- إشكالية الدراسة.

2- أسباب اختيار موضوع الدراسة.

3- أهداف الدراسة.

4- تحديد مفاهيم الدراسة.

5- الدراسات السابقة.

6- فرضيات الدراسة.

1- إشكالية الدراسة :

حظي موضوع المجتمع المدني الحظ الأوفر من الاهتمام والدراسة بين المفكرين والسياسيين على حد سواء رغم اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم، باعتباره المؤسسة الوحيدة القادرة على النهوض بالمجتمعات اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا باعتباره يقوم على فلسفة المشاركة الشعبية والديمقراطية والمواطنة، ويعتبر المجتمع المدني الوجه المعبر عن مجموع التنظيمات والجمعيات التطوعية الحرة التي تملأ المجالات العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بّذلك بقيم الاحترام والتراضي والتسامح.

كما يعتبر مجموع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية والروحية والنقابات العمالية ومجموع السكان الأصليين والمنظمات الخيرية ومنظمات المجتمعات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص الخيرية.

إن تواجد جمعيات ومنظمات في المجتمع في حد ذاته يعتبر ظاهرة صحية، تدل على مستوى المدنية والتحضر لدى أفراد المجتمع ومدى إحساسهم بمسؤوليتهم واستعدادهم لتحسين أوضاعهم وظروفهم، من خلال تجمعات مدنية بأسلوب مدني حضاري.

وفي الجزائر برز المفهوم في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، في الوقت الذي كثر فيه الحديث عن أزمة سياسية اقتصادية حادة في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات بضرورة إرساء دعائم دولة المؤسسات، فظهرت مجموعة من التنظيمات والجمعيات، برزت تنشط على الساحة تنشط في العديد من المجالات الصحية التعليمية الثقافية الخيرية.

ويعتبر المجال الحضري أو المدينة من أهم انشغالات المجتمع المدني، فهناك نقلة نوعية في إقترابات هذه الجمعيات والمنظمات في التعامل مع الواقع، فلم يقتصر اهتمام المجتمع المدني بالمجالات الصحية و التعليمية و الخيرية، بل تعدى إلى مشاركته في تطوير و إصلاح المجال الحضري و البيئي و التنموي من خلا ل مشاركته في آلية التخطيط الحضري، على أساس أن المشاركة الشعبية هي شريك في صنع القرار و طرف فاعل لتحقيق مجال حضري متقدم.

هذه المشاركة التي تبلورت من خلال مجموعة من القوانين و الآليات، التي تعمل على تنظيمها و حسن تسيير مجال عملها وكيفية تدخلها في آلية التخطيط الحضري، هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى الآليات الحضرية التي تعمل على متابعة التطورات و التغيرات الحضارية التي تطرأ على مجال المدينة وفق مجموعة مراحل يلعب فيها الفرد عدة ادوار سواء كان مسئولا و مشرفا عنها أو في إطار أخر موجها لها، خاصة من خلال مشاركته في المجتمع المدني أو ضمن الجمعيات المدنية التي تنشط في هدا الإطار.

لكن هذه المشاركة تواجه في الوقت الحالي مجموعة معوقات حالت دون المشاركة الفعالة والتي قد تضيف الكثير و تثري أكثر آلية التخطيط الحضري، و أهمها المعوقات التنظيمية التي تعتبر مجموعة المعيقات الخاصة بالجمعيات في حد ذاتها في هيكلها التنظيمي و التسييري، التي حالت دون تحقيق الهدف

و المعوقات المادية التي هي جملة العراقيل و الصعوبات المادية التي تحول دون أداء هذه الجمعيات مشاركة فعالة في الارتقاء و تطوير مجال المدينة.

وهذا ما أدى بنا إلى طرح التساؤل العام الذي تدور حوله هذه الدراسة:

- ✓ ما طبيعة المعوقات التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري؟

و منه تندرج تساؤلات الدراسة الفرعية و هي:

- ✓ هل المعوقات التنظيمية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري؟
- ✓ هل المعوقات المادية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري؟

2- أسبـــاب اختيـــار موضـــوع الـــدراسة:

لاختيار الموضوع دوافع ذاتية و موضوعية تكمن في:

* اهتمام الطالب بالمواضيع ذات الصلة بالمجال الحضري لأنها ضمن اختصاصه في علم الاجتماع الحضري.

* تنمية المعارف في مجال التخطيط الحضري و المجتمع المدني.

* الرغبة في معرفة المعوقات التي تحول دون أداء المجتمع المدني لمهامه و مشاركته و تمثيلهم لسكان المدينة و إبراز قيمهم و عاداتهم.

* الاهتمام بتخطيط المدن الحديثة (المعاصرة) و جمالها و جاذبيتها و خاصة في المجال السياحي و سبب تأخر مدننا عنها.

* محاولة الوصول لحلول و لو جزئية لمشكلات المدينة في مجال التخطيط الحضري.

3- أهـــداف الـــدراسة:

إن قيمة البحث العلمي من قيم الأهداف المسطرة له، فعلى قدر عمليتها و خدمتها للفرد و للمجتمع تحدد قيمة هذا البحث أو ذاك و يجب على الباحث قبل الشروع في عملية البحث إن يضع أهداف توجه بحثه في مختلف مراحله و عليه تكمن أهداف دراستنا المتعلقة بمعوقات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري في:

- ✓ التعرف على منظمات المجتمع المدني و بيان أهميتها في المشاركة في عملية التخطيط الحضري.
- ✓ الوقوف ميدانيا على مشاركة المجتمع المدني (واقعيا) في عملية التخطيط الحضري و على المعوقات التي تحول دون مشاركتها المادية و التنظيمية.

4- تحديد مفاهيم الدراسة:

4-1 تعريف المجتمع المدني لغة:

تجدر الإشارة بداية إلى أن المصطلح غربي يلفظ باللغة الفرنسية(socité civile) لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية و الفلسفية و الاجتماعية العربية كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشا و تطور بنشأتها و تطورها.

و s-ocité كلمة لاتينية تعني مجتمع اما civile فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني civis و تعني المواطن و ليست مشتقة من كلمة civilisation حضارة كما هو شائع و ما يلاحظ أن كلمة civis في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة و إنما مدني من المدنية أو التمدن. و المدينة تعني المكان الذي يعيش فيه الأفراد معا استجابة للعوامل المختلفة و بالتالي يحتضن الشأن العام.

كما يقصد بلفظ مدني أن المجتمع لا يقوم على السياسة بل يرتبط بأواصر مدنية[1] وفقط، و كلمة مدني في قاموس التنوير و هي civil وcivic . civilus تعني في اللغة اللاتينية (الحر الروماني) و من ينتمي إلى المدينة أو ما يخص المدينة.

ومن يسلك سلوك أهل المدينة و ينطوي المفهوم هنا على قدر من الانحياز و العصبية إلى ما هو روماني، و قد يكون من الأمور ذات الدلالة إن كلمةcivila تعني الإكليل الذي يزين رأس من ينتصر لروماني و يقتل عدوه.

و عادت الكلمة للظهور ثانية على لسان المحلفين الفرنسيين في ستينات القرن السادس عشر، لوصف أهل المكانة و التهذيب civilité و civilisé و هذا يعني أن كلمة مدني في قاموس التنوير تحمل معنيين نقيضين، فتعني المواطن الحر (الغربي) المهذب الكيس و المتحضر نقيض البربري الهمجي، وتعني أيضا في الأصل الروماني تميز له. ثم أصبحت تعني الأوروبي الذي يجسد الحضارة دون سواه، وهي بهذا تدل على مفهوم نخبوي تفضيلي بناءا على وضع تراتبي هرمي للمجتمعات.

و كلمة مدني مشتقة من مدينة أو مدنية أو تمدن في اللغة العربية، و هي ضد الصحراوي و البدوي، حيث إن المدينة لا تنشا في الصحاري صار المجتمع المدني نقيضا للمجتمع الصحراوي.[2]

و رغم الاتفاق على كلمة مجتمع إلا أن لفظة مدني هي مثار جدل و اختلاف كما أنها تتسم بنوع من الغموض، فقد تطرح أحيانا في مقابل عسكري عند مقارنة المدني بالعسكري، و أحيانا تطرح مقابل الريف أو البداوة، كما تطرح أحيانا مقابل الديني.

---

(1) بلقاسم سلاطنية و اخرون.دراسات في المجتمع المدني الكتاب الأول الطبعة الأولى.الدار الجزائرية2017. ص ص 283.284.

(2) شاوش خوان جهيدة: واقع المجتمع المدني في الجزائر. دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية قسم العلوم الاجتماعية جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة 2015 ص ص 23 -24 .

كما يعني المجتمع الحديث، الذي قامت أسسه في عصر النهضة الأوروبية، و الذي استبعدت فيه جميع التكوينات الاجتماعية التقليدية الموروثة عن الأنظمة القديمة القديمة فهو يقتصر على التنظيمات التطوعية الحرة، التي ينضم إليها الفرد بإرادته و اختياره الحر[1].و حسب برهان غليون هناك مفهومين له:

المفهوم الواسع: يستوعب البنى التقليدية و الحديثة معا فهو مجموعة المؤسسات و الأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي و النظام القيمي في المجتمع من ناحية و الدولة و مؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.

المفهوم الضيق: الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فقط، فهو مجموعة المؤسسات و الممارسات التي تنشا بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن المجتمعات التقليدية من ناحية (الأسرة، القبيلة، العشيرة) و عن دولة المؤسسات الحديثة من ناحية ثانية (المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية،المؤسسة القضائية.[2]

2-4 تعريف المجتمع المدني اصطلاحا:

إن مفهوم المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر لإبراز تحول أوروبا من الاستبداد إلى الديمقراطية البورجوازية ثم اختفى منذ القرن التاسع عشر و لكنه ظهر من جديد مع غرامشي بعد الحرب العالمية الأولى و انتصار الحزب الشيوعي الروسي.

و يشير مفهوم المدني إلى التحول الهائل و الحاسم الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السبع عشر و الثامن عشر و يعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى و التخلص منها بل و إعلان القطيعة مع النظام القديم جملة و تفصيلا و القول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة و مخالفة .[3]

و في نفس السياق يري غليون أن المجتمع المدني لا بعاني إلا مفهوم الرابطة الاجتماعية أعادلة كأساس للعلاقات بدلا من الرابطة الدينية أو الارستقراطية التي يمكن رابطتها بالعرف والتقاليد، انه يسجد السياسة الحديثة التابعة من المجتمع البشري كما هو: فالدولة والمجتمع المدني كلمتان متطابقتان تماما ولا يوجد أي فاصل بينهما.

---

(1) حسان الجيلاني: قضايا اجتماعية معاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية 2014 ص 222.

(2) كربوسة عمراني: المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن....أي دور بالإشارة إلى المجتمع المدني في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد 16 سبتمبر جامعة محمد خيضر بسكرة 2014- ص(154) .

(3) دبلة عبد العالي : مدخل إلى التحليل السوسيولوجي. منشورات مخبر المسالة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة (منشور رقم2) جامعة محمد خيضر.دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر 2011 ص ص 133-134.

أي المجتمع المدني هو الذي يقود السياسة ويرسم طريقها في الدولة التي يتمتع فيها المجتمع المدني بمساحة كافية وحقيقية من الديمقراطية.[1]

و من التعاريف السابقة الذكر لاحظنا أنها ركزت على أن المجتمع المدني يجسد سياسة حديثة نابعة من المجتمع البشري، قائم على أسس ديمقراطية مخالفة للأنظمة الاستبدادية البرجوازية و الدينية.

ومن التعريفات التي تناولت السمات الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني التعريف الوارد في تقرير المنظمات غير الحكومية التي تبنته مؤسسة الكومنولث والذي يستند إلى سمات أربع أساسية وهي التطوعية والاستقلالية وعدم الربح وعدم السعي وراء المصالح الذاتية للإفراد المنتسبين لهذه المؤسسات.

ويتوافق مع هذا التعريف السابق لمؤسسات المجتمع المدني ما أوردته أماني قنديل والتي ترى أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات المستقلة نسبيا والتي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ومنفعة جماعية للمجتمع ككل وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة والسلمية والتنوع والاختلاف.

ويعرفه حامد خليل مون حيث المبدأ نسيج متماسك من العلاقات التي تقوم بين الأفراد من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات.[2]

ويذهب البنك الدولي (2010)إلى أن المجتمع المدني ه المجموعة الواسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو دينية أو خيرية).[3]

و من التعاريف السابقة نلاحظ أنها اعتبرت المجتمع المدني مجموع المؤسسات المتمسكة في العلاقات وسيطة بين الأفراد و الدولة تحقق المنفعة العامة و تمتاز بقيم و معايير راقية.

ويرى غرامشي أن المجتمع المدن هو المسافة الفاصلة بين الدولة وبين النشاط الاقتصادي "cramisci1971" إي القطاع العام والقطاع الخاص لذلك سمي بالقطاع الثالث.

أما سعد الدين إبراهيم فيعرفه بأنه مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية غير الارثية وغير الهاد تتشكل فئة للربح والتيمن و وسائط المجتمع وبشكل طوعي بين الفرد والدولة وتعظم من قدراته على المشاركة المجدية في الحياة العامة

---

(1) زين العابدين محمد مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح نموذج أردني ط1 دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2015 ص ص ص 26- 27- 36

(2) عبد الوهاب راغب الراعي دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على أداء الجهاز الإداري بالدولة ط1 المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية القاهرة 2015ص42 43.

(3) حسن فخري إبراهيم افطم معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين و العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس ماجستير في دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح 2014ص ص 10- 11.

ويعرف آرثر 2003 المجتمع المدني بأنه المجال الذي يتضمن المؤسسات والمنظمات والأفراد الواقعة بين الآسرة والدولة والسوق هو الذي في إطاره يشارك الناس طواعية غير ملزمين بهدف دفع اهتمامات مشتركة فيما بينهم.[1] وهو مجموعة المؤسسات التي تعمل في ميادين مختلفة في استقلال عن الدولة كالمشاركة في عملية صنع القرار وأغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها وأغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والبشرية لأغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.[2]

ركزت التعاريف على الجانب غير الربحي و الأهداف المشتركة الاجتماعية و النقابية و للصالح العام

3-4 التعريف الإجرائي:

المجتمع المدني هو حركة المجتمع غير الرسمية من خلال تنظيمات حرة مستقلة ذات إرادة تطوعية تهدف إلى تحقيق النفع العام وفق سياسة مدنية حديثة نابعة من المجتمع البشري (أفراد المجتمع) في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية.

4-4 مفهوم التخطيط:

التخطيط هو أسلوب آو منهج يهدف إلى حصر الإمكانات المتوفرة في الإقليم آو الدولة على كافة المستويات ابتدءا من الشركة، المدينة آو المؤسسة أو القرية أو الإقليم أو الدولة لتحديد كيفية استغلال هذه الموارد لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة.[3] كما يعتبر دراسة منظمة ومتغيرة بتغير الزمن و ظروف البيئة، و وجد في الأصل لوضع حلول للمشاكل المعاصرة التي تعاني منها المدينة.[4]

و يعرف على انه رسم صورة مستقبلية لمجتمع ما، و على بأنه مجموعة المراحل و الأنشطة التي يقوم بها المخطط (فريق التخطيط) لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و التربوية من خلال فهم المشكلات التنموية التي تعانيها بيئة ما، و وضع الحلول المناسبة لها.

أما العملية التخطيطية فهي مجموعة المراحل التي يتم من خلالها تنفيذ الخطة المرسومة من طرف فرق العاملين، أما عملية التخطيط فهي مجموعة المراحل و الخطوات و الأنشطة التي يقوم بها المخطط (فريق التخطيط) خلال فترة زمنية معينة لتحقيق التنمية بالتركيز على المكونات التنموية لبيئة ما لوضع الحلول المناسبة لها.[5]

---

[1] زين العابدين مُحَمَّد مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح نموذج أردني ط1 دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2015 ص ص 26- 27- 36

[2] حسن فخري إبراهيم افطم معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين و العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس ماجستير في دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح 2014ص ص 10- 11.

[3] فؤاد بن غضبان المدن المستدامة و المشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان 2014 ص 102

[4] عبد الرزاق احمد سعيد صعب التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق و النسيان دراسات تربوية العدد السابع تموز 2009 ص 162

[5] مهور باشا التخطيط الحضري مطبوعة الدعم البيداغوجي لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري قسم علم الاجتماع جامعة سطيف 2015 ص ص 4 - 5.

5-4 مفهوم التخطيط الحضري:

يقصد به مجموع الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان اكبر الفوائد، كما يعرف بأنه التنسيق بين الجوانب المعماري و التصميم المدني و التجميل.[1]

و يرى خلف دليمي هو رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة من خلال تحديد المناطق الملائمة لقيام مدن جديدة وتوسيع المدن القائمة، والأسلوب الأفضل لنموها "عمودي وافقي" وما يلائم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، ومعالجة مشاكل المدن الحالية، والتي يترتب عليها تغيرات في استعمالات الأرض القائمة برسم الخرائط والتصاميم اللازمة.[2]

كما يعرف تخطيط المدن على انه إحدى اقوي الوسائل لتقسيم الرأسمال البشري فهو يهتم بتقويم الحياة الحضرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية،[3] والغرض منه هو تحويل المركبات الحضرية غير المنتظرة وعلاج مشكلة الاستقطاب الحضري وتكوين المجتمع الحضري المتكامل.[4]

كما يعرفه هاشم عبود الموسوي بأنه أهم أنواع التخطيط في المجتمع لأنه يتوجه إلى بيئة معينة مختلفة عن البيئات الأخرى وهو البيئة الحضرية التي تختلف عن البيئة الريفية و التي توصف بأنها زراعية وثابتة وساكنة تسبيا وبكثافة سكانية موزعة، أما التخطيط الحضري له طبيعة وصفات مستمرة من بيئة المدينة تتصف بينية اقتصادية،حياة اجتماعية متغيرة ومتحولة بتركيز سكاني في مكان واحد.

ركزت التعاريف السابقة على الجانب العلاجي للمشكلات الحالية للمدينة و توجيه نموها ورسم الصورة المستقبلية لها لأنها بيئة حضرية متغيرة اجتماعيا و اقتصاديا و بتركيز سكاني في مكان واحد تختلف عن البيئة الريفية.

و يعرف بأنه عمل اجتماعي مشترك يساهم فيه كل من يعنيهم أمر المجتمع مثل علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد وعلماء النفس و غيرهم، والتي يبدو أنها غير ذات صلة بالتخطيط الحضري في الماضي، ولكنهم اليوم يساهمون بدرجة أخرى في فعليات التخطيط الحضري.[5]

ويعتبر التخطيط الحضري عملية متكاملة تشمل كافة الأراضي الوطنية أي التوزيع الأمثل للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، وتوزيع النشاطات وسكان على هذه المدن وتنميتها، فهو عملية شمولية تضم

(1) صبري فارس الهيتي التخطيط لحضري دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2009 ص ص 23 - 24.

(2) خلف حسين علي لديمي, التخطيط الحضري أسس مفاهيم الطابعة الأولى الإصدار الأول الملمان الدار العالمية لنشر والتوزيع دار الثقافة عمان 2002 ص 61.

(3) عبد المنعم شوفي,مجتمع المدنية علي الاجتماع الحضري ط 7 دار النهضة للطباعة والنشر 1981 ص 189

(4) إسماعيل قباري علم الاجتماع الحضري ومستعملا التعبير والتهبي والتنمية,منشاة المعارف الإسكندرية"بدون تاريخ ص 375

(5) هاشم عبود الموسوى حيث صلاح بعقرب التخطيط والتصميم الحضري ط 4'مكنية الحامد للنشر والتوزيع عمان 2006 ص 17 – 18.

التخطيط الصناعي والتجاري والسكني والثقافي والاستشفائي[1]، ويختلف عن أي أشكال أخرى من التخطيط كما يهتم بالموضوعات العامة، كما يمارس تحت تدريب متخصص، ويجب أن يصمم ليغطى مدن تتراوح بين 25 سنة إلى 50 سنة،كما لا يمكن إدراك نتائج معظم الأنشطة التخطيطية إلا بعد اتخاذ قرار التنفيذ بفترة تتراوح من 5 إلى 20 عاما، مما يجعل عملية التصحيح صعبة.

من الملاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على أن التخطيط يحتاج إلى تضافر جهود جميع المتخصصين، كما اعتبرته عملية شاملة لكل القطاعات و يصمم ليغطي فترة زمنية معينة.

ويرى جلاس مهمة التخطيط الحضري حفظ مغزى التجمع الإنساني أي روح المجتمع، فالمشكلات الفيزيقية قد تكون أخف وطأة من المشكلات الاجتماعية التي ينبغي على التخطيط الحضري مواجهتها، مع إثارة مسائل مثل الشعور بالانتماء وغيرها من القضايا التي تفرضها طبيعة الحياة الحضرية.[2]

وتبرز الحاجة إلى التخطيط الحضري لمواجهة المشكلات المختلفة الناجمة عن التمدد الواسع الذي تشهده البيئات الحضرية، و يتم اختيار نماذج و نظريات تخطيطية تلائم طبيعة المشكلات الحضرية، ويتم اختبار النموذج المناسب من خلال عملية تقديمية لمجموعة نماذج ونظريات تخطيطية مختلفة وغابا ما يتوقع المخططون فجوات في التطبيق ناتج عن فروق بين البناء النظري والواقع، فالقدرة تشخيص المشكلات يتيح للمخططين تعديل النموذج وإعادة صياغته ليتسنى لهم إعادة تطبيقه على الواقع. [3]

و يتمثل البعد التقليدي للتخطيط الحضري بالاهتمام بالأراضي وتقسيماتها واستعمالاتها وتصميم المشاريع العمرانية، أما البعد المعاصر له يتمثل في الاهتمام بالأوضاع المختلف و ما يوفر لها من مرافق عامة وأساليب إدارتها حتى تتكامل فيه الأبعاد المكانية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية.[4]و الغرض من تنظيم المدينة هو التحكم وتوجيه نموها راهنا و مستقبلا و ايلاء الأهمية التي غابت ردحا من زمن عن الأجندة الرسمية في البلدان السائرة في طريق النمو إلى قضايا أكثر قطاعية كتأمين السكن والعلاج والتعليم و تأجيل ما يتعلق بالجوانب الجمالية إلى حين،كما أن تنظيم المساحات المصادقة عليها للعمران قبل ظهور الأحياء الجديدة في الضواحي هي شروط ضرورية لضمان انسجام المدينة بين قديمها وحديثها.[5]

---

(1) معاوية صبرينة التطور الحضري والتنمية المستدامة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة حوله في علم اجتماع التنمية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة 2015 ص147.

(2) بولشعب حكيمة مشكلات التنمية الحضارية بالمدينة الصحراوية دراسة ميدانية بمنطقة عين صحراء لمدينة تقرت مذكرة كاملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع الحضري 2006-2007 ص 22.

(3) عبد الإله ابوعياش .الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية -الطبعة الأولى- وكالة المطبوعات إسحاق يعقوب قصي الكويت 1980ص94

(4) رولا أحمد ميا .التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية المستدامة .محلة الجامعة دمشق للهندسة المجلد 26 العدد الأول 2010 ص 276

(5) فوزي بودقة. التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات وبدائل . ديوان المطبوعات الجامعية 04-2015 ص11

بينت التعاريف السابقة أن التخطيط الحضري في بعده التقليدي يركز على الجانب الفيزيقي العمراني، أما في بعده المعاصر فيركز على الجانب الإنساني الاجتماعي و الجمالي و الوظيفي.

التعريف الإجرائي: التخطيط الحضري هو عمل اجتماعي مشترك بين المهندسين المعماريين أو مخططي المدن و بين كل من يعنيهم أمر المجتمع الحضري، مثل علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد و علماء النفس و الخدمة الاجتماعية و التربية والقانون و المجتمع المدني.

6-4 مفهوم المشاركة:

يحيلنا المصطلح في معناه اللغوي غالى الفعل شارك ،يشارك،أي ساهم واقتسم وبذل المجهود وتقديم المعونة لانجاز عمل ما، ما يوحي بالفعل الإرادي والعمل التطوعي الصادر من الأفراد والجماعات وينم عن درجات الاستعداد والموافقة لتحمل تبعات وأعباء انجاز ما والمضي فيه قدما.

ويعرفها خبراء هيئة الأمم المتحدة بأنها التفاعل النشط والواضح من جانب الجماهير على مختلف مستوياتها في عملية صنع القرارات الخاصة بتحديد الأهداف وتعبئة الموارد لتحقيقها، والتنفيذ الطوعي للبرامج والمشروعات التي يتم إقرارها، مع التمتع بفوائد التنمية وجني ثمارها،فالمواطن من حقه المشاركة في التخطيط لمشروعات الإنمائية طواعية وحقه الاستفادة من المشاريع المخطط لها،فالمشاريع مربوطة بالسكان كونهم القادرين على المحافظة على منافعهم باستمرار عطائها.

ويرى الدكتور محمد ادهم رمزي سلامة بأنها انخراط كافة أطراف التنمية بناءا على وعي بالقضية ومصالح الأطراف المختلفة في عملية تفاوضية مستمرة في صناعة القرار واتخاذه ويترتب نوع من الاتفاقات المحددة لتوزيع كافة الأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف، فهي ليست حكر على قطاع معين بل تمس قطاع عريض من المعنيين بعملية التنمية(مقررين-سكان-منظمات أهلية)وفق مقتضيات المصلحة التي يتم تحصيلها كثمرة تفاوض ونقاش مفتوح ترتسم في ظلها واجبات وادوار كل طرف، من اجل أحسن استغلال للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

وفي مجال الإدارة العمرانية هي مرادف لمفهوم التسيير الحسن أو جودة التسيير وفق إيديولوجيا ديمقراطية تشاركية محلية أين السكان يشاركون في كل القرارات ويصبحون فاعلين حقيقيين في كل مراحل المشروع العمراني.

ويرى الدكتور قاسمي شوقي أن المشاركة الشعبية هي عملية تفاعلية تأتي كترجمة عملية لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة غير الرسمية في عملية الصياغة النهائية لجميع القرارات المتعلقة بأهداف المشروع وعناصره وأولوياته وتعدى

ذلك إلى الاشتراك في انجازه من خلال حشد جهودها وتعبئة مواردها الذاتية من منطلق ودافع إرادي خلال كل المراحل لضمان ناتج عمراني ليس هو الأحسن بين مواصفات القبول المعمول بها، لكنه الأفضل لأنه نتاج إرادة توافقية خلصت إليها جهود المستعملين على تباين مسمياتهم.[1]

و فكر الشراكة يأتي من خلال تكاثف وزارات الحكومة المركزية و أجهزة الحكم المحلي و القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية في وضع خطط و استراتيجيات للتنمية المحلية، بالإضافة إلى تحديد آليات التنفيذ و أولوياته.

فعملية التخطيط و الإدارة تتم من خلال أشخاص و جماعات ذات مصالح مختلفة تتنافس و تتعارض فيما بينها، لذلك فان التنسيق بين جميع الأطراف المعينة هو الهدف الأسمى الذي يحقق المشاركة بمفهومها الشامل.[2]

و يعرف عبد الفتاح المشاركة بأنها المساهمة في حل المشكلات المجتمعية و المحافظة على البيئة و تنميتها و المشاركة السياسية و المشاركة في برامج التوعية بالمجتمع و التطوع في المنظمات غير الحكومية، كما إنها تدل على المساهمة بالجهد أو المال آو الرأي في مجالات متعددة كالخدمات و الرعاية الاجتماعية و غيرها بما يساهم بتنمية المجتمع و تطوره.[3]

و المشاركة مطلب يؤكد معني الجماعية و الالتصاق الجماهيري، حيث تكون المشاركة مفتوحة لأفراد المجتمع الراغبين في المساهمة دون قيد أو شرط إلا ما يمنع الإخلال بالأهداف للتعبير عن حاجات المجتمع و الاستجابة لنداءاته وذلك لان الطليعة مهما أوتيت لا تنوب عن المجتمع لوحدها.[4]

5-الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة هي معرفة متجددة عن طريق البحث و الاستقصاء و تتمثل في مختلف الدراسات الجادة الممنهجة و على الباحث قبل التعمق في بحثه الاطلاع على دراسات من سبقوه في تناول الموضوع وهذا للتعرف على النتائج المتوصل إليها في كل بحث.

و قد تم اختيار مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة و هي كتالي:

---

(1) شوقي قاسمي معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش. دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء و التعمير بالجزائر أطروحة مقدمة لنيل دكتورا علوم تخصص علم الاجتماع الحضري جامعة مُحَّد خيضر بسكرة 2013 ص ص 262- 263 - 264

(2) طارق حلال حسين-تقييم فعالية المشاركة الشعبية في مشروعات إعداد المخطط الاستراتيجي للقرية المصرية مثال قرية مير. جامعة الملك سعود.المملكة العربية السعودية 2009 ص 466

(3) حسن فخري إبراهيم افطم مرجع سابق ص ص 10- 11.

(4) عبد الرحمان أبودوم . دور منظمات المجتمع المدني في نوعية المجتمعية ص11

1-5 الدراسة الأولى:

دراسة قامت بها خوان شاوش جهيدة المجتمع المدني و التنمية المحلية جمعيات أحياء بسكرة نموذجا مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية جامعة محمد خيضر بسكرة 2004 و قد تمحورت إشكالية الدراسة حول دور و مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية و قد اشتملت الدراسة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى مساهمة جمعيات الأحياء في تنمية المجتمعات المحلية؟
- ✓ ما مدى تأطير هذه الجمعيات في المشاركة الشعبية؟
- ✓ ما هي العراقيل التي تحد من ذلك؟

و قد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و من اجل حسن توظيفه استخدمت الأدوات البحثية التالية:

* **المقابلة**: اختارت المقابلة مع المسؤولين و بعض المطلعين على الشأن الجمعوي.
* **الملاحظة المباشرة**: في ملاحظة وضعية الأحياء و ظروفها العمرانية و الاجتماعية و البيئية

أما العينة المختارة فهي العينة الحصصية، من خلال انتقاء 20 جمعية من أصل 91 جمعية حي في مدينة بسكرة، أي ما يمثل 22 من مجتمع البحث، كما شملت الدراسة 5 مساكن من كل حي من أحياء تواجد الجمعيات المعنية للوصول إلى 100 مبحوث.

و توصلت الباحثة في الأخير إلى النتائج التالية:

- ✓ لا تساهم هذه الجمعيات فعليا في صنع القرار المحلي إلا شكليا.
- ✓ تأطير هذه الجمعيات جد محدود في المشاركة الشعبية.
- ✓ هناك عراقيل تحد من عمل الجمعيات في مسار التنمية كضعف التأطير القانوني و نقص تعبئة الجماهير و عدم علم السكان بالمشاريع.

2-5 الدراسة الثانية:

دراسة قامت بها خليل نزيهة، معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني دراسة الجمعيات الخيرية في مدينة بسكرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتورا في علم الاجتماع تخصص تنمية جامعة محمد خيضر بسكرة 2016 و تمحورت الإشكالية حول معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية، و تحتوي الدراسة على تساؤل رئيسي هو:

❖ ما هي معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية و انبثقت عنه تساؤلات فرعية:

- ✓ ما هي المعوقات الشخصية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية

- ✓ ما هي المعوقات الإدارية و التنظيمية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية
- ✓ ما هي المعوقات السياسية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية

و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و منهج المسح الاجتماعي و من اجل حسن توظيفه استخدمت الملاحظة و المقابلة مع مسؤولي الجمعيات في المجتمع المدني.

و اقتصرت الدراسة على عينة من الجمعيات من خلال عينة من المتطوعين في الجمعيات بطريقة العينة القصدية عددهم 583 منخرط ، و توزيع الاستمارات على أفراد العينة 460 استمارة و كانت النتائج المتحصل عليها كالتالي:

- ✓ وجود معوقات شخصية و هي أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية. فقد تحققت الفرضية
- ✓ وجود معوقات اجتماعية تواجه العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية.
- ✓ وجود معوقات تنظيمية و إدارية تعرقل العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية.

و قد تم استخدام هذه الدراسة في الموضوع الحالي كمايلي:

- ✓ من اجل إثراء الجانب النظري خاصة المجتمع المدني.
- ✓ لحسن استخدام الأدوات البحثية و خاصة الاستمارة .
- ✓ الاستفادة من النتائج المتوصل إليها لبلورت الموضوع الحالي.

و قد ركزت الدراسة السابقة على معوقات العمل التطوعي الخيري لكن دراستنا الحالية ركزت على معوقات مشاركة المجتمع المدني في العمل التخطيطي.

3-5 الدراسة الثالثة:

دراسة قامت بها خوان شاوش جهيدة دراسة ميدانية بعنوان واقع المجتمع المدني في الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتورا في علم الاجتماع تخصص تنمية جامعة محمد خيضر بسكرة 2015 و تحتوي الدراسة على تساؤل رئيسي هو:

- ❖ ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر و تدرجت عنه تساؤلات فرعية:
  - ✓ ما هي ملامح النخبة المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر
  - ✓ ما هي ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني
  - ✓ ما طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في الجزائر
  - ✓ كيف هي مساهمة المجتمع المدني في تنمية المجتمع

و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و من اجل حسن توظيفه استخدمت الباحثة الملاحظة البسيطة غير المقننة من خلال ملاحظة الأشخاص القائمين بالتنظيم و التنسيق في المجتمع المدني، كما

استخدمت المقابلة مع المسؤولين و المطلعين على هذا المجال، بالإضافة إلى الاستمارة كأداة لجمع البيانات و استعانت الدراسة بمجموعة وثائق و سجلات، أما العينة فقد اشتملت على رؤساء الجمعيات للإجابة على الاستمارة التي اعتمدت عليها الباحثة بشكل أساسي و كانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

- ✓ ملامح النخبة المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر تحمل ملامح الطبقة الوسطى.
- ✓ البناء المؤسسي للمجتمع المدني يعاني تشوه في بنيته المؤسساتية.
- ✓ علاقة المجتمع المدني بالدولة علاقة تنافسية تسعى للحد من نموه.
- ✓ مساهمة المجتمع المدني هي مساهمة تقليدية لا ترقى للعمل التنموي.

و قد تم استخدام هذه الدراسة في الموضوع الحالي كمايلي:

- ❖ من اجل إثراء الجانب النظري خاصة ما تعلق منه بالجانب التنظيمي و البناء المؤسسي للمجتمع المدني و علاقته بالدولة والذي ركزنا عليه في دراستنا الحالية.
- ❖ للتحكم في استخدام الأدوات البحثية خاصة الاستمارة و المقابلة.

و قد ركزت الدراسة السابقة على الواقع التنظيمي و المؤسسي للمجتمع المدني، أما دراستنا الحالية ركزت على المعوقات التي تعرقل مشاركة المجتمع المدني في آلية التخطيط الحضري و مدى مساهمة الفرد في المشاركة في صنع القرار و تطوير مدينته.

6- فرضيات الدراسة:

للفروض أهمية كبيرة في البحوث الميدانية فهي ترجع الباحث إلى الحقائق التي يبحث عنها بدلا من تشتت جهوده دون غرض محدد و اختيار الفروض ليس أمرا سهلا، فهي تعتبر من أهم مراحل البحث، و موضوع دراستنا يتضمن فرضية رئيسية تتفرع عنها فرضيتين جزئيتين:

6-1 الفرضية الرئيسية:

وجود معوقات تحول دون مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري.

6-2 الفرضيات الفرعية:

- ❖ المعوقات التنظيمية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري؟
- ❖ المعوقات المادية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري؟

الفصل الثاني:

التخطيـط الحضـري

1- المفاهيم المشابهة للتخطيط الحضري.

2- خصائص التخطيط الحضري.

3- أنواع التخطيط الحضري.

4- نظريات التخطيط الحضري

5- مراحل التخطيط الحضري.

6- أهداف التخطيط الحضري.

7- صعوبات التخطيط الحضري.

1- المفاهيم المشابهة للتخطيط الحضري:

1-1- التهيئة العمرانية:

التهيئة العمرانية هي علم متعدد التخصصات، وهدفها بصفة عامة دراسة العلاقات العمومية للمجتمعات البشرية، وذلك ضمن مجال معين، وهي مرتبطة بتنظيم المجال و إعداده واستغلاله وفق السياسة الحضرية العامة.[1]

ومنذ أصبحت التهيئة العمرانية تخضع للتجربة وتوسع مجالها إلى درجة انه أصبح مستحيلا اليوم وضع حدود ثابتة، في البداية كان الأمر متعلق خصوصا بتخفيف الضغط على المناطق الباريسية أو أبعاد النشاطات الصناعية عن مركز المدينة، ثم ظهرت سياسة حضرية ترتكز على المدن الكبرى (الميتروبول) وذلك لخلق توازن بين المدن المتوسطة والصغرى مع بلدانهم.[2]

ويرى الدكتور بشير تجاني بأنها نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات، أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية وسواء كان ذلك على المستوى المحلي، الإقليمي أو الوطني.[3]

كما تعتبر أسلوب جديد لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة، كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها.[4]

كما تعتبر نوع من أساليب التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو بوسائل الدراسات، واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية، الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة والوسيطة للمجال، الذي يقع فيه النسيج العمراني ويتفاعل معه، وما يؤخذ على هذا التعريف هو اقتصار أساليب التدخل على الهيئات الرسمية للدولة دون إشراك بقية المؤسسات الفاعلة في هذا الميدان، لأن النظرة الشاملة للإقليم تتطلب تحقيق أبعاد مادية واجتماعية .[5]

---

(1) Mohamed Dahmani planification et aménagement du territoire, office des publication universitaire,1984 p8

(2) Yves madriot l aménagement du territoire, France, Masson éditeur 1979 p 15.

(3) بشير تجاني التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر فيفري 2000 ص 84.

(4) بشير تجاني نفس المرجع السابق ص 83.

(5) ميدني شايب ذراع التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورا دولة في علم الاجتماع البيئة قسم العلوم الاجتماعية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة 2014- 2015 ص 14

1-2- التسيير الحضري:

هو مجموعة العمليات المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساسا التخطيط، التنظيم، التوجيه و الرقابة، فهو تحديد الأهداف وتنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها، ويشكل التسيير الحضري من المنظور الحركي عملية دائرية تبدأ بتحديد الأهداف، أي بالتخطيط ولا يجوز أنها عند الرقابة تنتهي، فالرقابة لابد أن تكشف عن وجود انحرافات وتصحيحات يتطلب إجراءات وتعديلات سواء كانت جذرية أو طفيفة على السياسات وغيرها من المخططات، أي أن الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط وهكذا العملية دائرية.[1]

1-3- التنمية الحضرية:

هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، وهي التغيير الموجه الذي يعتري المدينة من خلال تحسين أحوال المجتمع محل التنمية من خلال تسطير برامج تنموية يساهم الشعب مع الحكومة في تنفيذها اعتمادا على الإمكانيات المادية منها والبشرية الملائمة لظروف وطبيعة المجتمع التاريخية الثقافية وواقعه المعاصر[2]

1-4- التصميم الحضري:

يعد التصميم الحضري احد المفردات المهمة في تخطيط المدن المعاصرة، يتعامل مع الأحاسيس البشرية، كما يمثل عملية تنظيمية لمجموعة من الأبنية و الفضاءات الحضرية المترابطة مع بعضها البعض بتشكيل معين، لتكون مفهوما مرئيا متماسكا خاضعا لمبادئ الوحدة النظام والتناسب بن المفردات الحضرية.

كما يوصف بأنه جسر رابط بين التصميم المعماري والتخطيط الحضري، أي التنظيم البيئي للمناطق الحضرية، كما يعمل على إيجاد حلول مناسبة لمشاكل قائمة يسلط الضوء على المشاكل الجمالية في المحتوى البيئي وبارتباط مباشر بمشاكل وطبيعة الحياة الحضرية ووظائف المدينة.

ولقد حدد هاشم عبود من خلال دراساته في التصميم الحضري الجوانب ذات الصلة بالعملية التصميمية في البيئة الحضرية بالآتي :

- ✓ الجانب العمراني
- ✓ ا لجانب الاقتصادي
- ✓ الجانب السياسي
- ✓ الجانب الاجتماعي
- ✓ الجانب النفساني

والمحور العمراني الأساس لعملية التصميم الحضري والذي يعبر عن نتيجة تفاعل الجوانب الأخرى الواردة الذكر وهو الذي يقرر الشكل الذي تظهر فيه البيئة الحضرية.[3]

---

(1) ميدني شايب ذراع مرجع سابق ص 14

(2) بولشعب حكيمة مرجع سبق ذكره ص 19.

(3) هاشم عبود الموسوي حيدر صلاح يعقوب التخطيط والتصميم الحضري دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية الطبعة الأولى دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع 2006 ص ص 102- 103.

1-5- التخطيط العمراني:

يقصد به المنهج الذي يتم بمقتضاه تهيئة تراب البلاد، من اجل توزيع البشر و مواردهم توزيعا جغرافيا محكما، وبمعنى أخر يؤثر التخطيط العمراني بشكل فعال في توزيع و الترتيب المكاني (القيزيقي) للأهداف و الوظائف و البرامج، و أصبح هذا نوع من الأساليب التقليدية في التخطيط، أي ممارسة إجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدينة و الريف، لهدف تحقيق العدالة في مجالات الإسكان، الصحة، الخدمات العامة و الترفيه.[1]

و يشير هذا المفهوم إلى تداخله معرفيا و ممارستيا مع التخطيط الحضري، فكثير من الكتابات المتخصصة تحاول استعمال مفهوم التخطيط العمراني كمرادف للتخطيط الحضري، لكن من ناحية العملية التخطيطية تفرق بينهما من حيث الغايات، الوسائل ومجال التدخل على مستوى المستقرات الحضرية، فالتخطيط العمراني يستخدم كعنصر في منظومة التخطيط الحضري (على انه الأداة التي تتدخل مباشرة في المجال العمراني)،كما ورد في مذكرة الأمم المتحدة عرض لأربعة مراحل في تطور مناهج التخطيط العمراني و الإدارة العمرانية هي التخطيط الشامل و التخطيط الاستراتيجي و اللامركزية و الإدارة العمرانية، وعلى مر السنين كان هناك تحول تدريجي من التخطيط المادي والمكاني الذي تقوم به الحكومة المحلية إلى الوزارات القطاعية القومية إلى نهج أكثر لامركزية وإشاعة الديمقراطية والمشاركة المدنية، وفرض أشكال جديدة لصنع القرار و مع مرور الزمن ظهر وجوده كمخطط رائد و منهج إداري يسعى إلى التوفيق بين المصالح المتناسقة وتحقيق الاستفادة من المواد الحديثة.[2]

ويوضح البشير التيجاني أن التهيئة العمرانية تطابق مع مفهوم التخطيط العمراني، بقوله تعتبر التهيئة العمرانية كأسلوب جديد لتطوير الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري بصفة خاصة، كتكملة للمخططات العامة للمدن، التي تكتفي بدعم حدود المدن.[3]

ويقصد بالتخطيط العمراني كذالك جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات ومؤسسات المدينة والمراكز الحضرية من اجل خلق مناخ يسمح بتطوير عمراني للمناطق الحضرية، ومن خلال السعي إلى توفير البنية التحتية الخدماتية، وتسهيل إجراءات الحصول على رخص البناء ورخص الاستثمار في المجال العقاري لتحقيق مختلف الفاعلين على تنمية المنطقة عمرانيا، بما يحقق حاجات السكان الإنسانية.

---

[1] رولا احمد ميا .مرجع سبق ذكره ص275

[2] مهور باشا مرجع سابق ص ص 10-11.

[3] بشير تيجاني مرجع سابق ص 85.

1-6- التطوير الحضري:

يعتبر التطوير الحضري فرع من فروع التخطيط، وهو أسلوب تطبيقي في تعامله مع المشاريع الحضرية كالمناطق المتخلفة أو القديمة، لإحداث تغيرات عمرانية لواقع تلك المناطق، وفقا لبرامج تتحكم فيه مجموعة من سياساته التي وضعت لتحسين الأحوال الاجتماعية و المادية و الفيزيقية لسكان تلك المناطق.[1]

و الارتقاء بالشروط الحياتية في الأجزاء الأصلية القديمة في الوقت نفسه الذي تتفق فيه على طراز معماري محلي متميز .فيه من قديم و الجديد، يلائم الطبيعة والوسط و يحافظ على طابع المنطقة و روحها.[2]

ويرى شابن انه عملية قصد من ورائها تغيير في الحالة العمرانية للمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، خاصة فيما يتعلق بالهياكل العامة للأبنية السكنية و المرافق العامة القديمة، التي لا تتماشى مع الحياة العصرية.[3]

وهو الارتقاء بالمجتمع و الفرد و بالتالي المنطقة التي يعيش فيها وهذا هو التكامل في الفكر العمراني و الاجتماعي و الاقتصادي .[4]

كما يعتبر تنمية عمرانية مستمرة تدفعها الإدارات التخطيطية و الإمكانيات المالية و الفنية، كما تتفاعل مع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية للمجتمع، للوصول إلى رؤية شاملة للموضوع من مختلف أبعاده الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية.[5]

2- خصائص التخطيط الحضري:

1- مخطط الأمس يميلون إلى اخذ بعين الاعتبار الأبعاد العمرانية، بينما مخطط اليوم يميلون إلى الأخذ بالجوانب الاجتماعية و السلوكية، فالتخطيط الحضري يحتاج إلى إطار واسع من المعرفة و المعلومات، تتصل بطبيعة الحياة الحضرية و الإمكانيات المتاحة و النظم الاجتماعية القائمة و التحديات التي تواجه المخططين.

---

(1) احمد بوذراع.التطوير الحضري المناطق المتخلفة بالمدن .دراسة نظرية العلم الاجتماع الحضري منشورات جامعة باتنة 1997ص ص13- 17

(2) ساطع المحلي. المدينة و القرية الطبعة الأولى .دار الشادي للنشر سوريا 1991 ص195

(3) احمد بوذراع. مرجع سابق ص 178

(4) عبد باقي إبراهيم . المدخل الارتقاء بالبيئة العمرانية .الطبعة الأولى.الجدة مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية 1986 ص ص 11- 16

(5) نفس المرجع السابق ص1

كما يشترك في عملية التخطيط تخصصات علمية متعددة كالجغرافيا، الهندسة المعمارية، العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع الحضري، العلوم الزراعية للإحاطة بالواقع الاجتماعي الحضري.

2- خاصية البعد التكاملي مع السياسات العامة للدولة، فيجب أن ينهل من التوجهات العامة التي اقرها التخطيط الإقليمي في جانب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و أن ينهل من الرؤية الشاملة التي تتبناها الدولة في مجال التهيئة و التعمير الحضري، و أن ينظر إليه في إطار الخطة القومية الشاملة، و من هنا فان هذه الخطة لابد أن تكون قائمة على أفق واسع يتضمن توجيه النمو الحضري و مواجهة مشكلاته إلى جانب الأهداف الأخرى.

فمدينة جزائرية كمدينة سطيف مثلا يجب أن ينهل فيها التخطيط من التوجهات العامة لسياسات إقليم الهضاب، كما تم رسمها على المستوى المركزي.

3- النظر إلى المدينة كمنظومة حضرية تتشكل من مجموعة عناصر اجتماعية، ثقافية و عمرانية، لذلك عند إعداد الخطة الحضرية يجب إعدادها وفق رؤية تكاملية لا تجزئية، يعني معالجة البيئة الحضرية و تخطيطها كوحدة تترابط مكوناتها مع بعضها البعض.[1]

4- يرتبط التخطيط الحضري بأجهزة و مؤسسات تحدد مجال تدخلها تشريعات، و تكون لديها صلاحيات واسعة للتعامل مع البيئة الحضرية، بالإضافة إلى ضرورة توفر موارد بشرية و مالية لازمة لإعداد الخطط الحضرية، فيرتبط كغيره من أنماط التخطيط الأخرى بوجود قرارات سياسية و إدارية و مالية تعزز أجهزة التخطيط و تحدد اختصاصاتهم و صلاحياتهم و تعطيهم قوة التنفيذ و التصرف، والتي على ضوئها تحدد الصلاحيات و الدور الذي تمارسه أجهزة التخطيط، كما يتعامل مع بيئة غير متجانسة اجتماعيا من ناحية السكان في العادات و التقاليد و الثقافة و الدين، وهذا ما يجب مراعاته عند وضع المخططات و التصاميم.[2].

و في الجزائر لا توجد أجهزة مباشرة للتخطيط الحضري، كما هو معمول به في بعض الدول العربية كالإمارات و السعودية و غيرهما، فنجد في الجزائر ما يسمى المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي يعد احد أشكال التخطيط الحضري.

5- ضرورة أن تتميز الفترة الزمنية للتخطيط بمعدل زمني مرن، بمعنى لا تكن كل الخطط وفق مبدأ زمني واحد صالح لكل المدن و التجمعات الحضرية، بل يجب مراعاة خصوصيات المدينة من جهة النمو الحضري المرتبط بالبعد الاقتصادي، الحركية الاجتماعية، فالمدن التي تعرف نموا اقتصاديا كبيرا تكون الهجرات إليها واسعة من المناطق الريفية إلى الحضرية، و بالتالي تؤثر على الخطط الحضرية خاصة إذا وضعت في آجال زمنية تتعدى عشرة (10) سنوات.

---

(1) مهور باشا مرجع سابق ص ص 50-51

(2) خلف حسين دليمي مرجع سابق ص ص 62 - 63.

فسلطات الحكم المحلي للمدينة إذا لم تكن لديها السلطة الكافية لتحديد عدد المهاجرين، فإن المدينة تنمو نموا سريعا، يختل معها التكامل الاجتماعي و تنهار على أساسها مستويات المعيشة و معدلات الإسكان و تتفاقم فيها المشاكل الاجتماعية.

6- يتعلق التخطيط الحضري بتأثير الجماعات الاجتماعية المختلفة داخل المدينة، خاصة ما يعرف بجماعات الضغط التي تكون مصالحها متعلقة بتوجيه التخطيط الحضري تجاه مناطق معينة للحصول على امتيازات في جانب الاستثمارات الاقتصادية، لذلك ينبغي أن يعكس التخطيط مختلف الحاجات الاجتماعية لساكني المدينة و ليس لفئات معينة.

فقد تثير هذه الجماعات الضاغطة تحفظات أو تشكك في سياسات الإسكان نتيجة تأثيراتها على أجهزة التخطيط، مثلا إذا كان في الخطة بناء مساكن قريبة من مساكنهم لأنهم يخشون أن يسكن هذه المساكن سكانا ينظرون إليهم نظرة اقل أو قد يعتبرونهم من طبقة دون طبقتهم.

و في المدينة الجزائرية لا تسلم المخططات من تأثيرات الجماعات الضاغطة، توجه في الغالب السياسات التخطيطية تجاه مناطق تعمير تكون قد وضعت يدها على العقار لتستفيد منه في مجال التعمير و بناء محلات تجارية، لذلك على المخططين الوعي من هذه المسائل و التحقيق من تأثيراتها على السياسات الحضرية.[1]

3- أنواع التخطيط:

3-1 التخطيط على حسب المدى الزمني

3-1-1 التخطيط طويل المدى:

هو الذي يغطي فترة زمنية طويلة، و تعتبر فترة خمس سنوات فما فوق هي فترة تخطيط طويل.

3-1-2 التخطيط متوسط المدى:

هو الذي يغطي فترة زمنية تزيد عن سنة و تقل عن خمس سنوات.

3-1-3 التخطيط قصير المدى:

هو الذي يغطي فترة زمنية تقل عن سنة. [2]

[1] مهور باشا مرجع سابق ص ص 51- 52

[2] بحث حول التخطيط منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب على الرابط https.www.djelfa.showtowthread

3-2 التخطيط حسب المستوى:

3-2-1 التخطيط على المستوى العالمي:

يتم عن طريق وضع الخطط اللازمة لتطوير العالم من جميع النواحي، و هذا المقياس تقوم به هيئة الأمم المتحدة و هيئاتها ذات الاختصاصات المتعددة، فخططها على المستوى البعيد و التطلع نحو مستقبل أفضل.

3-2-2 التخطيط على المستوى القومي:

يمارس في البلدان النامية وفق وضع خطط شاملة للإقليم، من خلالها يتم تطوير البلد ككل وفقا لمصادر الثروة البشرية و الطبيعية و الاقتصادية المتوفر عليها.[1]

3-3-3 التخطيط على المستوى الإقليمي:

يعد أحد فروع التخطيط الرئيسية لتنمية الجهات و الأقاليم الإدارية، فبعض الدول تقسم مجالها الجغرافي إلى عدة أقاليم، مراعية في ذلك الخصوصيات الجغرافية، و الإقليم هو قطعة مميزة من الأرض، تتحكم فيه جملة متغيرات جغرافية، كالمناخ و طبيعة الأرض،التي تحدد بدورها طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة في تلك المنطقة، فهناك مناطق زراعية و إقليم ذات طابع سياحي كأهم نشاط اقتصادي لتوافر الطبيعة الخلابة أو بعض المناطق الأثرية، فمن خصوصية الإقليم تتحدد نوعية الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية لساكني الإقليم، فتقسم بعض الدول مساحتها الجغرافية إلى إقليم لتسهيل عملية تنميتها و لتوجيه الاستثمارات.

فالتخطيط الإقليمي هو أداة للتحكم في التنمية المحلية، و احد آليات الإدارة المركزية لتنمية المناطق البعيدة عن العواصم و الحواضر، و فق هذا يتم إعداد المخططات الخاصة بكل إقليم مع مراعاة الجانب الاقتصادي و الجغرافي لوضع خطط حضارية خاصة بالمدن و التجمعات الحضارية، و التخطيط الإقليمي اشمل من التخطيط الحضري و التخطيط العمراني، بل يمكن اعتبار التخطيط الحضري يقوم أساسا على المبادئ العامة التي يوضحها المخطط الإقليمي الذي يرسم التوجهات الكبرى لطبيعة النمو الحضري و الأدوات الكفيلة بتوجيهه، و تأسيسا عليه يتم رسم مخطط حضري لكل مدينة.[2]

3-3-4 التخطيط على المستوى المحلي:

يمارس هذا النوع من المقاييس التخطيطية على نطاق مدينة واسعة و مجموعة مدن متجاورة، و يساعد على معرفة الكثير من التفاصيل و المعلومات بشكل أدق، و يستهدف المجتمعات المحلية كمجتمع حضري لمدينة ما آو مجتمع ريفي، و يمثل ادني مستوى جغرافي يغطيه التخطيط كعملية اقتصادية أو تنموية

[1] عبد الرزاق احمد سعيد صعب ص ص 169- 170

(2) مهور باشا مرجع سابق ص ص 5 - 6.

لتحقيق أهداف متعلقة بحاجات المجتمع المحلي، و يرتبط بالتنظيمات القائمة في المجتمع المحلي كمجلس القرية و مجلس المدينة و مجلس المحافظة، و يراعى احتياجات البيئة المحلية و الموارد المتاحة.

وتم العمل بهذا النوع من التخطيط في الجزائر من سبعينيات القرن الماضي، و عرف بالتخطيط الولائي و البلدي، أما في زمننا الراهن فأصبحت كل بلدية تحدد مخططها الخاص بها في عملية التنمية، يكون متماشيا مع مستلزمات المواطنين و الاتجاهات الكبرى للسياسات الحكومية.[1]

و تخطيط القرية يدخل في نطاق التخطيط الحضري للمدن، حيث يهدف إلى حسن استغلال الأرض و تنظيم أنماطها داخل القرية و حولها، و توفير المرافق العامة و الخدمات الاجتماعية من صحية و تعليمية وأمومة و طفولة و غيرها، و إن اختلف التخطيط هنا في الأسلوب و التطبيق عن تخطيط المدن لاختلاف الوظيفة بين القرية والمدينة.

ويذكر الأستاذ دادلي ستامب أن المخطط يخطط للمرحلة العمرانية الجديدة وفق أفكاره وطبقا للظروف السائدة بالإقليم،فيختار القرى السكنية الجديدة وفق ظروف المنطقة، عكس الوضع عند التخطيط للقرى المقامة بالفعل فالتي يكون الهدف منها حسن استغلال الأرض وتنظيمه وتوفير الخدمات و ليتاح للمخطط الحرية المطلقة لأنه مقيد بالنمط العمراني القائم، وبظروف القرية الطبيعية والبشرية، فالتخطيط في هذه الحالة علاج لأمر واقع وظروف سائدة، عكس الأول الذي يكون فيه التخطيط انشاءا وتشييدا.[2]

4- نظريات التخطيط الحضري:

4-1 نظرية المدن الشريطية:

تعد نظرية سوريا متى من أهم نظريات تخطيط المدن أو التخطيط الحضري، فالسياسات المتبعة في الدول المتقدمة ما هي إلا إفرازات لنظريات التخطيط، فقد ربطوا النظرية بالممارسة، و تلائم الفكر التخطيطي مع الواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي.[3]

و يدعو سوريا متى الذي يعتبر من أهم هؤلاء المخططين الذين تجاوزوا مشاكل المدينة الصناعية إلى مدينة أكثر تنوعا قريبة من الطبيعة.[4]

حيث دعي إلى ترك الشكل المركزي و الأخذ بأسلوب التخطيط الشريطي إذ تمتد المدينة مع الطريق الرئيس من خلال توقيع الاستعمالات المختلفة على جانبي الطريق الذي تتفرع منه شوارع ثانوية مسدودة النهايات تتنوع حولها المساكن.

---

(1) مهور باشا مرجع سابق ص ص 15- 16 .

(2) علي سالم شواورة التخطيط في العمران الريفي و الحضري الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان 2012 ص ص 50-51.

(3) راشد كمال عبد المجيد جبورة اثر نظريات التخطيط في الشكل الحضري للمدن السودانية (دراسة حالة الخرطوم) بحث تكميلي لنيل شهادة ماجستير علوم التخطيط العمراني قسم العمارة جامعة الخرطوم يونيو 2004 ص 11.

(4) خلف الله بوجمعة تخطيط المدن و نظريات العمران ديوان المطبوعات الجامعية ص73.

وقد طبق ذلك على مدينة ستالينجراد في روسيا، حيث تظهر استعمالات الأرض موزعة بشكل موازي لمجرى النهر[1]،وتتخذ هذه الخطة شكلا تتفق على مبدأ المدينة/شارع، وهو نموذج اتبع في تخطيط المدن الصغرى التي تفرضه المعطيات الطبيعية للموضع.[2]

ومن مزايا هذه النظرية الحصول على جمال الريف و جمال الطبيعة على جانبي المدينة، وتلاشي الخدمات المركزة في الوسط المدينة، بالإضافة إلى ضمان توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة المرور الرئيسية، أما عيوبها فتمكن في عدم تحقيق الارتباط و التآلف بين سكان المدينة، بالإضافة إلى أنها لم تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكنية و الصناعية، كما أن المنازل تواجه طريق مرور رئيسي، وهو مصدر للضجيج ومركز لإعاقة المرور، باعتباره مركز المدينة كما أنها لا تسمح بامتداد المدينة إلا في اتجاه واحد.[3]

2-4 نظرية المدينة الصناعية لتوني قارني:

نشرتوني قارني فكرة المدينة الصناعية 1917 تحت مسمى دراسة لبناء المدن، اعتمدت فكرة المشروع على إقامة توازن بين المجالين الحضري والريفي المحيط به، مع ضمان الدفع بالمناطق الصناعية إلى أطراف المدينة بعيدا عن المناطق السكنية.

ويمكن القول أن أفكاره ساهمت في صياغة الأسس الرئيسية للعمران الحديث، وأصبحت جزءا من القاعدة المكونة لنظرية المؤتمر الدولي للهندسة المعمارية الحديثة، التي لخصها جيدا ميثاق أثينا 1933.

إن المبدأ العام للتنظيم يقوم على ضمان عزل المناطق عن بعضها البعض، وبالتالي تتم فصل المناطق الصناعية على المناطق الحضرية السكنية، كما تتم استعمال المساحات الخضراء كحاجز فاصل بينها، إضافة إلى استعمال محاور الطرق الكبرى الرئيسية و خطوط السكك الحديدية للربط بين مكونات المدينة.[4]

3-4 نظرية المدن الحدائقية:

لقد كان لازدياد التلوث البيئي في المدن أثرا كبيرا على المخططين، مما جعلهم يفكرون بإنشاء مدن سميت بمدن الحدائق، التي يمكن أن تقام على أرض مساحتها(6000 فدان)، يحيل الاستعمال السكني منها حوالي (1000 فدان)، و الباقي تستعمل كمناطق مفتوحة أو مناطق خضراء، و تموقع الصناعات على مسافة مناسبة بعيدا عن المناطق السكنية،كما تتم توزيع المساكن حول المساحة المركزية المفتوحة تكون على شكل

---

(1) خلف الله حسين علي الدليمي التخطيط الحضري أسس و مفاهيم الطبعة الأولى الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع عمان 2002 ص 66.

(2) صبري فارس الهيتي مرجع سابق ص 80.

(3) أحمد محمد الشناوي و آخرون نظريات تخطيط المدن على الرابط www.academia.education /2006 ص ص7- 8.

(4) خرف الله بوجمعة تخطيط المدن ونظريات العمران ديوان المطبوعات الجامعية 2016ص ص78- 80

ميدان تتوسطه الحدائق و تحيط به المباني العامة، التي تحيط بها حدائق عامة، ومن ثمة سوق المدينة وتكون المساكن منفردة وتمتد على شكل نطاقات دائرية تتوسطها طرق دائرية تحيط بها المدارس ودور العبادة.[1]

ومن أسس هذه النظرية:

- ✓ ضرورة إشراف البلدية على الملكية المكونة منها، حتى لا تحدث المضاربات على الأرض ويرتفع سعرها.
- ✓ إحاطة المدينة بحزام اخضر، يمنع بناء خارج هذا الحزام حتى لا تلتحم مع مدينة أخرى.
- ✓ اتساع وامتداد المدينة الحدائقية يكون عن طريق إنشاء مدينة حدائقية أخرى مرتبطة بها ومنفصلة عنها.

وتناولت الاستخدام الأمثل للرياح والشمس وتوفرها في كل المنازل، ومحاربة ارتفاع سعر الأراضي، فاستندت إلى عامل العزلة الاجتماعية وخصوصية كل عائلة.

بني هارولد ابترار فكرته عام 1191نتيجة لما لمسه من قبح المدن الصناعية وازدحامها بالسكان، وعلى تساؤل المدينة و القرية أي هذين التكوينين يمكن ان يوفر للإنسان ظروف الحياة الكاملة، ووصل إلى انه لكل منها عيوبه ومزاياه، و استخلص ان الحياة اللائقة لا تتوفر إلا في ظروف تجتمع فيها مزايا المدينة والقرية وتنتفي فيها عيوبها.[2]

4-4 نظرية التضاعف الهندسي (توسع الشبكي) لودفج هيلبر زايمز:

تؤكد الفكرة على إمكانية استخدام الشكل الشبكي لتوسع المدن، من خلال الأبعاد النمطية للوحدات المتكررة و الامتداد الأفقي، و استخدمت وحدات تخطيطية مستطيلة الشكل لمساحة 3 هكتار، تضم كل منها أربع وحدات أو محلات، يمكن أن تكتفي ذاتيا، حيث توفر الخدمات الضرورية لكل وحدة، و تتكرر هذه الوحدات على شكل شبكي على طول امتداد الطرق الرئيسية، وقد طبقت الفكرة على مدينة شيكاقو، التي ظهرت فيها المدينة متجانسة حضريا.[3]

وهذه النظرية تطوير لفكرة المدينة الشريطية، مبنية على أساس تضاعف الهندسي و التوسع الأفقي بدلا من التوسع في المباني، و الانتقال إلى خارج المدن والهروب من أسعار الأراضي داخل هذه المدن.

---

(1) صبري فارس الهيتي مرجع سابق ص 84

(2) احمد مُحَّد النشاوي مرجع سابق ص 12

(3) خلق حسين علي الدليمي مرجع سابق ص 70

ويمكن أن تشمل المدينة على عدد من الوحدات التخطيطية الموضوعة على طريق، مع زيادة عددها كلما دعت الحاجة إلى توسع في المدينة و الوحدة المبنية على الاكتفاء الذاتي عن المجتمع الكبير، ففي كل وحدة، مكان للتجارة والتعليم و الإدارة و الثقافة و الترفيه و ذلك مكان الصناعة.

وتقع المصانع على جانب الطريق الرئيس و على الجانب الأخر المحلات التجارية و المكاتب الإدارية و المناطق السكنية و الحدائق العامة و المساحات الخضراء وشوارع مقفولة النهايات التي تخدم المنطقة.

ومن مزايا هذه النظرية، وجود المرتبة على طريقة الرئيس يسمح بالنمو العمراني كلما دعت الحاجة لذلك، كما انه يذود المصانع على أفراد المدينة، يقلل التلوث، ومن عيوبها المساحات الخضراء داخل المدينة، والامتداد العمراني في اتجاه واحد (وحدات متكررة على الطريق الرئيسي).[1]

5-4 نظرية المدن التوابع (مدن الضواحي)لريموند لونين:

اقترح ريموند إنشاء ضواحي حول المدن، تستوعب مابين (1812) ألف نسمة لا يتطلب وسائل نقل داخلية .

وتخطيط هيك لضواحي المدينة الأم بوضع شبكة طرق سريعة تؤكد على انه يكون تخطيط تلك الضواحي وفق أسس علمية وعملية لتحديث توفر خدمات اكبر بكلفة اقل، كما يؤكد على ضرورة إشراف الدولة على ارض المدينة، وطغت هذه الفكرة في الولايات المتحدة على مدينة رابون، بإنشاء أربعة مدن ذات حزمة خضراء حول تلك المدينة، حيث امتصت الزيادة السكانية من المدن الكبرى فضلا عن بعض أنشطة من تلك المدن إلى التوابع المرتبطة فيما بينها بطرق نقل سريعة.[2]

ومن مزاياها تمر الخدمات الرئيسية خارج المدينة سهولة الحركة ويقل الازدحام، بالإضافة إلى أنها امتداد طبيعي للمدينة الحدائقية. [3]

5- مراحل التخطيط الحضري:

5-1مرحلة المناقشة المنظمة مع الجماهير:

على المخطط والأشخاص المكلفين بعملية التخطيط الحضري إن يلم بكل متغيرات المجتمع الذي سوف يتوجه إليه موضوع التخطيط، و ذلك بمعرفة العلاقات و العادات و التقاليد السائدة، و الاطلاع على احتياجات السكان بمختلف فئاتهم و شرائحهم، و هذا من خلال تنظيم زيارات محلية و مقابلات مع

(1) احمد الشناوى ص ص .8-- 9 — 10 — 11.

(2) صبري فارس الهيتي مرجع سابق ص 97.

(3) احمد شناوي مرجع سابق ص 34.

القيادات الرسمية و الأحياء الشعبية، لغرض خلق تالف بين السكان الذين سوف يتوجهون إلى المشروع الحضري الجديد، دون مواجهة أو توقف من طرف المواطنين المقيمين في مكان المشروع الجديد أو الذين سوف يخصص لهم المشروع.

لذا فان من أهم ما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هو قاعدة المشاركة في التخطيط و بشكل أكثر خصوصية المشاركة في مرحلة المناقشة و الإعداد، حيث كشفت عدة تجارب خاضها مسؤولون في مجال التعمير على الاختلاف الكبير بين واقع المجتمع و توقعاته الشخصية و المهنية و بينما جسد ميدانيا، مما علقوا سبب فشل المشروعات التي خططوا لها إلى أن اهتمامات السكان كانت بعيدة عن تصوراتهم و تصورات المنفذين للمشاريع.[1].

كما أن التعفن السائد في مجالات التخطيط الحضري طيلة الفترة الممتدة من عشرينيات إلى خمسينيات القرن الماضي، و القائم على تقويض عنصر أساسي في التركيبة الاجتماعية المحلية و هم السكان، و فرض مفهوم المصلحة العامة كبديل له، و انفراد المهندسين المعماريين بالتعاون مع المنتخبين المحليين، بتحديد تلك المصلحة العامة أدى إلى إبقاء الشرعية الاجتماعية المنقوصة طوال هذه الفترة، و خير مثال ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استفادت مدن من عمليات التجديد الأحياء القديمة فإنها اختارت مباشرة إزالة هذه المناطق القديمة ليحل محلها توسعات تجارية جديدة و طرق سريعة هائلة، حيث تم طرد عدد من السكان المقيمين لاعتبارات عرقية (افريقية) من دون أن يخصص لهم سكن بديل، مما أدى إلى ظهور جبهة معارضة من التيارات الفكرية كدراسات مانويل كستيلز و شمبارت دولو و هنري لايفيفر، الذين تبنوا نهج مغاير لمعالجة المشاكل العمرانية انطلاقا من فهم الواقع الاجتماعي و مستجداته.[2]

كما تتجاوز الدلالة الاجتماعية لمفهوم إسهام المجتمع المحلي حدود التواجد الرمزي غير المجدي، إلى البحث عن الصيغ المثلى لتأسيس عمران تشاركي يقوم على مبدأ التفاوض العادل بين عدة أطراف شركاء في المجال الحضري، والتي تتباين في ذات الوقت من الناحيتين الاجتماعية والقانونية في علاقاتها ومسؤولياتها إزاءه.

فالدولة مالك للمجال،والجماعات المحلية مسير له،والمهندس منتج للمجال،والساكن مستعمل ومنتج،هذا العقد المعنوي يكفل لكل طرف منهم مراعاة مصالحه والدفاع عنها بشكل عقلاني ومتوازن، وتثمين هذا الطرح والاستحسان الذي يلقاه ينبع من كونه محاولة جادة لتأهيل المجال الحضري اجتماعيا، فهو ينطلق من فهم بسيط مؤداه حق الفاعلين في تقرير وصناعة ما ينتج لهم.

---

(1) لبعل أمال محاضرات في مقياس التخطيط الحضري سنة الثانية ماستر كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية قسم علم الاجتماع. جامعة محمد خيضر بسكرة 2018.

(2) شوقي قاسمي مرجع سابق ص ص 264- 265.

فبإسمهم يخصص المشروع وباسمهم ينطلق وبطريقة ما ينجز، وذلك الانتقال من دائرة المستعمل التقليدي الذي يستهلك المجال كما يقدم له بغض النظر عن مدى تلاؤمه واستجابته لحاجياته، إلى مستعمل آخر ذو امتياز يعرف ماذا يريد وكيف يطالب به.[1]

كما إن تجاهل المشاركة الشعبية سواء في مرحلة التخطيط والتنفيذ يعد من اكبر معوقات التنمية الحضرية، لان دور المواطنين واستجاباتهم للقرارات لها تأثير وانعكاسات على انجازات الخطة الحضرية ومدى تحقيقها لأهدافها، فالتغيير المنشود لا ينجز إلا إذا تم عن رغبة واقتناع و إرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به.

كما أن مشاركة الجماهير في وضع الخطة وتنفيذها يعتبر قمة الممارسة الديمقراطية المتوازنة بجناحها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا جوهر عملية التنمية، وهذا لتقليص الفوارق الاجتماعية، فضلا عن أن الشعب يرفض التجديد لاعتقاده بأنه يمس قيمه وتقاليده، لذلك يدخلون في صراع مع مشاريع التجديد انطلاقا من كون القيم الاجتماعية في أي مجتمع يعتبر الإطار المرجعي للسلوك الفردي، وهي القوى الدافعة للسلوك الجماعي.

وتجاهل المشاركة الشعبية سرعان ما يؤدي إلى توقف وفتور لحماس أعضاء المؤسسات إلى أغراض أخرى، تؤدي في النهاية إلى توقف النشاط كلية، لأن العلاقات القوية بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية لها أهمية كبيرة في إحداث تغيير ايجابي داخل المجتمع الذي يسوده التضامن. [2]

2-5 مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة :

خلال هذه المرحلة يتم جمع البيانات والإحصاءات من الوثائق و كل السجلات في شكل جداول إحصائية، واستنطاق كل الأرقام والإحصاءات، وحصر الموارد المالية والبشرية التي يمكن توظيفها في التخطيط، وتحديد الجهات الممولة للعملية بالمؤسسات الحكومية والاقتصادية، وتحديد الأهداف النهائية والوسطية ونظام الأولويات.

بعد كل هذا تأتي مرحلة وضع الإطار النهائي للخطة،ووضع خطط بديلة بحيث لا يجب وضع خطة واحدة، ثم يتم اختيار خطة واحدة بعد استشارة العديد من الفاعلين الاجتماعيين الذين يمسهم الفعل التخطيطي سواء كأفراد، كأساتذة الجامعات ذوي الكفاءة العلمية أو ممثلي المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.

---

[1] شوقي قاسمي مرجع سابق ص 269.

[2] لشعب حكيمة مرجع سابق ص ص 28-29.

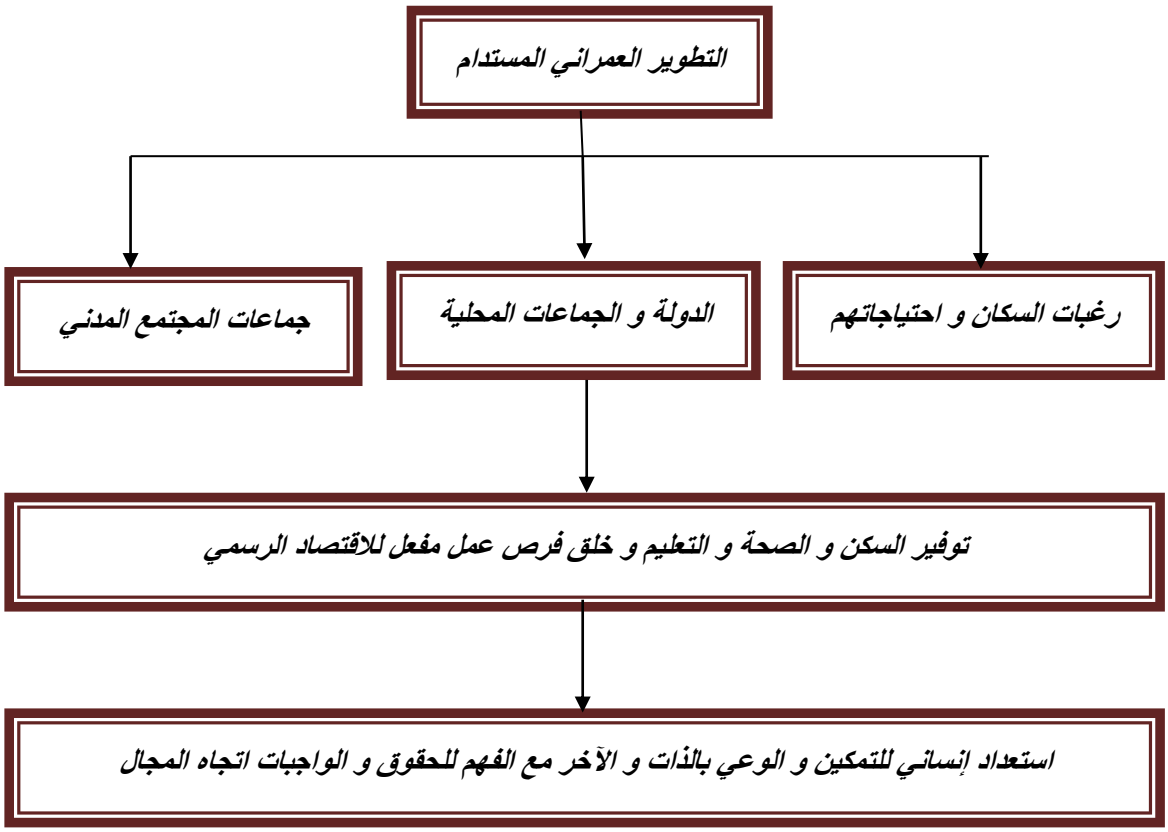

مخطـط: قاسمي شوقـي ص 270

3-5 مرحلة التنفيذ:

تتضمن المرحلة ترجمة الخطة والبرامج المتضمنة فيها على السلوك التطبيقي، ومن الضروري هنا التأكد من مستوى الكفاية الإدارية والفنية لأجهزة التنفيذ ضمانا لحسن تنفيذ البرامج المخططة، كما يحتاج التنفيذ إلى تحديد أولويات المشروعات التي تبدأ بها وفقا للشكل المحدد في الإطار النهائي للخطة،وعدم التجاوز في مرحلة التنفيذ عن التكلفة المادية التي تم تحديدها في الإطار النهائي للخطة، وعدم تجاوز الزمن المقرر لتنفيذ المشروعات المختلفة وتحديد المشروعات التي تقوم بتنفيذها الأجهزة المحلية.

4-5 مرحلة المتابعة والتقويم:

يتطلب التخطيط المتابعة المستمرة لجميع مكوناته مع الجهات المسئولة عن التنفيذ وتحديد الانحرافات التي قد تبرز بين المخطط والمحقق وكيفية علاجها.

كما تتطلب هذه المرحلة وجود عدد من المختصين يقومون ما تم تنفيذه، لمعرفة السلبيات وجوانب القصور في الخطة بصفة دورية،حيث تتطلب هذه المرحلة إعداد تقارير دورية (ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية) لمعرفة العقبات التي ظهرت عند تنفيذ الخطة، و الأخطاء التي حدثت أثناء عملية التنفيذ وأسبابها.

فالتقويم هو الأداة التي يمكن عن طريقه الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرامج التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية على المستوى النطاقين المحلي والقومي، كما أن التقويم يعتبر دراسة علمية للمشروعات والمفاضلة بينها من وجهات نظر متعددة الاختيارات انسبها لما تحقق من أهداف الخطة.[1]

6- أهداف التخطيط الحضري:

1- تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة، بحيث لا يطغى قسم منها على القسم الآخر، ولا يحرم من إحداها حي من الأحياء، وإيجاد الانسجام بينها جميعا.
2- إمكان الإبقاء على المنتزهات العامة والمناطق المكشوفة في الأحياء السكنية لتكون متنفسا للسكان ،ومكان لقضاء أوقات الفراغ والاهتمام بالأشجار والمناطق الخضراء.
3- فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية لتقليل ضوضاء الصناعة أو دخانها أو روائحها الكريهة حتى لا تحدث مضايقات للسكان.
4- تجميل المدينة آو بعض أحيائها، عن طريق اتخاذ إجراءات من شانها أن لا تحدث التنافر بين المباني مع البعض الآخر.
5- تخصيص مناطق خاصة للأسواق، وأماكن انتظار العربات وتكون في متناول المناطق الأخرى.[2]
6- مد جميع أحياء المدينة بالخدمات اللازمة كالمياه والإنارة والمجاري، ويجب أن تتفق مع حجم السكان بحيث لا تكون هناك وفرة في بعض الأحياء على حساب المناطق الأخرى.
7- اختصار رحلة العمل اليومي عن طريق مد الطرق والشوارع المناسبة وتسيير وسائل النقل والمواصلات وتخفيف أجرها وتكامل حركة النقل والمواصلات داخل المدينة.
8- سهولة اتصال المدينة بالمناطق الأخرى، وخاصة المناطق الريفية المجاورة أو بالموانئ والعواصم الكبرى أو بمناطق الخامات وبمراكز الأسواق.
9- إنشاء مراكز إدارية تنفيذية والخدمات التعليمية والثقافية والأمنية والترويحية في مناطق المدينة المختلفة، بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق للوصول إليها.
10- تحسين الأحوال الاجتماعية والصحية للسكان، بعدم السماح بازدحام بعض الأحياء وعدم السماح بازدحام بعض الأحياء وعدم السماح ببناء مساكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية والسكنية.[3]

و عموما يهدف التخطيط إلى وضع خطط خاصة بالمشكلات التي تعاني منها مراكز المدن و الاستقطاب الحضري، مع الاهتمام بالمحافظة على التراث المعماري و ترميمه، مع توجيه نمو المدينة نحو

(1) مهور باشا مرجع سابق ص ص 34- 35 - 36.
(2) فارس الهبتي مرجع سابق ص ص 54- 55.
(3) هاشم عبود الموسموي ، حيدر صلاح يعقوب مرجع سابق ص ص 62- 63

مناطق التوسع، و رسم الصرة المستقبلية للمجتمع، وذلك بإقامة مدن جديدة لفك الخناق على المراكز المكتظة مع التركيز على الجانب الجمالي و نمط التصميم، و التنسيق بين المناطق القديمة و الجديدة، مع التركيز على الجانب الاجتماعي، فهدفه الأسمى هو ترقية المجتمع الإنساني.

7- صعوبات التخطيط الحضري:

7-1 التناقص بين الإنسان والمفاهيم التخطيط الحضري:

ينظر الإنسان في المجتمعات الزراعية و النامية إلى الماضي مشدود إلى عاداته وتقاليده بل إلى الأساطير والخرافات، أما التخطيط دائما ينظر دائما إلى الحاضر والمستقبل فلا يهمه الماضي، فالإنسان يعتقد إن التخطيط افسد عليه راحته ودفعه إلى عالم مجهول بالنسبة إليه، وتزداد هذه الصور تعقيدا إذا مس التخطيط الحضري حياة الإنسان الاجتماعية والمعنوية .

7-2 الاختلاف بين ثقافة الإنسان والخطة:

ثقافة الإنسان القاطن في المدينة وخاصة في الدول النامية هي ثقافة ريفية زراعية في الأصل، فهو رغم عيشه في المدينة مازال يتمسك بتقاليده الريفية، فيتوقع أن يجد استجابة لهذه الثقافة في كل ما يخطط له في المدينة، لكن ثقافة المخططين والخطة الحضرية مستوحاة من بيئات حضرية، فيواجه صعوبة في التكيف.[1]

7-3 عدم إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط :

فالكثير من المدن سجلات طويلة من التخطيط غير الملائم، فغالبا ما يكون القائمون على التخطيط شديدي الاهتمام أو غير مدركين للاحتياجات المحلية، كما حدث في دول العالم الثالث في الستينات والسبعينات، عندما قامت الحكومات المركزية البعيدة بمحاولة تخطيط المدن في هذه الدول، فنجد أن كثيرا من المناطق الحضرية في العالم مشوهة بالميادين العامة والحدائق المهجورة وبالطرق التي تؤدي إلى لامكان، فكثيرا ما يقصر المخططون بعدم إشراك أولئك الذين تتأثر مجتمعاتهم.[2]

فمن أهم وسائل التخطيط هي مشاركة الجمهور، فأوضحت الخبرة بجلاء مضاعفات فرض القرارات الخاصة باستخدام الأراضي دون موافقة المجتمع المحلي أو اقتناعه، فقد يؤدي التخطيط السيئ إلى طمس أحياء كاملة تحت ستار تجديد المدينة، كما يمكن أن تهيئ منظمات الأحياء أسلوب فعال للاتصال المتبادل مع إدارة المدينة ومجالس تخطيطها، كما تقوم بدور قانوني.[3]

---

(1) صبري فارس الهدى مرجع سلبق ص ص 47 - 48

(2) مارسيل دلاو ترجمة لبيناس عفت تخطيط المدن البعاد البيئية والإنسانية والدار الدولية للنشر و والتوزيع معهد مراقبة البيئة العالمية وثيقة 105 مصر كندا 1994 ص10

(3) مارسال ديلاو مرجع سابق ص ص 76- 77.

7-4 التعارض مع المصلحة الخاصة :

من صعوبات التخطيط الحضري وقوف جماعة أو جماعات ضد جزء من التخطيط لتعارضه مع مصالحهم، كأن يقف سكان حي ما ضد مشروع طريق يمر من منتصف حيهم السكني، ويتطلب هدم بعض مساكنهم، أو يرفض شخص ما السماح بأخذ جزء من أرضه لإقامة مستشفى أو عيادة صحية عليها، أو يرفض سكان الحي إقامة مصنع في حيهم، نظرا لما يسببه من حركة بشرية وتلوث البيئة، وهذا ما فعل في الدول الصناعية.

7-5 تلوث البيئة:

وهو احد التحديات الرئيسية التي تواجه التخطيط الحضري والصناعي في القرن الواحد و العشرين، و لا تستثنى مدن البلاد النامية من هذه المشكلة خاصة و أنها تسعى للتصنيع الثقيل في اقصر وقت ممكن، لذلك فإنها ستواجه مشكلة تلوث البيئة عاجلا أم آجلا، كما أن التنمية الاقتصادية لا تتم إلا بدون نمو صناعي وتقني سريع.

7-6 الشعور بعدم عدالة التخطيط الحضري:

ويمكن الحديث هنا عن اهتمام التخطيط بجزء من المدينة، و يهمل الأجزاء الأخرى منها، والنتيجة المباشرة هو خلق مسافة اجتماعية ونفسيه بين أبناء المدينة الواحدة، وخلق شعور عميق بعدم عدالة التخطيط، فيبدو وكأن التخطيط رفع من شأن جماعة أو حي في المدينة وانزل من قيمة جماعة أو حي آخر، وهذا إن حصل فسيؤدي إلى تفكك البناء الاجتماعي وخلق مشاعر الحقد والصراع بين أحياء المدينة الواحدة، وما يتبعه من أمراض اجتماعية وسلوك منحرف في الأحياء التي أهملتها أجهزة التخطيط.[1]

وكما جاء في ملاحظة أستاذ التخطيط الحضري لجامعة (هارفارد.الان. التشولر)،(لا مفر من أن يكون التخطيط حتى لو كان محايدا إلى ابعد حد، سياسيا في الاستقصاء والتحري، وميالا إلى تعزيز توزع النفوذ والثروة في المجتمع).[2]

[1] صبري فارس المبيني مرجع سياق ذكره ص ص 49- 50.

[2] ماريسال ديلاو ترجمة إيناس عفت .مرجع سبق ذكره ص 67

7-7 الطبيعة الازدواجية للتخطيط الحضري:

التخطيط الحضري يجمع بين النظري و التطبيقي، وفي الغالب الأعم لا يمكن إنزال كل الجوانب النظرية على أرض الواقع بسبب تعامله مع الحياة الإنسانية، التي من ميزتها التغير والتحول و التبدل من زمن لآخر و من مجتمع لآخر، لذلك فإذا حققت بغض النظريات نجاحا في مجتمع إنساني ما فإنها تفشل في مجتمع إنساني آخر و في وقت و زمن آخر.[1]

فهناك إجماع شبه تام حول أن مستقبل التخطيط ليس بأحسن حال من ماضيه، إن تجارب التخطيط الفاشلة والمتكررة أدت إلى عدم التردد في إصدار الأحكام السلبية على هذا التخصص، فقد حذر ابنرز هوارد من نمط التخطيط الذي كان سائدا في عصره، و ادعى أن المجتمع البشري مهدد في أمنه واستقراره، إذا استمر تخطيط المدن على ما هو عليه، و لتجنب الكارثة و ضع تصورا لما ينبغي أن تكون عليه مدن الغد و سماها مدن الحدائق، أما لوكو ربيزيه فقد تنبأ في مؤلفه نحو عمارة جديدة و المدينة الغد بخراب الحضارة الإنسانية إذا لم تجري عليها عمليات جراحية كبرى تستأصل معها أوبئة العمران التي تسبب فيها ممارسات التخطيط، و قدم بديلا تخطيطيا سماها المدينة المشعة.

ومن جهة أخرى هذه الطبيعة المزدوجة للتخطيط الحضري التي ولدت إشكالات جمة في صياغة بناء نظري متماسك لهذا التخصص، وهذا ما ولد تعقيدات أخرى تخص موضوع بحث نظرية التخطيط ذاتها، فانقسم الباحثون إلى فريق يتناول عملية التنظير من زاوية الرقي بالتخطيط كأداة و كممارسة، و فريق آخر يهتم بتسليط الأضواء على الدور الذي يلعبه التخطيط في عملية الإنتاج الاجتماعي للفراغ و للبيئة العمرانية (انه وسيلة لغاية)، فالتخطيط إذا ما وصف الواقع كما هو قائم و استوعب كل ما هو كائن على الأرض أصبح طبيعته و صيغته، و بالتالي يكون سلبيا تخونه الفعالية، ولا يستطيع أن يغير من وضعه الإشكالي للواقع الذي يصفه و للظاهرة التي يتناولها .

و بالمقابل إذا ما اتجه نحو صياغة الوضع المستقبلي الذي ينبغي أن يكون عليه يتحول إلى وظيفته المعيارية التي يحاول توجيه لفعل نحو قيم يتبناها و يسعى لتحقيقها.

وهنا يصبح التخطيط حلما منفصلا عن الواقع، وغالبا مالا تيم تنفيذ المخططات المبالغة في الأحلام على أرض الواقع.[2]

---

[1] مهور باشا مرجع سبق ذكره ص 89 .

[2] الطاهر لدرع الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني– من عموميات النظريات المعمارية إلى خصوصيات للممارسة بحكمة في الواقع جامعة الملك سعود coursier du souoir كلية العمارة و التخطيط رقم 16 أكتوبر 2013 ص ص 108- 109- 110.

ومن التحديات التي تواجه التخطيط الحضري في القرن الواحد و العشرون حصرتها منظمة الموئل التابعة للأمم المتحدة حول المدن التي نحتاجها نحوى نموذج حضري جديد فيما يلي :

❖ التخطيط السيئ باستخدام مناهج تخطيط قديمة وجامدة في أغلب الأحيان، والتي لا تتماشى مع الواقع مما تؤدي بالزحف العمراني والازدحام والتلوث والإسراف في استخدام الأراضي والمياه والطرافة، مما يتفاهم من حالة تغير المناخ.

❖ الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في تخطيط المدن وصناعة القرار، مما يؤدي إلى غياب الثقة من جانب المجتمع المدني و الأعمال التجارية تجاه قيادات السلطات المحلية والوكالات العامة.

❖ الضغوط غير المستدامة على القدرة الاستيعابية للأنظمة الداعمة الطبيعية، مما يؤدي إلى تدمير الأنظمة البيئية وقابلية التعرض للخطر.

❖ وقوف العالم عند مفترق طرق وخلال العقود القادمة سيضاعف عدد السكان الحضريين ليصلوا إلى حوالي ثلاثة أرباع نسبة سكان العالم، والجدير بالذكر أن ما يزيد عن 60% من البيئة المطلوبة لاحتواء تلك النسبة الجديدة من السكان الحضريين بحلول 2030 لم يتم تشييدها بعد.[1]

❖ كما تعتبر التحديات المتعلقة بالجانب الثقافي للمجتمع جد هامة،فالمخطط الذي يرسم طريق التغيير في إعادة تشكيل سلوك الأفراد، يصطدم بحقيقة أن السلوك الحالي لأعضاء المجتمع لا يساعده على تحقيق أغراضه، فسلوكهم نابع من مجموعة قيم وتقاليد وعرف، فالمخطط يواجه مجموعة تحديات سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ ومحاولة التغلب عليها، أما ببناء الهياكل المادية والتنظيمية التي تساعده على تغيير أنماط المجتمع أو بإشعار أعضاء المجتمع بضرورة هذا التغيير.[2]

[1] برنامج المؤل نحو نموذج حضري جديد هيئة الأمم المتحدة 2016 ص 01.

[2] فيصل محمود الغرايبة أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية الطبعة الأولى دار يافا العلمية للنشر و التوزيع عمان 2010 ص 103.

الفصل الثالث:

المجتمع المدنـــي

1- فكرة المجتمع المدني في الجزائر.

2- مؤسسات المجتمع المدني.

3- مقومات المجتمع المدني.

4- أدوار المجتمع المدني.

5- معوقات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري.

1- فكرة المجتمع المدني في الجزائر:

عرف المجتمع المدني في الجزائر ولادة متعسرة، أملتها متطلبات الظرف السياسي العام الذي كان يخيم على البلاد حينها، وفي واقع متناقض مع التفاصيل المتعلقة بنظرة السلطات العمومية لدور الساكن في مشروع التنمية الوطنية وهو التأزم الذي أعقبه انفراج حقيقي.

فقد أبانت السلطات العمومية منذ السنوات الأولى للاستقلال من نوايا وإرادة سياسية جادة في إرساء دعائم دولة قوية ومستقرة على المستويات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما كان يستدعي مشاركة جميع الفاعلين في صياغة المشروع والتجند خلفه.

إلا أن الممارسة الميدانية كشفت عن المكانة الغامضة لهذا المفهوم من طرف الجمهورية الجزائرية، الذي كان يتناقض مع فلسفتها السياسية القائمة على الانفراد بالتسيير والإشراف المباشر على كل شؤون الحياة اليومية، وعدم التقبل لوجود أي تجمع دائم يتفاعل معه المواطن ولا يخضع مباشرة إلى مراقبتها، ويعمل دون انتظار تعليماتها حول طريقة العمل والأهداف المراد تحقيقها من نشاطاته[1].حيث اتخذ مفهوم المجتمع المدني صيغة الجاهزية حينما أستعمل للتعبير عن ما هو قائم، و اكتنفته الرؤية المعيارية بمعنى لما يجب أن يكون عليه المجتمع المدني أين مشروع الدولة لم يستكمل بعد.[2]

حيث أخذت مؤسسات الدولة على عاتقها مسؤولية التصدي لأشكال الوساطة هذه عن طريق إخضاعها للرقابة السياسية من خلال إصدار وزارة الداخلية للتعليمة في مارس 1964 والتي تطالب فيها بإجراء تحقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعتها التي تحولت إلى سلطة تقديرية في منح تراخيص إنشاء الجمعيات ثم الأمر رقم 71-79 بعد ذلك اعتبر الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني بما يبديه من مناقشة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات والسعي من جهة أخرى لطرح بدائل وأشكال جديدة كالاتحادات المهنية والاجتماعية والخيرية والتي يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني قصد احتواء الفئات الاجتماعية وبالتالي إفشال أي محاولة لبروز تنظيم اجتماعي خارج هذا المسعى حيث ظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين – الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وغيرها مما أدى إلى انتكاسة حقيقية للمجتمع المدني وانسحابه كلية من ميادين التنمية.

هذا الإقصاء الذي استمر مع صدور المرسوم 87-15المؤرخ ل21 جويلية 1987 الذي زاد من تكريس سيطرة وإشراف الجهاز الإداري على عملية إنشاء الجمعيات ومراقبة نشاطاتها.[3]

---

(1) شوقي قاسمي مرجع سابق ص 306.

(2) الجمعي النوي:معوقات شكل المجتمع الجزائري-مقاربة سوسيولوجية.مجلة الأدب و العلوم الاجتماعية جامعة فرحات عباس سطيف ص ص169

(3) شوقي قاسمي مرجع سابق ص 306.

إن تدهور الوضع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي في النصف الثاني من الثمانينات اثر التحرك فيما يسمى بأحداث 5 أكتوبر 1988 واثر الإصلاحات التي شرعت فيها الدولة الجزائرية التي اقرها الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد في بداية التسعينات التي اقرها الدستور 1989 صدر القانون رقم(90/31) بتاريخ04-12-1990 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق رقم(15-87) وفتح هذا القانون لإنشاء الجمعيات (لغير السياسية) لترقية الأنشطة المختلفة الاجتماعية، التنظيمية، الدينية التربوية والرياضية.

فشهدت هذه الفترة ميلاد العديد من الجمعيات عكست التحولات التي عرفتها الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكي والاتجاه نحو التعددية، كما فتحت الإصلاحات الدستورية التي جاءت بعد 5 اكتوبر1988 المجال لظهور الأحزاب السياسية، كما مكنت من ظهور صحافة مستقلة نسبيا، فانتشر مفهوم المجتمع المدني على مستوى الخطاب السياسي، الفكري، والإعلامي وحتى على مستوى السلطة، وهذا راجع لعدة عوامل داخلية، كاستشراء ملامح الفساد الإداري في الجهاز الحكومي، كمحاولات النهب وأعمال الفساد، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد، كانخفاض سعر النفط(98%)من صادرات الجزائر بالإضافة إلى وجود طبقة وسطى عريضة غير ممثلة في السلم السياسي، ضف إلى ذلك ضعف المؤسسات السياسية وعدم استقلاليتها وعجز حاد عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، فكان مفهوم المشاركة اقرب إلى مفهوم التعبئة، فجاءت أحداث أكتوبر تعبيرا عن أزمة مشاركة عميقة.

والعوامل الخارجية متمثلة في تقليص دور الدولة الراديكالية في النظام العربي لصالح الدولة المحافظة في النظام، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وتبني اغلب النظم الشمولية إلى النمط الغربي ،زد على ذلك استخدام الدول الغربية لسلاح المساعدات الاقتصادية،وربط المعونة الاقتصادية بعملية التحول، كما حاولت الجزائر تفويت الفرصة على فرنسا التي سعت إلى بقاء الأوضاع غير مستقرة.[1]

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثالثة بالحجم الكبير 57الف جمعية اجتماعية لكن مع ذلك ما زالت الدولة التسلطية للمجتمع المدني في ممارسة مختلف أدواره.

استمر العمل بقانون الجمعيات 30/90 إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي في الدول العربية أين وجد النظام السياسي نفسه مجبرا على امتصاص الضغط الذي يعانيه تحت تأثير المتغيرات الجديدة (الربيع العربي) بتعديل جملة قوانين كقانون رقم 06/12 بتاريخ 2012/01/12 و هذا يتعارض مع بنود الاتفاقيات الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي، فهذه القوانين الجديدة مخيبة لآمال الطبقة السياسية باعتبارها لا تخدم الحريات و تكرس البيروقراطية و التقييد.

[1] خوان جهيدة مرجع سابق ص 115- 116.

2- مؤسسات المجتمع المدني:

لقد شاع مصطلح مؤسسات (أو منظمات) المجتمع المدني في تسعينيات القرن الماضي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كي تكون سلطة خامسة خارج الحكم في الدول الحديثة، والمؤسسة هي تنظيم اجتماعي كما قررها القانون أو العادات، كما أنها مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد من اجل تحقيق الأهداف، فتعدد الحاجات في المجتمع يؤدي إلى قيام مؤسسات متنوعة يطلق عليها بعض الباحثين تكوينات اجتماعية تجمعها روابط خاصة تضفي عليها قدرا معين من التضامن الداخلي بين أفرادها لتحقيق مصالح خاصة لهذه المجموعة أو مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع ومن أهمها:

2-1- المؤسسات التقليدية:

استبعدت الغالبية العظمى من الكتابات أن تكون الأسرة والعشيرة والقبيلة ضمن ما يطلق عليه المجتمع المدني، فيما يرى البعض انه يمكن أن تندرج ضمن مكوناته من الجوانب الأخلاقية والسلوكية، من وجهة نظرهم لا وجود لمنظمات من ناحية الكم إذا كانت لا تعبر عن جوهر المجتمع المدني من الناحية الكيفية.

فتنظيمات المجتمع المدني تعبر عن مرحلة متقدمة راقية مقارنة بالتنظيمات الاجتماعية السابقة التي تقوم على الروابط الأولية والطبيعية الموروثة إلا انه قد يتم قبولها وتصبح جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني ،في حالة بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية ونبذ العنف وقبول التعدد والتسامح السلمي ومبادئ الحوار

ويؤخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن المجتمع العربي تعايش رموز المجتمع المدني التقليدي ومكوناته مع المجتمع الحديث إضافة إلى الاعتبارات الدينية التي يلعب بعضها دورا أساسيا في الحياة السياسية.

فالنظم العشائرية والطائفية ما زالت تقدم لقطاعات هامة من الناس في الوطن العربي الحماية و الإعالة وتشكل نظما للحقوق والواجبات، وأمام احتلال الدولة الفضاء الاقتصادي لم يعد أمام الفرد من مهرب سوى البني الاجتماعية التقليدية التي يحتمي بها من سطوة السلطة.[1]

2-2- المؤسسات الحديثة:

2-2-1الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة، أصبحت من أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا المصيرية للبلاد، واعتبار الأحزاب السياسية احد مكونات المجتمع

[1] خليل نزيهة معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني رسالة مقدمة لنيل دكتورا دولة في علم الاجتماع التنمية قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة 2016- 2017 ص143- 145.

المدني قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، فالكثير اعتبرها لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي.

فوجودها ضروري لتأكيد وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة كما تعد إحدى الآليات لتحقيق حقوق الإنسان من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.

2-2-2النقابات المهنية والعمالية:

إن النقابات العمالية في بعض الأقطار العربية كانت اسبق في التشكيل من الأحزاب السياسية،وقامت بادوار كبيرة خاصة في أقطار المغرب العربي،حيث شكلت الحركة النقابية اكبر نواة مركزية للمجتمع المدني، باعتبارها اكبر فضاء خارج هياكل الدولة مقارنة مع بعض الأحزاب زيادة على إشعاعها العام لدى فئات أخرى اجتماعية من الفئات العمالية استطاعت في بعض الظروف السياسية والاقتصادية أن تقوم بتحالفات وتكون قوة ذات سلطة موازية في الاقتراح والممارسة في موازاة قوة الدولة.[1]

2-2-3الجمعيات:

لقد تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية التي كانت إبان فترة الاستعمار تدريجيا بعد الاستقلال،لينصهر ما تبقى منها في بوتقة الحزب الواحد الذي كان يرفض صراحة أي عمل سياسي أو نقابي أو جمعوي خارج إطاره،لذلك أنشأت منظمات جماهيرية تعمل تحت وصاية الحزب و تأطير هياكله مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين، لكن بعد اصدرا قانون الجمعيات 31/90 الصادر سنة 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات الاجتماعية و المهنية والثقافية بلغ عددها أكثر من12 ألف جمعية ليبلغ سنة 2010الى1005 جمعية وطنية و88700 جمعية محلية في مجال تنظيم المهن ومصالح الأسرة الثورية،غير أنها غير فاعلة كما أن نسبة قليلة منها نشطة وفعالة ومعظمها لا يشتغل إلا ظرفيا في المناسبات وعلى العموم يمكن الإشارة إلى ابرز المنظمات الأهلية والجمعيات.

2-2-4منظمات حقوق الإنسان:

اهتمت الجزائر بمجال حقوق الإنسان لدرجة جعل منها النظام وزارة خاصة، ثم بدلها بمرصد وطني وتحضي هذه المنظمات باهتمام فئات المحامين والجامعيين والأطباء ومن أهمها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ،جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان واهتمت بقانون الأسرة أوضاع السجناء،انتهاك الحريات العامة،إلغاء حكم الإعدام، رفع قانون الطوارئ.

[1] نزيهة خليل مرجع سابق ص 146- 148.

2-2-5المنظمات الطلابية:

كانت الحركات الطلابية منذ نشأتها مدرسة تدرب فيها الكثير من المناضلين منذ إنشاء أولى مكاتب جمعية الطلبة المسلمين شمال إفريقيا، منذ أن كانت مجرد تنظيمات ذات طابع ودي انخرط فيها الذين سعوا إلى بعث حركة الشباب الجزائري فرحات عباس ،ثم تطورت واتخذت طابعا سياسيا الذي استغلها أثناء الفترة الاشتراكية وفي نظام الحزب الواحد للترويج للأفكار الاشتراكية ولا تزال اغلب التنظيمات الطلابية إلى يومنا هذا تنشط تحت رعاية أحزاب سياسية لاستقطاب جمهور من الشباب الجامعي،رغم تطور عدد الطلبة والجامعات في الجزائر و ظهور العديد من التنظيمات الطلابية.[1]

2-2-6التنظيمات النسوية:

تكاد الأوساط الاجتماعية والسياسية في الجزائر تجمع على مسالة أن المرآة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضايا منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الجزائري سواء الاقتصادية الاجتماعية وحتى الثقافية،مما اثر سلبا على تكوين حركة نسوية مستقلة واستمر الوضع على هذا الحال حتى في ظل التعددية وان احتلت المرأة مكانة اجتماعية ومواقع سياسية كوزيرات وبرلمانيات وقائدات أحزاب ،إلا انه لم يكن نتاج نضال نسوي وإنما يدخل في إطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري.

والأكيد أن التنظيمات النسوية عجزت عن تاطير المرأة رغم أن نصف سكان الجزائر هي من النساء،ناهيك عن عالم الريف الذي بقي بعيدا عن الحراك الاجتماعي الذي عرفته الجزائر بعد اعتماد دستور 1989 لاقتصار هذه السمات على النشاط النخبوي المتركز في المدن الكبرى.[2]

3- مقومات المجتمع المدني:

يقوم المجتمع المدني على عدة اعتبارات ومقومات لابد أن تتوفر فيه وتتأسس حتى نصف هذا الكيان بأنه مجتمع مدني منها:

3-1 الطوعية:

وهي فكرة تقوم على أن كل عضو في المجتمع المدني يقوم بعمله طواعية وفقا لإرادته الحرة، المستقلة ولا يجبره احد على القيام بأي عمل لا يرضاه.

[1] خوان جهيدة مرجع سابق ص ص 117-118.

[2] خليل نزيهة مرجع سابق ص 151.

2-3 المؤسسة:

وهي أن أي عمل يقوم به أعضاء المجتمع المدني يكون مؤسسا ويخضع لضوابط معينة، ويندمج في مؤسسات وجمعيات تملا الفراغ الذي قد يوجد بين الدولة والأسرة، فهذه الجمعيات هي التي يصب فيها الأفراد طموحاتهم وإغراضهم ومطالبهم، وهي تخضع لقوانين تنظمها بصورة رسمية.[1]

3-3الاستقلالية والوعي:

مؤسسات المجتمع المدني واعية ومتطورة ومستقلة لها تصور واضح لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومصادر الضعف، فهي لها تصور واضح للتغيير الاجتماعي، تتبنى الدفاع عن فئات قطاعات على كل المستويات الحقوق المدنية أو الثقافية الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. [2]

كما أنها مستقلة عن الدولة ولا تكون تابعة لأي إدارة رسمية تسيرها أو تشر عليها بل تتمتع بالاستقلالية التامة وتعمل بحرية كاملة.

4-3 الترابط:

مفهوم المجتمع المدني ليس مفهوما مستقلا، يعيش منفردا عن باقي المفاهيم الأخرى، بل هو يرتبط اشد الارتباط بالكثير من المفاهيم الأخرى كمفهوم حقوق الإنسان، المواطنة، التعددية الحزبية، حرية التعبير والصحافة والإعلام.[3]

4- ادوار المجتمع المدني:

4-1 صيانة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع:

الدولة الدستورية هي الدولة التعاقدية ولا يمكن اليوم البقاء لغير الدولة الدستورية التي تجسد التزاما متبادلا بين الشعب والحكومة،كما نظر رواد نظرية العقد الاجتماعي وكما أكد الإسلام في مفهوم البيعة و الشورى، كما قال الله تعالى في كتابه الكريم سورة الشورى الآية 38 **" و الذين استجابوا لربهم و أقاموا الصلاة و أمرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون"** و قال رسول الله (ص) **"من أراد أمرا فتشاور فيه اهتدى لأرشد الأمور"**، ولا يمكن صيانة هذا التعاقد إلا بقيام تجمعات المجتمع المدني التي تضمن الاستقرار للتعاقد بين الدولة والمجتمع،و إلا فان الدولة تندرج وتتحول إلى دولة مستبدة مهما كان في رموزها من الذكاء والإصلاح.

---

[1] حسان الجيلاني مرجع سابق ص 223.

[2] المجتمع المدني في العالم العربي التطور الإطار القانوني و الأدوار التقرير النهائي للأمم المتحدة USAID 2013 ص 11

[3] حسان الجيلاني مرجع سابق ص 223.

ومن جهة أخرى فان هذه المرجعية تمنع من ثلاث مفاسد كبرى هي تحكم المركزية والبيروقراطية وتمنع من سيطرة السوق التجارية على الحياة والصحة والثقافة وتمنع من ما يسمى الأخلاق التجارية الأنانية وسيطرة الحزب الواحد والرأي الواحد والاستبداد العسكري والاستعلاء والاستعباد من جانب النخب.[1]

4-2 إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:

من أهم الوظائف و الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسم في المجتمع واحترام قيم النزوع للعمل التطوعي والجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخر، وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الشفافية وهذه القيم قيم الديمقراطية حيث يستحيل بناء المجتمع دون الاعتراف الحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد الديني والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته ترعى و تنشئ الأعضاء على هذه القيم و تدربهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية.[2]

4-3 حسم وحل الصراعات:

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم الصراعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية،دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية وبذلك تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت ،وتسهم في توفير وتقوية أسس التضامن الاجتماعي.

4-4 زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:

يعني توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل ،من خلال هذه المؤسسات نفسها من خلال ما تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات،وعلى العكس من ذلك فان سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية ما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع، لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.

[1] شاوش خوان جهيدة مرجع سابق ص 74.
[2] محمد جمال مظلوم دور مؤسسات المجتمع المدني قي التوعية المرورية في الدول العربية قسم البرامج التدريبية كلية التدريب الرياض 2013.

4-5 وظيفة تجميع المصالح:

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم،على أساس هذه المواقف الجماعية.

4-6 إفراز القيادة الجديدة:

تطور المجتمع وتنظيم حركته هو بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار، ولكي يواصل المجتمع تقدمه فانه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية، حيث يعتبر المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة حيث يمد المجتمع بمضامين تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي.

5- معوقات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري:

رغم انتشار مؤسسات المجتمع المدني إلا أن العديد منها يتعرض للانتقادات مما يتعلق بطبيعة إرادتها وهيمنة بعض الأشخاص على نشاطاتها وتسخيرها لأغراض شخصية أو لكونها لا تخدم المجتمعات كما تتميز بغياب الشفافية في اتخاذ القرارات وعدم احترام قواعد العمل الإداري والمساءلة في تنفيذ نشاطاتها كما تفتقر إلى التمويل اللازم لتنفيذ خططها، والمشاركة في تطوير المجتمع، مما يؤدي البعض منها إلى الاعتماد على التمويل الخارجي وهذا غالبا ما يواجه بالانتقاد والتشكيك في حسن نوايا المانحين وعموما يمكن تصنيف أهم المعوقات التي تواجهها إلى:[1]

5-1معوقات خارجية (الوضع السياسي العام):

تفتقر غالبية الحكومات العربية للإرادة السياسية للمضي قدما في تطوير المجتمع المدني، فرغم أن بعضها بادرت لتعديلات دستورية و تشريعية وإعلانها للرأي العام كنوع من إثبات حسن النية والرغبة في الإصلاح لأنها ظلت ذات تأثير محدود وتهدف إلى إعطاء الانطباع أكثر من التغيير الواقعي.

فما زالت الدول العربية تصر على التمسك بالهامش الأوسع في مجال الفعل رغم اعترافها بالشرعية التعددية السياسية، هذه الدولة التي يسميها الباحث والمفكر كامو بدولة الترجي التي تقوم على دعوة ضمنية

[1] خليل نزيهة مرجع سابق ص 185.

للتداول والتضحية الديمقراطية، في مقابل الالتزام بتحقيق دولة الرفاهة للجميع حتى وان تجاوز قدراتها الواقعية.

فسلطة الدولة لازالت مطلقة وغير خاضعة للمسائلة في كثير من الدول العربية حيث أكدت التقارير الدولية (تقرير يبين الحرية لسنة 2004 إلى أن 05 دول فقط منها تقع في خانة الدول ذات الحرية المحدودة بينما يقع الباقون في 19خانة الدول عديمة الحرية السياسية).

كما أن معظم الأنظمة والقوانين المتعلقة لمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية تعد قديمة وغير واضحة ويسودها الغموض ولا تعكس مدى فهم أهمية هذه المنظمات كشريك رئيس في التنمية والتخطيط إذ تعكس في معظمها رغبات الحكومة في احتواء المجتمع المدني وليس مرد مراقبته. [1]

ويشير خالد عمر في القيود إلى القوانين كأهم معوقات المجتمع المدني تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على التمويل المناسب وتحد من إمكانية إسهامها المباشر في الإصلاح السياسي.

وتشترك ثناء فؤاد في رؤيتها للطبيعة القمعية الدولية في المجتمعات العربية على تنظيمات المجتمع المدني، فالدولة تقوم بحصار هاته التنظيمات للمجتمع المدني الذي يكون واقع تحت حصار ثلاثي، أولا الدولة التي لا تثق بالمجتمع المدني، ثانيا الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته، ثالثا التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة.

و يدعو حليم بركات إلى ضرورة تنشيط المجتمع المدني في الوطن العربي، من خلال التحرر من الاستبدادية و السلطوية التي تتصف بها الدولة، و يتم ذلك دون قيام أنظمة ديمقراطية تحترم الإنسان و بشكل خاص حرية التعبير و النقاش و التنظيم و المشاركة في تحمل المسؤوليات، و هذا لا يتحقق إلا بحصول وعي شعبي يعمل على تنشيط المجتمع المدني عن طريق مشاركة الشعب دون تمييز مشاركة حرة و فعالة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

و رغم تأكيد بعض الباحثين على علاقة السيطرة و القمع من قبل الدولة على المجتمع المدني و ضرورة التحرر من حصار الدولة على تنظيمات المجتمع المدني إلا أن هناك من يرى أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني علاقة جدلية تقوم على التأثير المتبادل و التطور من خلال حركية الصراع و آلياته التي تتغير بتغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.[2]

[1] سلاطنية بلقاسم ،المجتمع المدني ط 1منشورات مخبر التغير الاجتماعية والعلاقات العامة في الجزائر مطبعة القدس بسكرة 2014 ص ص 114-115

[2] نزيهة خليل مرجع سابق ص ص186-187

و مما لا شك فيه أن كثير من الأحزاب و الحكومات لها منظمات، أما أن تكون قد أنشأتها أو تكون قد التقت معها في الأهداف، أو قبلت التعاقد معها كمنظمات الخضر في أوروبا، التي وصلت إلى سدة الحكم لكن و في اغلب الأحيان بسبب انعدام الهدف المشترك تتحول هذه المنظمات إلى أوعية سياسية تهترم إغراض العمل الاجتماعي عبر التوعية المجتمعية الموجهة للأغراض الحكومية، و المؤسف أن التعاقدية هذه امتدت لتهدف مجموعات أو دول أخرى، بما يتنافى و الأبعاد الوطنية الاجتماعية، و من ذلك التعاقد بإرسال التقارير الضارة بالبلاد.[1]

وإذا كانت القبيلة في الماضي تحمي أفرادها من استبداد الحكام فان أعضاء المجتمع المدني تحميهم القوانين لكن هل يمكن إقامة مجتمع مدني في ظل غياب شبه كلي للمنظمات والجمعيات القوية ا لتي تعمل على بلورته وفي ظل حرية منقوصة وديمقراطية مستبدة وعدم تساوي أمام القانون بين الضعفاء والأقوياء وتعسف في استعمال الحق.[2] ويمكن القول أن المجتمع المدني يكون سليما بقدر ما يشارك الشعب وليس الدولة والحاكم فحسب في إدارة شؤونه الحيوية من خلال مشاركة الشعب في الأحزاب والنقابات والمنظمات والاتحادات والجمعيات الطوعية.[3]

2-5 - المعوقات الداخلية:

5-2-1- العائق الحزبي:

كثيرا ما تكون منظمات المجتمع المدني في العالم العربي التابعة لحركات أو أحزاب آو واجهة لعائلات وعشائر أو لرجال أعمال وأصحاب النفوذ ما يجعل منها فاقدة لمساحات واسعة من استقلالية القرار الإداري و المالي لتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب والعشيرة.

5-2-2- الافتقار إلى برامج عمل ورؤى واضحة:

تعاني الكثير من المنظمات الحكومية إلى غياب فكر جمعوي جديد ومتطور قادر على أحداث قفزة نوعية في الفكر التنموي وآليات العمل المنتهجة تنقله من حالة العجز إلى حالة النشاط والقوة، من خلال تغيير مفاهيم الناس القديمة بمفاهيم أخرى مواكبة لمتطلبات العصر الجديد، فافتقارها إلى برامج عمل واضحة وخطط تنموية شاملة تعكس أهدافها كما انهها تتسم بنخبوية بعيدة عن تطلعات أفراد المجتمع الحقيقية وحاجاتهم ومتطلباتهم الاجتماعية والاقتصادية.[4]

---

[1] عبد الرحمان ابو دوم منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية ص19

[2] حسان الجيلاني ص ص 228- 229

[3] دبلة عبد عالي ص 140

[4] سلاطنية بالقاسم مرجع سابق ص ص115 - 116

2-3-5 ضعف في إدارة الحوار والمناقشة والديمقراطية:

كما تعاني من ضعف في مجال إدارة الحوار مع الحكومات والشركاء خاصة في كيفية التفاوض معها يعكس تطور النوعي لمنضمات المجتمع المدني يجعلها طرفا قويا ذو مصداقية لاستطيع السلطة ان تتجاهله أو تشطبه كما أن غياب الحوار والمناقشة القائمة على الإقناع والحجة وعدم التزام بقواعد ومعايير تكون محل إجماع هي ظواهر مميزة .لبناء أنظمة مؤسسات المجتمع المدني [1]

وتشير شهيرة الباز أن دراسات أوضحت انه رغم سيادة الأسلوب الانتخابي في منظمات المجتمع المدني إلا أن المؤشرات أخرى مثل مؤشر دوران السلطة قد أظهرت ضعف الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات وكثيرا من الإجراءات تتم بطريقة شكلية مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار إلى جانب استمرار سيطرة القيادات لسنوات طويلة وعدم إتاحة الفرصة للقيادات الشابة وقد أدى ذالك إلى وجود بما يسمى ظاهرة شخصنه المنظمات الأهلية مما أدي إلى غياب الشفافية

3-3-5 صعوبة الحصول على التمويل:

تفتقر منظمات المجتمع المدني في العالم العربي إلى الكفاءة اللازمة لجمع التمويل من خلال أنشطتها المباشرة، ,الأمر الذي يجعل من الموارد المحتلة عن طريق أموال القطاع الخاص أو تلك التي تساق إليها عن طريق التبرعات في ظل محدودية إرادات انخراط عمليا غير كافية لتغطية مصاريفها خصوصا أن طموحات القائمين عليها تكون في عادة أكبر بكثير من الإمكانيات المتاحة لها، مما يجعل الكثير منها يقبع في انتظار الدعم الحكومي على ضآلته وهو ما يجعلها في خطر دائم للتبعية.[2]

بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تعتمد على اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وعدم تحمس كبار التجار على دعمها كونها برأيهم تهدد مصالحهم مع الدولة التي تتضامن معهم وتوفر لهم للنمو التجاري وكسب المادي، كما أن قوانين بعض دول تمنع الحصول أو القبول هذه المؤسسات هيبات أو دعم من جهات دولية أخرى أو حكومية تؤمن بالعمل المدني خوفا من انحياز هذه المؤسسات لأجندات أجنبية.[3]

فالدعم الحكومي المقدم لقطاع المجتمع المدني في العالم لا يتعدى 26.5 % من إجمالية التموين المقدم لهذا القطاع عبر العالم في حين تقدر هذه النسبة ب37.05% في الدول المتقدمة و 16.7% في دول نامية.

	الدعم الحكومي	التبرعات	رسوم الاشتراك
على مستوى العالم	% 26.5	%31.1	%42.4
الدول المتقدمة	%37.5	%29	%33.5
الدول النامية والانتقالية	%16.5	%33	%50.3

المصدر: سلاطنية بلقاسم و اخرون ص117

جدول يوضح النسب المئوية لتوزيع مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني في العالم

[1] نزيهة خليل مرجع سابق ص188

[2] سلاطنية بالقاسم وآخرون مرجع سابق ص ص116 115

[3] سلاطنية بالقاسم وآخرون مرجع سابق ص 46.

و يضيف الحبيب بلكوش بأن إشكالية التمويل، ذلك أن الأنظمة التي تضيف على العمل الحقوقي خاصة و المدني عامة على مستوى التشريع و الممارسة لا يمكنها أن تعمل على توفير الشروط المطلوبة لدعم هذا الفاعل، بل أن التشريع والقوانين الجاري العمل بها لا توفر أية تشجيع أو تسهيل للمؤسسات الوطنية أو المؤسسات الإقليمية التي قد تدعم المنظمات غير الحكومية كما، أن التمويل الأجنبي محاصر في عديد من الدول رغم ارتباط هذه الأخيرة أحيانا باتفاقيات شراكة.[1]

4-3-5 ضعف مساهمة المرأة في العمل التطوعي:

وهذا يعود تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من هامش مشاركة المرأة ، حيث تؤكد عدة دراسات أن مساهمة النساء في النشاط الاجتماعي والاقتصادي تعد من بين مؤشرات تقدم المجتمع، بل وان هناك أي خطة تنموية لا بد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع وتزيد نسبة هذا الضعف أكثر في الجمعيات الأهلية الريفية مقارنة بنظيرتها الحضرية.[2]

ويشير حسن فخري في دراسة له إن هناك أزمة متطوعين من النساء والشباب في المجتمع العربي فلا يوجد ثقافة تطوع ولا توجد قاعدة بيانات شاملة من المتطوعين كما ان اغلب برامج التطوع العالم ليست مستقلة أو ذاتية بل تدار بتدخل شراكة مع كثير من المنظمات العالمية كمنظمة الأمم المتحدة الإنمائي مما يقلل من ثقة الفرد بالعمل التطوعي ومصادره

وتذهب سند إلى تحديد بعض الأسباب التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل التطوعي مثل غياب الفهم لدى المسؤولين بالمؤسسات أو المجتمع بدور المتطوعات وغياب الاحترام العام للمتطوعين ومعارضة الزوج لانضمام زوجته إلى الجمعيات وعدم رغبة المرأة المشاركة في العمل التطوعي نتيجة كثرة المسؤوليات العائلية وتعارض مواعيد العمل مع فترة ممارسة الأنشطة التطوعية وصعوبة الحصول على مواصلات للوصول إلى هذه الجمعيات وعدم قدرة المرأة على التوفيق بين المهام والأعمال وعدما قارب اقتناع الأقارب والمحيطين بأهمية العمل التطوعي.

أما الصغير فيصنف العوامل التي تعوق مشاركة الفرد في العمل التطوعي إلى ثلاث أصناف:

1- عوامل خاصة بالمتطوع :

منها عدم وجود فراغ لدى الإنسان بسبب انشغالاته بأمور حياته الشخصية وأمور المعيشة، أو الخبرة السلبية السابقة للمتطوع والتي تجعله يتراجع عن المشاركة وانتشار نسبة الأمية الاجتماعية والسياسية والثقافية.

---

[1] نزيهة خليل مرجع سابق ص 186.

[2] سلاطنية بلقاسم و اخرون مرجع سابق ص116

2- عوامل تتعلق بالمؤسسات الاجتماعية:

منها عدم إعلان المؤسسة عن حاجاتها للمتطوعين ووجود تنافس بين المتطوعين والموظفين

3- عوامل متعلقة بالمجتمع:

فقد يعتبر البعض قضاء أبنائهم وقتهم في أعمال تطوعية يبعدهم عنهم وبالتالي يضعف علاقاتهم بأسرهم ووجود قصور معرفي عن دور المتطوعين في المجتمع ويؤكد الشهراني أن هناك معوقات مجتمعية كانصراف الأفراد للاهتمام بوضعهم المادي والأسري والبحث عن الرزق وتفضيله عن الانضمام لمنظمات المجتمع المدني وعدم انتشار الوعي بأهمية العمل المجتمعي وعدم وجود حوافز مادية ومعنوية.[1]

ويرى عبد الرحمان أبو دوم إن ضعف ثقة المواطن بالجمعيات ,وقلة إقبال المواطنين للانتساب للجمعيات وضعف وعي المواطن بأهمية العمل التطوعي فقر بعض المواطنين الذي يحول دون تقديمهم للتبرع والتطوع بالجهد البدني والمهني.[2]

5-3-5 التشبيك وبناء العلاقات:

تعاني منظمات المجتمع المدني في العالم العربي من ضعف في مجال التشبيك وبناء العلاقات،مما يقوض من فرص وإمكانيات قيامها بربط تحالفات وائتلافات مع منظمات أخرى سواء داخلية، إقليمية، أو حتى دولية وتنسيق جهودها واعتماد برامج شراكة من اجل القيام بعملها بفعالية وإظهار مسؤوليتها وتبادل الخبرات وتعميق المعرفة ،حيث تؤكد دراسات أن مجالات التنسيق للمجموعات المختلفة في المجالات متشابهة في المنطقة أو داخل البلدان لتسهيل النقاشات ومعالجة الاحتياجات قليلة جدا.[3]

وترى قنديل أن من أهم معوقات مشاركة الأفراد في منظمات المجتمع المدني ضعف التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وتعدد الجهات التي تشرف عليها وضعف قاعدة البيانات الخاصة بها وعدم وجود شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع منظمات المجتمع المدني لتكوين منظومة تنموية متجانسة.
بالإضافة إلى ضعف القدرات التخطيطية والتنظيمية العلمية لبعض القيادات لإدارة الجمعيات والمؤسسات مما أدى إلى قلة المشاركة.[4]

والتشبيك إشارة إلى ظاهرة النسيج العنكبوتي على ضعفه فانه يستمد قوته من امتداد شبكته وعليه فان المنظمات ذات الأهداف المشتركة أو الانتشار الجغرافي أو مجموعات الضغط المشترك تسهل مهمتها إذا ما قامت شبكة موحدة ليس فقط من اجل الجماعية بل و إنما تنسيق الأدوار وتوزيعها وتبادل المعارف والخبرات مما يحقق أعلى درجات بلوغ المقاصد المشتركة.

---

(1) حسن فخري مرجع سابق ص16-17

(2) عبد الرحمان أبو دوم مرجع سبق ذكره ص 19

(3) بلقاسم سلاطنية مرجع سابق ص 118.

(4) حسن فخري مرجع سابق ص 21.

6-3-5 ضعف الإعلام:

ضعف الترويج الإعلامي للجمعيات وضغط الإعلام على الحكومات للحد من التبرعات للوجوه الخيرية

بالإضافة إلى الإثارة الإعلامية التي يكتنفها الإعلام على بعض الممارسات الخاطئة أو الفاسدة التي تمارسها بعض المنظمات فتتضرر من ذلك المنظمات الجادة.[1]

7-3-5 توجهات منظمات المجتمع المدني:

رغم ظهور العديد من المنظمات في الأقطار العربية التي وصل عددها 230 ألف منظمة عام 2002 حسب الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 2003 و ملئها للفراغ الذي تركته الدول في مجال الصحة و التعليم و مواجهة مشاكل الظواهر الاجتماعية كعمالة الأطفال و أطفال الشوارع و الإدمان ، التي صاحبها خطاب سياسي داعم و رغم ذلك مازالت التوجهات الخيرية لها الغلبة على نشاط المنظمات الأهلية العربية فحوالي نصفها يعمل في الأنشطة الخيرية، في حين لا تزيد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية التي تتبنى فلسفة التمكين عن الربع، فالعمل الخيري لا يثير الحكومات و لا يؤدي إلى التصادم مع الأنظمة السياسية، فهو نشاط يصب في صالح استقرار الأوضاع القائمة و الحد من قسوتها، كما انه لا يرتبط برؤية نقدية لواقع المجتمع و خريطته الطبقية عكس المنظمات الحقوقية و التنموية الهادفة لإصلاح السياق السياسي و المؤسسي الذي تعمل فيه وفقا لاستراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية.[2]

[1] عبد الرحمان أبو دوم مرجع سابق ص19

[2] يحياوي مريم ،قرزيز محمود ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير ، المركز الجامعي برج بوعريريج/الجزائر

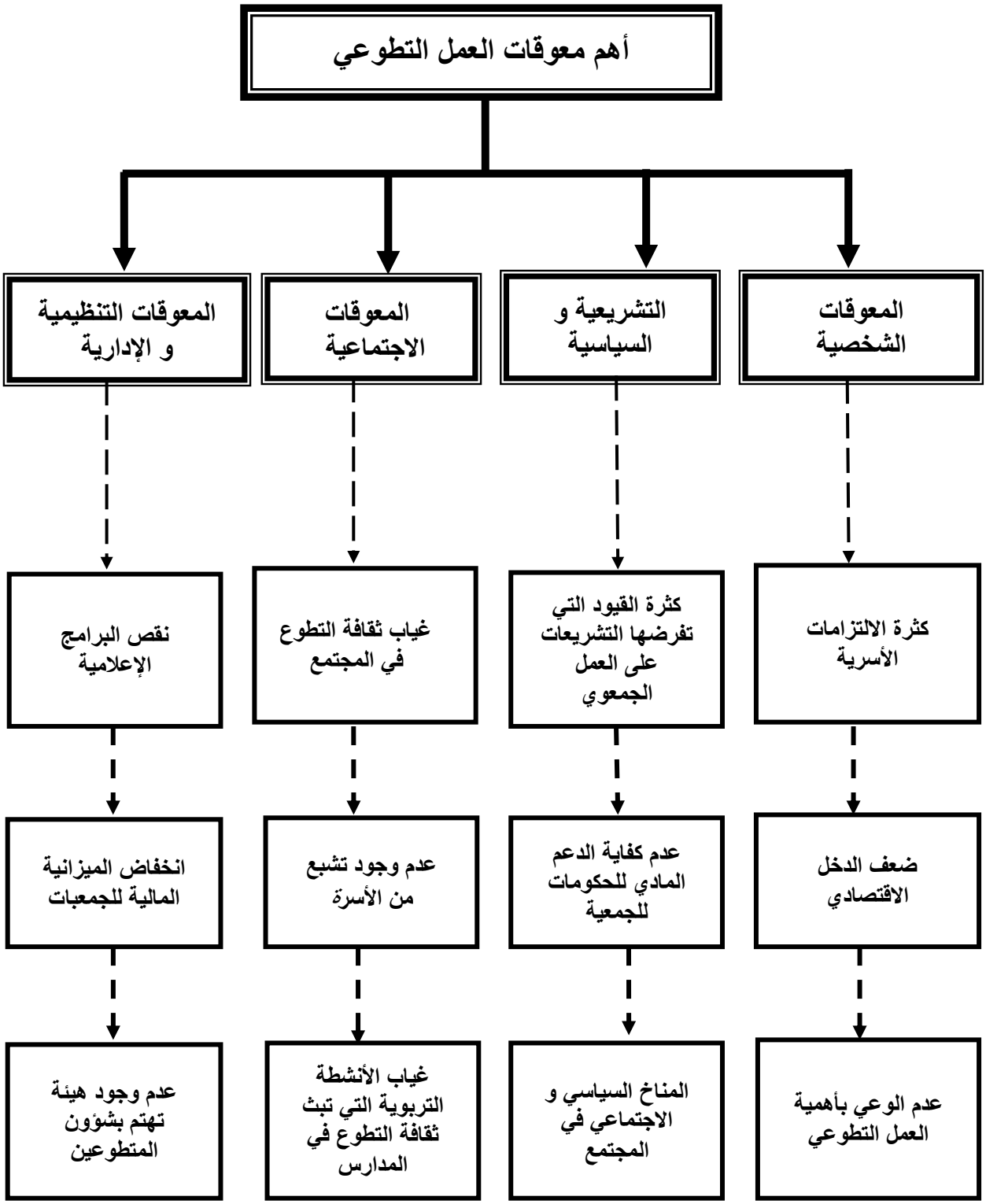

المصدر: د/خليل نزيهة. معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني.رسالة دكتورا في علم الاجتماع التنمية (مرجع سبق ذكره)

الفصل الرابع:

الإطار الميداني للدراسة

1- الإجراءات المنهجية للدراسة.

1-1 مجالات الدراسة.

1-2 منهج المتبع في الدراسة.

1-3 عينة الدراسة.

1-4 الأدوات المستخدمة لجمع البيانات.

1-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات

2- عرض وتحليل البيانات.

2-1 تحليل البيانات على ضوء فرضيات الدراسة

3- النتائج العامة للدراسة.

1- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-1 مجالات الدراسة:

❖ **المجال المكاني:** تتميز مدينة بسكرة مجال الدراسة الحالية بموقع استراتيجي هام الذي يعد حلقة وصل بين الجنوب الشرقي الصحراوي و الشمال الشرقي التلي للقطر الجزائري.[1]

حيث يحدها بلدية الحاجب غربا، بلدية أوماش جنوبا بلدية سيدي عقبة من الجنوب الشرقي بلدية شتمة من الشرق و بلدية برانيس شمالا، تقدر مساحتها بـ 9925 كلم مربع.[2]

تتمتع بموقع استراتيجي هام، حيث تعتبر كهمزة وصل بين الشمال و الجنوب، و يتوزع سكانها بين حضريين 531525 نسمة أي بنسبة 61،15%و ريفيين 337690 نسمة أي بنسبة 38،85 % .حسب إحصائيات 2015. [3]

❖ **المجال الزمني:** تم إجراء الدراسة الميدانية انطلاقا من شهر جانفي 2019، حيث انطلقت الدراسة الاستطلاعية من اجل تحديد وضع متغيرات الدراسة على أرض الواقع من خلال الوقوف على الأفراد و الهيئات المكلفة بالتخطيط الحضري، و كذلك مؤسسات و هيئات و أشخاص المجتمع المدني، و انتهت الدراسة في شهر مارس لتبدأ الدراسة الميدانية، و هذا بتوزيع استمارات البحث و إعادة استرجاعها من طرف المبحوثين حيث:

- دراسة استطلاعية جانفي 2019الى مارس 2019
- دراسة ميدانية من مارس 2019 إلى ماي 2019

و قد استغرقت الدراسة الميدانية كل هذا المجال نظرا لتوزيع أفراد الجمعيات التي تنشط في التخطيط الحضري في عدة أمكنة ما استغرق وقت لتوزيع أدوات البحث و إعادة جمعها.

❖ **المجال البشري:** لقد كانت الدراسة مع الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني و بالخصوص مع أفراد الجمعيات التي تنشط في مجال التخطيط الحضري و تتابع مجريات هذه الآلية.

- جمعية بسكرة الخضراء تأسست في أواخر 2016
- جمعية أحباب البيئة

و قد كان عدد الأشخاص الذين تم التعاون معهم عشرة، و هذا نظرا لارتباطاتهم المهنية و الشخصية، ما تعذر التعامل مع أغلبيتهم، و حتى بعض الأفراد كانوا خارج حدود الولاية، لذا كان العدد النهائي للأفراد هو عشرة (10) أفراد.

---

[1] إبراهيم مياسي من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ص 40.

[2] ميراد نور الدين و ترعة هندة مدينة بسكرة و التخطيط العمراني بحث مقدم لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في القانون العقاري جامعة بسكرة 1997- 1998 ص 16

[3] موقع الكتروني wilaya Biskra .dz

2-1 المنهج المتبع في الدراسة: يعرف المنهج الوصفي بأنه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة.[1]

و قد تم التعامل مع الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي، الذي هو الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته للظاهرة الاجتماعية أو السياسية وفق خطوات بحث معينة، يتم بواسطتها جمع البيانات و المعلومات الضرورية بشان الظاهرة و تنظيمها و تحليلها، للوصول إلى أسبابها و مسبباتها و العوامل المتحكم فيها و استخلاص النتائج التي يمكن تعميمها مستقبلا.[2]

❖ **مبررات استخدام المنهج الوصفي:** تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة لأنه:

- يعتبر المنهج الأكثر استخداما و انتشارا.
- يعتبر استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، بقصد تشخيص و كشف جوانب مشاركة المجتمع المدني و تحديد العلاقات القائمة بين مكوناته.
- لوصف آلية التخطيط الحضري من خلال طرق توظيفه على أرض الواقع.
- لوصف كيفية مشاركة المجتمع المدني و وصف كل الآثار المترتبة عن تدخل الفرد في آلية التخطيط الحضري و دور ذلك في تطوير مجال المدينة.

3-1 عينة الدراسة: تم استخدام العينة القصدية أو المقصودة، حيث يقوم الباحث عن قصد بالاختيار، مثلا كاختيار قرية من القرى لتمثيل الريف مثلا.[3]

و يتم استخدام هذا النوع من العينات في الدراسات التي تحتاج لاختبار فرضيات خاصة إذا كان المجتمع غير مضبوط الأبعاد، يلجأ الباحث لاختيار مجموعة وحدات التي تلائم أغراض بحثه، و يسمى هذا النوع من العينات الغرضية أو القصدية،[4] و قد تم اختيار العينة القصدية نظرا لصغر حجم العينة عشرة أفراد.

و العينة القصدية هي التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، و لكون تلك الخصائص من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة.

❖ **مبررات اختيار العينة:**

- إن الجمعيات غير النشطة عموما تمثل كيانات وهمية لا وجود لها على ارض الواقع و بالتالي ركزنا على الجمعيات النشطة نسبيا و لها علاقة بموضوعنا.
- إن انعدام المقرات و العناوين الحقيقية لبعض الجمعيات ما يجعل البحث عنها متاهة.
- توفر خصائص لأفراد العينة مهمة للدراسة و نتائجها.

---

(1) بلقاسم سلاطنية ، حسان الجيلاني منهجية العلوم الاجتماعية دار الهدى للطباعة و النشر الجزائر 2004.

(2) عبد الناصر جندلي ، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية و الاجتماعية ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010 ص ص 200 – 201.

(3) ابو القاسم عبد القادر و آخرون المرشد في إعداد البحوث و الدراسات العلمية مركز البحث العلمي جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا الخرطوم 2010 ص 69.

(4) رشيد زرواتي تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2008 ص 276.

4-1 الأدوات المستخدمة لجمع البيانات:

❖ **الملاحظة**:

تعتبر الملاحظة من الأدوات الرئيسية في البحوث الإنسانية و الاجتماعية، و تعرف على أنها وسيلة الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته و معلوماته، حيث نجمع خبرتنا من خلال ما نشاهده آو نسمع عنه.

▪ **مبررات استخدام الملاحظة:**

- لمعرفة معوقات مشاركة الجمعيات في التخطيط كانعدام مقرات العمل.
- مدى مشاركة الفرد في تخطيط مدينته و تطويرها.

❖ **المقابلة**:

تم استخدام المقابلة المقننة و التي تعرف على أنها المقابلة التي تكون أسئلتها محددة و متسلسلة، حتى يترسخ لدى الباحث قناعة بالإجابة عن الأسئلة التي يتم طرحها على المبحوثين.[1]

وقد تم بناء استمارة المقابلة حسب محاور الدراسة، و قد شملت على 23 سؤالا صيغت من خلال فرضيات الدراسة، و قد قسمت إلى ثلاثة محاور كل محور يتكون من:

المحور الأول: بيانات شخصية (و هي الخاصة بالبيانات العامة لأفراد العينة تكونت من خمس(5) أسئلة).

المحور الثاني: المعوقات التنظيمية تعرقل مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري و يحتوي هذا المحور على تسع(9) أسئلة.

المحور الثالث: المعوقات المادية تعرقل مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري، و يحتوي هذا المحور على تسع(9) أسئلة.

قد تم عرض هذه الاستمارة على الأستاذة المشرفة من اجل تصحيحها و توجيهها، ثم عرضت على أساتذة محكمين من اجل إبداء رأيهم في محتوى الاستمارة.

1-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات:

من بين الأساليب الإحصائية الملائمة لمثل هذه الدراسة هي النسبة المئوية التي تعتمد على القاعدة الثلاثية و ذلك من خلال تحليل التكرارات إلى أ عداد و تكون بالشكل التالي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{التكرارات} \times 100}{\text{مجموع التكرارات}}$$

وقد تم الاعتماد على النسبة المئوية في دراستنا هذه لأنها في نظرنا المناسبة لهذا النوع من المواضيع.[2]

---

(1) ميدني شايب ذراع مدل العلماء إلى سيكولوجية و سوسيولوجية الفضاء دار المجدد للنشر و التوزيع سطيف 2015 ص 86.

(2) صلاح احمد مراد الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية التربوية و الاجتماعية مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 2002 ص 75.

2- عرض و تحليل البيانات:

جدول رقم(01) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أنثى	04	%40
ذكر	06	%60
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث و التي قدرت بـ 60% و نسبة الإناث قدرت بـ 40%.

فإقبال الذكور على إنشاء الجمعيات والعمل الجمعوي اكبر منها عند الإناث، و هذا راجع للطبيعة المجتمعية و هو حال جميع القطاعات المختلفة التي تعتمد على العمل التطوعي، كما أن اغلبهن عازبات و هذا ما يسمح لهن بمتابعة العمل التطوعي و المشاركة في تخطيط المدينة.

و هذا ما تأكده دراسة حول معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين على أن الظروف المجتمعية و المسؤوليات الأسرية لا تسمح للمرأة بالاندماج في العمل الجمعوي، و يشكل عائق أمام انخراطها و مشاركتها، فهناك أزمة متطوعين من النساء و الشباب في المجتمع العربي، فتعارض مواقيت العمل مع فترة ممارسة الأنشطة التطوعية و كثرة المسؤوليات العائلية و صعوبة الحصول على المواصلات للوصول للجمعيات و عدم اقتناع الأقارب بأهمية العمل التطوعي و معارضة الزوج لزوجته للانضمام للجمعيات و غياب الاحترام العام للمتطوعين.[1]

كما تؤكد دراسة أخرى حول المجتمع المدني بعنوان دراسات في المجتمع المدني، أن تأثير منظومة القيم الاجتماعية و تحد من هامش مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، هذه المشاركة التي تعد من بين مؤشرات تقدم المجتمع بل أن أي خطة تنموية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل، بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع، و تزيد نسبة هذا الضعف أكثر في الجمعيات الأهلية الريفية مقارنة بنظيرتها الحضرية.[2]

[1] حسن فخري اقطم مرجع سابق ص ص 16 – 17.

[2] بلقاسم سلاطنية و آخرون مرجع سابق ص 116.

جدول رقم(02) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية %
اقل من 20 سنة	00	%00
من 25 إلى 30 سنة	00	%00
من 30 غالى 35 سنة	00	%00
من 35 إلى 40 سنة	00	%00
من 40 سنة فأكثر	10	%100

من خلال الجدول يتبين لنا الفئة العمرية الغالبة هي فئة 40 سنة فما أكثر بنسبة 100% ، أما الفئات الأخرى اقل من 20 سنة و من 25 إلى 30 سنة و من 30 إلى 35 سنة و من 35 إلى 40 سنة فقدرت نسبتهم ب 00% ، و هي نسبة تدل على عدم مشاركة هذه الفئات في العمل الجمعوي و هذا راجع للالتزامات العائلية من جهة و إلى الدراسة و إلى نقص الوعي لأهمية العمل الجمعوي و التطوعي و أهمية المشاركة في تخطيط المدينة من جهة أخرى، كما أن الفئة التي يتراوح سنها ما بين 30 إلى غاية 40 سنة معظمها تكون فئة عاملة، و تركيزها الأكبر هو على الوظيفة أو المهنة و تحسين ظروف المعيشة و ليس العمل التطوعي الذي يتم اللجوء إليه فقط في حالات التقاعد أو الفراغ.

و عليه نستنتج أن الفئة العمرية الغالبة على أفراد العينة التي تنخرط في مؤسسات المجتمع المدني هي الفئة من 40 سنة فأكثر.

جدول رقم(03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية %
أعزب	03	%30
متزوج	06	%60
مطلق	01	%11
أرمل	00	%00
المجموع	10	%100

من خلال الجدول يتبين لنا أن أفراد العينة المتزوجون 60% و 30% غير متزوجين و 11% مطلقون و نسبة الأرامل 00%.

فنسبة المتزوجون الرجال هم الفئة الأكثر مشاركة في جمعيات المجتمع المدني، و هذا راجع للخلفية الاجتماعية التي تمجد مشاركة الذكور على الإناث، تليها فئة غير المتزوجين نظرا لعدم انشغالها أسريا تشارك في العمل الجمعوي، كما نجد أن العمل الجمعوي هو مفتوح لكل الفئات الاجتماعية مهما كانت حالتها الاجتماعية، و هذا ما تحصلنا عليه في الجدول رقم02 الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب السن، حيث أن اغلب العينة كانت فوق 40 سنة آو متقاعدين.

و عليه نستنتج أن فئة المتزوجين الرجال هم الفئة الأكثر مشاركة في جمعيات المجتمع المدني تليها فئة غير المتزوجون.

جدول رقم(04) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
مدرسة قرآنية	00	%00
ابتدائي	00	%00
متوسط	01	%10
ثانوي	01	%10
جامعي	08	%80
المجموع	10	%100

من خلال الجدول أعلاه توضح لنا أن أعلى نسبة للمنخرطين في الجمعيات هي نسبة الجامعيين مقدرة بـ 80% ، بعدها تليها نسبة المستوى الثانوي و المتوسط بنسبة 10% و هذا إنما يدل على أن اغلب أعضاء الجمعيات ذو مستوى جامعي و أن العمل الجمعوي يتطلب مستوى ثقافي عالي، كما أن المستوى الجامعي الآن أصبح طاغي على كل فئات المجتمع تقريبا، هذه الأخيرة التي أصبحت لديها ممارسات مهنية و أخرى جمعوية تختلف باختلاف أعمالها و انتماءاتها و انشغالاتها.

و عليه نستنتج أن فئة الجامعيين هي الفئة الغالبة على المنخرطين في الجمعيات.

جدول رقم(05) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
موظف	07	%70
أعمال حرة	00	%00
متقاعد	03	%30
المجموع	10	%100

من خلال الجدول تمثل نسبة الموظفين النسبة العليا مقدرة بـ 70% تليها نسبة المتقاعدين بـ30% بعدها الأعمال الحرة بـ 00% ، و هذا يدل على أن اغلب المنخرطين في الجمعيات هم من فئة الموظفين و المتقاعدين، فالعمل لا يعطل المنخرط على العمل الجمعوي، كذلك الموظفين و المتقاعدين هم في معظمهم من الأشخاص الذين كانت لهم أسبقية في العمل في التخطيط الحضري و لهم اطلاع عليه ما حفزهم على مواصلة متابعة هذه الآلية لكن ضمن اطر أخرى كالعمل الجمعوي.

و عليه نستنتج أن اغلب المنخرطين في جمعيات المجتمع المدني هم من فئة الموظفين و المتقاعدين.

جدول رقم(06) يوضح إقصاء العمل الجمعوي بصفة عامة في عملية التخطيط الحضري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	%100
لا	00	%00
المجموع	10	%100

من خلال الجدول يوضح لنا أن نسبة 100% قالت أن هناك إقصاء للعمل الجمعوي في عملية التخطيط الحضري، و هذا يعكس واقع مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط و تهميشه.

فرغم أن عملية التخطيط هي عمل مشترك بين عدة قطاعات و أشخاص و جمعيات ذات مصالح مختلفة تتنافس و تتعارض فيما بينها بما فيها المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص و أجهزة الحكم المحلي لوضع خطط و استراتيجيات للتنمية المحلية فان التنسيق بين هذه الأطراف هو الهدف الأسمى الذي يحقق المشاركة.[1]

بالإضافة إلى أن الدولة أولت اهتمام من خلال القوانين و التشريعات دستور 1989 القانون رقم (90/31) الذي سمح بإنشاء جمعيات غير سياسية.[2]

[1] طارق جلال حبيب مرجع سابق ص 466

[2] خوان جهيدة مرجع سابق ص102

كذلك من خلال تنظيم العمل الجمعوي و طرق تدخل الجمعيات من خلال عرض المخططات على كل الأطراف المعنية بما فيها المجتمع المدني للمصادقة عليها، لكن الواقع يعكس إقصاء العمل الجمعوي في المجال التخطيطي.

فالتقويض عنصر أساسي في التركيبة الاجتماعية المحلية وهم السكان، و فرض مفهوم المصلحة العامة كبديل له و انفراد المهندسين المعماريين بالتعاون مع المنتخبين المحليين بتحديد تلك المصلحة العامة أبقى الشرعية الاجتماعية منقوصة.

فالدولة مالك للمجال و للجمعيات المحلية مسيرة له، و المهندس منتج للمجال و الساكن مستعمل و منتج، فتأهيل المجال الحضري اجتماعيا ينطلق من حق الفاعلين في تقرير و صناعة ما ينتج لهم.[1]

فسلطة الدولة ما زالت مطلقة و غير خاضعة للمساءلة في كثير من الدول العربية، حيث أكدت التقارير الدولية (تقرير الحرية 2004) أن 05 دول فقط تقع في خانة الدول ذات الحرية المحدودة، بينما يقع الباقون في خانة الدول عديمة الحرية السياسية.[2]

و عليه نستنتج أن هناك إقصاء للعمل الجمعوي في عملية التخطيط الحضري

جدول رقم(07) يوضح أسباب عدم مشاركة الجمعيات في التخطيط الحضري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
عدم وجود برامج إعلامية	02	%20
وجود قيادات بارزة ضاغطة على السلطات المحلية	04	%40
ضعف إدارة الحوار مع السلطات	01	%10
تهميش السلطات المحلية للجمعيات	03	%30
المجموع	10	%100

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة 40% من أفراد العينة يرون أن عدم مشاركة الجمعيات في التخطيط الحضري يعود إلى وجود قوى ضاغطة لا تسمح بتدخل العمل الجمعوي، و هذا ما تؤكده دراسة بعنوان التخطيط الحضري، حيث يتعلق التخطيط الحضري بتأثير الجماعات الاجتماعية المختلفة في المدينة ،خاصة ما يعرف بجماعات الضغط التي تكون مصلحتها متعلقة بتوجيه التخطيط الحضري باتجاه مناطق معينة للحصول على امتيازات في جانب الاستثمارات الاقتصادية ،لذلك ينبغي أن يعكس التخطيط مختلف الحاجات الاجتماعية لساكني المدينة وليس لفئات اجتماعية معينة.[3]

(1) قاسمي شوقي معوقات المشاركة الشعبية مرجع سابق ص 269.

(2) بلقاسم سلاطنية و آخرون مرجع سابق ص 115.

(3) مهور باشا مرجع سابق ص 52.

أما نسبة 30% فرات أن من أسباب عدم مشاركة الجمعيات في التخطيط الحضري هو تهميش السلطات المحلية للجمعيات، وهذا يتجلى من خلال عدم علمهم إلا نادرا بالمشاريع التي تنجز على المستوى المحلي، ومشاركتهم مشاركة رمزية مناسبتيه لا ترقى للمشاركة الفعالة في عملية التخطيط الحضري.[1]

أما نسبة 20% رأت أن عدم وجود برامج إعلامية هو سبب عدم مشاركتها في عملية التخطيط الحضري، أما نسبة10% تعود إلى ضعف إدارة الحوار مع السلطات.

فالحوار القائم على المناقشة والإقناع والحجة والالتزام بمعايير تكون محل إجماع والتفاوض يجعل الجمعيات طرفا قويا لا تستطيع السلطة تجاهله أو شطبه.[2]

و عليه نستنتج أن هناك أسباب لعدم مشاركة الجمعيات في التخطيط الحضري من أهمها وجود قوى ضاغطة.

جدول رقم(08) يوضح مدى وضوح وتكامل برنامج عمل الجمعية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	06	%60
لا	04	%40
المجموع	10	%100

من خلال الجدول أعلاه لاحظنا أن نسبة 60% صرحت أن هناك برنامج عمل واضح ومتكامل للجمعية وان نسبة 40% صرحت انه لا يوجد برنامج عمل، يدل على أن هناك معوقات تنظيمية تحول دون أداء الجمعية لمهامها، وهذا ما تؤكده دراسة حول معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني التي رأت أن العائق التنظيمي يعد من أهم معوقات العمل التطوعي.[3]

كما أن انتماءها لحركات أو أحزاب أو لعائلات أو عشائر أو لرجال أعمال يجعل منها فاقدة لمساحات واسعة من استقلالية القرار الإداري وتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العشيرة.[4]

وهذا ما يمكن اعتباره عرقلة لعملية تعبئة الجماهير، للانخراط في الجمعيات وبالتالي عرقلة لعملية التخطيط الحضري

وعليه نستنتج انه ليس هناك برنامج عمل واضح للجمعيات يحفز على الانخراط في الجمعيات وهذا ما يمكن اعتباره عرقلة لعملية التخطيط الحضري.

(1) مقابلة مع رئيسة جمعية أحباب البيئة قريشي اسيا بتاريخ 03 افريل 2019.على الساعة 10:30.

(2) خليل نزيهة مرجع سابق ص 188..

(3) خليل نزيهة مرجع سابق 189.

(4) بلقاسم سلاطنية مرجع سابق ص ص 115- 118.

كما تعاني معظم منظمات المجتمع المدني من ضعف في مجال التنظيم والتشبيك وبناء العلاقات مما يقوض من فرص وإمكانيات قيامها بربط تحالفات مع منظمات أخرى سواء داخلية آو إقليمية وحتى دولية، واعتماد برامج شراكة لتبادل الخبرات والتجارب، وهذا ما يمكن اعتباره عرقلة لعملية تعبئة الجماهير للانخراط في الجمعيات وبالتالي عرقلة لعملية التخطيط الحضري .

وعليه نستنتج انه ليس هناك برنامج واضح للجمعيات يحفز على الانخراط في الجمعيات وهذا ما يمكن اعتباره عرقلة لعملية التخطيط الحضري.

جدول رقم(09) يوضح طبيعة البرامج التي تعدها الجمعية في إطار التخطيط الحضري

البرامج	التكرارات	النسبة المئوية
برامج سنوية	10	%100
برامج شهرية	00	%00
برامج يومية	00	%00
المجموع	10	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 100% من أفراد العينة أكدت أن برامجها سنوية وخارج إطار التخطيط الحضري بينما 00%البرامج الشهرية واليومية، وهذا يدل على أن نسبة مشاركة المجتمع المدني في تخطيط المدينة ضئيل وبرامجه في إطار ذلك محدودة وسنوية ،ولا توجد متابعة وتنسيق شهرية أو يومية لتخطيط المدينة، وهذا ما يمكن اعتباره عائق بالنسبة للعمل الجمعوي، ما قد يؤثر على عملية التخطيط الحضري هذه الأخيرة التي تتولى مهمة الحفاظ على المغزى العام للتجمع الإنساني أو ما يطلق عليه روح المجتمع، فالمشكلات الفيزيقية قد تكون اخف وطأة من المشكلات الاجتماعية، التي ينبغي على التخطيط الحضري مواجهتها ومتابعتها، فالبعد المعاصر للتخطيط الحضري هي تكامل الأبعاد المكانية العمرانية مع الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية والبيئة.[1]

كما أن عمل الإدارة دائم سواء كان يومي أو شهري أو سنوي ما يتعارض مع عمل الجمعيات، وهذا ما يعرقل عملية التخطيط الحضري، وهذا ما يؤكده ما تحصلنا عليه في الجدول رقم08 الذي يبين مدى وضوح وتكامل برنامج عمل الجمعية حيث أن نسبة 40% أكدت انه لا يوجد برنامج عمل واضح

وعليه نستنتج أن برامج الجمعيات سنوية وخارج إطار التخطيط الحضري.

[1] رولا احمد ميا مرجع سابق ص 276.

جدول رقم(10) يوضح تلقي الدعوات من طرف المسؤولين عن عملية التخطيط الحضري

الدعوات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	01	%10
لا	09	%90
المجموع	10	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الكبيرة 90% من أفراد العينة عبرت عن رأيها وصرحت بعدم تلقيها أي دعوات من طرف المسؤولين في عملية التخطيط الحضري، و هذا يدل على تهميش السلطات لعمل الجمعيات و دورها في تخطيط المدينة

أما نسبة 10% أكدت أن هناك دعوات من اجل الإعلام وهي جد محدودة.

وهذا ما أكدته دراسة حول دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، حيث مازالت التوجهات الخيرية لها الغلبة على نشاط الجمعيات، فالعمل الخيري لا يثير الحكومات ولا يؤدي إلى التصادم مع الأنظمة السياسية، فهو نشاط يصب في استقرار الأوضاع القائمة، أما العمل التنموي و الحقوقي فهو مرتبط برؤية نقدية لواقع المجتمع و خريطته الطبقية للإصلاح السياسي و المؤسسي[1] و عليه نستنتج أن الجمعيات لا تتلقى دعوات من طرف المسؤلين في عملية التخطيط الحضري.

جدول رقم(11) يوضح مشاركة الجمعيات في عملية التخطيط الحضري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية%
تقديم اقتراحات	07	%70
تنظيم مبادرات ونشطات	03	%30
المشاركة بتدخلات ميدانية	00	%00
المجموع	10	%100

من خلال الجدول لاحظنا أن نسبة المشاركة في تقديم الاقتراحات هي 70%من أفراد العينة و30%هي نسبة مشاركة في تنظيم المبادرات والنشاطات، ومنه نلاحظ أن أعضاء الجمعيات يشاركون في عملية التخطيط بتقديم اقتراحات ولكن هذه المشاركة تعتبر مشاركة رمزية، لا ترقى لمستوى عملية التخطيط الحضري، التي من المفروض أن يتم خلالها التشاور مع جميع الأطراف المعنية بهذه العملية للوصول إلى تحقيق خطة توافقية. فالمجتمع المدني هو فضاء للحرية و تحقيق مشاريع التنميو و تجنب المجتمع و الدولة الانانية و الذاتية.[2]

(1) يحياوي مريم و قرقيز محمود مرجع سابق ص 5.

(2) دبلة عبد العالي مرجع سابق ص 143.

جدول رقم(12) يوضح إعداد البرامج لتعبئة الجماهير حول تخطيط مدينتهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هناك إعداد لبرامج حول تعبئة الجماهير	03	%30
ليس هناك إعداد للبرامج	07	%70
المجموع	10	%100

لا حظنا أن نسبة 70% أكدت أنها لا تعد أي برامج في إطار تعبئة الجماهير حول تخطيط مدينتهم، أما نسبة 30%أكدت أن هناك برامج. وهذا ما يعكس ضعف الجانب التنظيمي في استقطاب الجمهور وتعريفهم بمدى أهمية العمل الجمعوي في الرقي بالمدينة والمشاركة في تخطيطها، وكذا عدم إعلان المؤسسة عن حاجاتها للمتطوعين وعدم وجود تنافس بين المتطوعين و الموظفين، بالإضافة إلى عدم تشجيع ومكافأة الإطارات النشطة فعملية التخطيط هي عمل مشترك بين جميع الأطراف بما فيهم السكان فاغلب برامج التطوع ليست ذاتية و مستقلة بل تدار بتدخل منظمات عالمية وبرأي أمم المتحدة [1].

حيث كشفت عدة تجارب خاضها مسؤولون في مجال التعمير على الاختلاف الكبير بين واقع المجتمع وتوقعاته الشخصية و المهنية وبين ما يجسد ميدانيا مما علقوا سبب فشل المشروعات التي خططوا لها إلى أن اهتمامات السكان بعيدة عن تصورات المنفذين للمشاريع[2] فنقص البرامج الخاصة بالتعبئة تعتبر معرقل لعملية التخطيط الحضري حيث تتجاوز الدلالة الاجتماعية لمفهوم إسهام المجتمع المحلي حدود التواجد الرمزي غير المجدي إلى البحث عن الصيغ المثلى لتأسيس عمران تشاركي يقوم على مبدأ التفاوض العادل بين عدة أطراف شركاء في المجال الحضري .[3] و نستنتج انه ليس هناك إعداد برامج لتعبئة الجماهير حول التخطيط.

جدول رقم(13) يوضح تأثير طبيعة العمل الجمعوي على آلية التخطيط الحضري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	05	%50
لا	05	%50
المجموع	10	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 50%من أفراد العينة رأت أن العمل الجمعوي التطوعي يؤثر على عملية التخطيط الحضري، و نسبة 50% رأت أن طبيعة العمل التطوعي لا يؤثر على هذه العملية فالعمل

(1) حسن فخري مرجع سابق ص 16.

(2) لبعل امال مرجع سابق.

(3) شوقي قاسمي مرجع سابق ص 269.

التطوعي يؤثر بإيجاب من خلال نقل انشغالات وطموحات السكان إلى السلطات المحلية باعتباره قناة وساطة بين السكان والمسؤولين.

كما انه يؤثر بالسلب على عملية التخطيط الحضري وذلك إذا كان هناك تحيز بالرأي وعدم وجود ديمقراطية بين أفراده ،وعدم استقلاليته وانحيازه إلى أطراف أخرى وتبعيته لها .

وعليه نستنتج أن طبيعة العمل الجمعوي يؤثر على آلية التخطيط الحضري .

جدول رقم(14) يوضح نقص وعي المواطن لدور الجمعية في إثراء آلية التخطيط الحضري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	09	%90
لا	01	%10
المجموع	100	%100

من خلال الجدول لاحظنا أن نسبة 90% أكدت أن هناك نقص لوعي المواطن لدور الجمعية في إثراء آلية التخطيط الحضري، وان هذه النسبة الكبيرة على الخلفية المجتمعية حول العمل الجمعوي التي تعرقل مشاركة المجتمع المدني في تخطيط مدينته، و هذا ما أكدته دراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في التوعية الاجتماعية أن انصراف الأفراد واهتمامهم بوضعهم المادي و الأسري و البحث عن الرزق و تفضيله عن الانضمام لمنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ضعف ثقة المواطن بالجمعيات ونقص وعيه بأهمية العمل التطوعي و أيضا فقر بعض الأسر وهذا ما يؤكد النتائج التي توصلنا إليها في الجدول رقم 12 الذي يوضح إعداد البرامج لتعبئة الجماهير حول تخطيط مدينتهم حيث تبين انه ليس هناك برامج لكسب ثقة المواطن بالجمعيات و انخراطهم فيها.

وعليه نستنتج انه هناك نقص وعي المواطن بدور الجمعية في إثراء آلية التخطيط الحضري.

جدول رقم(15) يوضح مدى ملائمة مقر الجمعية لمتابعة التخطيط الحضري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	4	%40
لا	6	%60
المجموع	10	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 40% من المنخرطين راو أن مقر الجمعية مناسب لمتابعة آلية التخطيط الحضري في حين نسبة 60% رأوا أن مقر الجمعية غير مناسب فمن مقومات المجتمع المدني

المؤسساتية أي اندماج أفراد المجتمع المدني في منظمات و جمعيات يصب فيها الأفراد طموحاتهم و أغراضهم ومطالبهم،[1] فعدم توفر الجمعية على مقر ثابت أو عدم ملائمة لمتابعة العمل تعتبر عائق لعملية التخطيط الحضري، في حين أن العمل التطوعي يتطلب توفر جميع الظروف الملائمة التي من أهمها المقر، بالإضافة إلى عملية التخطيط الحضري عملية تتضافر فيها جميع الجهود للوصول إلى خطة توافقية تشاركيه وعدم توفر المقر الناسب و القريب يعرقل سير هذه العملية. و منه نستنتج أن مقر الجمعية غير ملائم

جدول رقم(16) يوضح توفر الجمعية على الظروف الفيزيقية للعمل

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	02	20%
لا	08	80%
المجموع	10	100%

من خلال الجدول يتضح أن نسبة 20% من أفراد العينة أن الجمعية المنتمون إليها تتوفر على الظروف الفيزيقية للعمل بينما رأت نسبة 80% من أفراد العينة أن الظروف الفيزقية لا تؤهل للعمل، وهذا ما تؤكده الدراسة حول المجتمع المدني، حيث توضح أن المؤسسات أو الجمعيات وعدم الدعم المالي من طرف كبار التجار كونها تهدد مصالحهم مع الدولة التي تتضامن معهم وتوفر لهم فرصا للنمو التجاري والكسب المادي[2] كما أن قوانين بعض الدول تمنح حصول أو قبول هذه المؤسسات هبات أو دعم من جهات أخرى تؤمن بالعمل المدني خوفا من انحياز هده المؤسسات لأجندات أجنبية، مما يجعلها لا تتوفر على الظروف الملائمة للعمل.
وعليه نستنتج أن الجمعيات لا تتوفر على الظروف الفيزيقية للعمل

جدول رقم(17) يوضح امتلاك الجمعية التجهيزات اللازمة للعمل والمتابعة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	03	30%
لا	07	70%
المجموع	100	100%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة 30 % من المنخرطين أجابوا بان جمعيتهم تتوفر على التجهيزات اللازمة للعمل، بينما 70%من أفراد العينة لا تتوفر جمعيتهم على التجهيزات اللازمة، وهذا يعكس واقع

(1) حسان الجلاني مرجع سابق ص 223.
(2) بلقاسم سلاطنية و آخرون مرجع سابق ص 46.

الجمعيات المرتبطة بمجال التنمية والتخطيط،وهذا يتوافق مع توصلنا إليه في الجدول رقم 16 الذي يبين مدى توفر الجمعية على الظروف الفيزيقية، فالجانب المادي يعتبر معرقل لعملية التخطيط الحضري.
وعليه نستنتج أن الجمعية لا تمتلك التجهيزات اللازمة للعمل والمتابعة.

جدول رقم(18) يوضح مدى تغطية الميزانية المخصصة للجمعية لمتطلباتها

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	%100
لا	00	%00
المجموع	10	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 100%من أفراد العينة أجابوا أن الميزانية المخصصة للجمعية غير كافية لتغطية متطلباتها، فنستطيع القول أن الميزانية غير كافية، حيث جاء في دراسة حول المجتمع المدني في العالم العربي لجمع التمويل، فالدعم الحكومي المقدم لقطاع المجتمع المدني في العالم العربي لا يتعدى 26.5%من إجمالي التمويل المقدم لهذا القطاع عبر العالم، في حين تقدر هذه النسبة ب37.5%في الدول المتقدمة و16.7% في الدول النامية،[1]فالكثير من الجمعيات تقبع في انتظار الدعم الحكومي على ضآلته وهو ما يجعلها في خطر دائم للتبعية.

وتضيف دراسة أخرى حول معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني، أن التمويل على مستوى الأنظمة لا يمكنه توفير الشروط المناسبة لعمل هذه الجمعيات.
وعليه نستنتج أن الميزانية المخصصة للجمعيات غير كافية لتغطية متطلباتها.

جدول رقم(19) يوضح مدى مطالبة المنخرطين برفع الميزانية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	02	%20
لا	08	%80
المجموع	10	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 80%من أفراد العينة يطالبون السلطات المحلية برفع الميزانية ونسبة 20%لا يطالبون بذالك، وهي تدل على أن الأعضاء واعون بضرورة المطالبة بتحسين ظروف جمعياتهم، فمن مقومات المجتمع المدني استقلاليتها ووعيها بضرورة التغيير و التخطيط للمجتمع.
وعليه نستنتج أن غالبية أعضاء الجمعيات يطالبون برفع الميزانية.

[1] بلقاسم سلاطنية و آخرون مرجع سابق ص 116.

جدول رقم(20) يوضح المصادر المالية الأخرى للجمعية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	08	%80
لا	02	%20
المجموع	10	%100

من خلال الجدول لاحظنا أن نسبة 20% تقول أنها لا تمتلك مصادر أخرى للجمعية، بينما 80% قالت أن لها مصادر دخل أخرى، وهذا يوحي لنا أن التمويل الحكومي لهذه الجمعيات غير كافي فيلجئون إلى تغطية متطلبات الجمعيات إلى مصادر أخرى، و هذا ما يؤكده العديد من أعضاء الجمعيات.[1]

وعليه نستنتج أنه يوجد مصادر مالية أخرى للجمعية.

جدول رقم(21) يوضح طبيعة المصادر المالية الأخرى للجمعية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
خاصة بالأفراد	07	%70
مؤسسات خاصة	03	%30
مصادر أجنبية	00	%00
المجموع	10	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 70% يؤكدون أن تمويل جمعيتهم ذاتي من قبل الأفراد، وان نسبة 30%من أعضاء العينة يؤكدون أن التمويل من طرف المؤسسات الخاصة،في حين أن التمويل الخارجي غير مذكور00%.

ففي دراسة حول المجتمع المدني، فان مؤسسات المجتمع المدني تعتمد على اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وعلى بعض كبار التجار، كما أن قوانين بعض الدول تمنع حصول هذه المؤسسات على الدعم المالي من جهات أجنبية، خوفا من انحياز هذه المؤسسات لأجندات أجنبية. [2]

أما بالنسبة للتمويل الأجنبي فانه محاصر في العديد من الدول، رغم ارتباط العديد من الدول باتفاقيات شراكة.

وعليه نستنتج أن هناك مصادر مالية أخرى للجمعية.

[1] مقابلة مع السيد حيوني مُحَّد رئيس جمعية بسكرة الخضراء بتاريخ 05 أفريل على الساعة 11:00.

[2] بلقاسم سلاطنية و آخرون ص46.

جدول رقم(22) يوضح غياب القوانين والتشريعات التي تحول دون الحصول على الدعم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	07	%70
لا	03	30%
المجموع	10	%100

من خلال الجدول لاحظنا أن نسبة 70%أكدت على أن غياب القوانين والتشريعات عرقل حصول جمعيتهم على الدعم المادي،في حين أن نسبة 30%رأت إن غياب القوانين والتشريعات لا تعرقل حصول الجمعيات على الدعم المادي،وهذا ما أكدته الدراسة حول معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني، حيث بينت هذه الدراسة أن كثرة القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي يعد من أهم المعوقات ،بالإضافة إلى الوصاية على الجهود التطوعية، وعدم وجود اعتراف حكومي لهذا العمل التطوعي وجهوده.

كما أن القوانين والتشريعات الجاري العمل بها لا توفر على أية تشجيع أو تسهيل للمؤسسات الوطنية أو الإقليمية التي قد تدعم المنظمات غير الحكومية، لذلك من الضروري الدعوة إلى تنشيط المجتمع المدني في الوطن العربي للتحرر من الاستبدادية والسلطوية، فالقوانين والتشريعات تعتبر أهم معوق يحد من الإسهام المباشر للمجتمع المدني في الإصلاح وتحد من حركته.

كما ترى دراسة أخرى حول المجتمع المدني انه رغم التعديلات الدستورية والتشريعية لازالت سلطة الدولة مطلقة وغير خاضعة للمسائلة في كثير من الدول العربية، بالإضافة إلى أن معظم هذه القوانين قديمة يسودها الغموض، لا تعكس أهمية المنظمات كشريك رئيسي في التنمية والتخطيط.[1]

وفي دراسة أخرى حول واقع المجتمع المدني في الجزائر، بينت انه من الضروري الاهتمام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالمجتمع المدني، لان من أهم ادوار صيانة الطابع التعاقدي للدولة لمنع سيطرة الرأي الواحد والاستبداد والاستعلاء.

وعليه نستنتج أن غياب القوانين والتشريعات يعرقل حصول جمعيات المجتمع المدني من الحصول على الدعم المالي.

[1] بلقاسم سلاطنية و الآخرون مرجع سابق ص 54.

2-1 تحليل البيانات على ضوء فرضيات الدراسة:

2-1-1الفرضية الأولى:

المعوقات التنظيمية تعرقل مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري:

فمن خلال عرضنا للجداول الإحصائية المتعلقة بمؤشرات هذا التساؤل، يتضح لنا أن المعوقات التنظيمية تعرقل مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري،وهذا ما أكدته لنا إجابات المبحوثين حيث 40% أكدوا انه لا توجد برامج عمل واضحة تحفز الأفراد على الانخراط في الجمعيات لإثراء عملية التخطيط،إضافة إلى أن طبيعة البرامج التي تعدها الجمعيات سنوية بنسبة 100%من المبحوثين،وهذا ما جعلها تعاني من ضعف في مجال التنظيم والتشبيك وبناء العلاقات، وإقامة تحالفات مع منظمات داخلية أو إقليمية وحتى دولية، والاستفادة من التجارب والخبرات،وهذا ما أكدته الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني.

كما أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم تلقيهم دعوات من طرف المسؤولين بلغت 90% ، وهذا راجع لتصادم العمل التخطيطي والتنموي مع الأنظمة السياسية، فعملية التنمية والتخطيط رؤية نقدية لواقع المجتمع، كما أن نسبة 40 % من المبحوثين صرحوا أن هناك قوى ضاغطة موجهة للتخطيط حسب مصالحها، يؤثر على المجتمع المدني وعرقلته في مسار التخطيط.

كما أن ضعف الحوار، المناقشة والإقناع والتفاوض جعل الجمعيات طرفا ضعيفا في المعادلة، وبالتالي إقصاؤه في هذه الآلية، حيث أكدت اغلب المقابلات التي أجريناها مع أعضاء العينة أن هناك إقصاء وهذا يتوافق مع نسبة المبحوثين الذين أكدوا ذلك بنسبة 90%.

2-1-2 الفرضية الثانية:

المعوقات المادية تعرقل مشاركة المجتمع المدني:

فمن خلال عرضنا للجداول الإحصائية المتعلقة بمؤشرات هذا التساؤل، يتضح لنا أن المعوقات المادية تعرقل مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري، وهذا ما أكدته لنا إجابات المبحوثين، حيث أن 50% أجابوا بان مقر الجمعية غير ملائم، و80%من أفراد العينة صرحوا بان الجمعية لا تتوفر على الظروف الفيزيقية، كما أن 100% من الميزانية المخصصة للجمعية لا تغطي متطلباتها، ويطالبون برفعها،كما أن غياب القوانين و التشريعات تعرقل حصول الجمعيات على الدعم المالي، فيعتمدون على إمكانيات الأعضاء ومؤسسات خاصة، أما الدعم المالي الخارجي فهو محاصر رغم اتفاقيات الشراكة وهذا ما يحد من إسهامها في عملية الاصطلاح والتخطيط.

وعليه نجد أن هناك إعاقة للعمل الجمعوي من الناحية المادية.

3- النتائج العامة للدراسة:

نستنتج من هذه الدراسة ومن البيانات والمعطيات النظرية والميدانية التي تم التوصل إليها، أن عملية التخطيط الحضري هي عمل مشترك بين عدة قطاعات وأشخاص وجماعات ذات مصالح مختلفة، تتنافس وتتعارض فيما بينها لوضع خطط واستراتيجيات للتنمية المحلية للمدينة، وهذا ليس فقط على المستوى المكاني(العمراني)والاقتصادي فقط، بل حتى على المستوى الاجتماعي أي الارتقاء بالمجتمع الإنساني وتحقيق الرفاه، فالتنسيق بين هذه الأطراف هو الهدف الأسمى الذي يحقق المشاركة، والمجتمع المدني يعتبر طرف هام في المعادلة، لكن قد يعرقل أسلوب عمل التخطيط الحضري وأدائه الجانب التنظيمي:

1-عدم وجود برامج واضحة ومتكاملة من طرف جمعيات المجتمع المدني هدفها متابعة التطورات والتغيرات الحاصلة في المدينة.

2-ضعف التنظيم والتشبيك وبناء العلاقات والتحالفات مع منظمات أخرى لكسب الخبرات والتجارب جعل الجمعيات مهمشة وغير فعالة.

3-ضعف الحوار والمناقشة وغياب الديمقراطية جعل الجمعيات والمنظمات غير مستقلة إداريا وتابعة لأطراف أخرى ومهمشة.

4-وجود قوى ضاغطة موجهة للتخطيط الحضري في المدينة أدى إلى تهميش فئات على حساب فئات أخرى وهذا يعرقل عملية التخطيط الحضري.

وقد يعرقل عمل التخطيط الحضري وأدائه بالجانب المادي وذلك:

1- نقص الميزانية المخصصة لجمعيات المجتمع المدني في تغطية متطلباتها يؤثر على عملية التخطيط الحضري، فأي نشاط أو مبادرة تحتاج إلى حد أدنى من الدعم المالي.

2-عرقلة التشريعات والقوانين في الحصول على الدعم المالي يقوض من حركية الجمعيات، وبالتالي يعرقل مشاركتها في التخطيط الحضري.

3-الجانب المادي يحد من حركة ونشاط الجمعيات في تعبئة الجماهير ونشر الوعي بضرورة المشاركة في تخطيط المدينة.

الخاتمــة

الخاتمـــــة:

تناولت هذه الدراسة موضوع معوقات مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري ببعض جمعيات مدينة بسكرة، باعتبار أن مشاركة المجتمع المدني في تطور وإصلاح المجال الحضري و البيئي وخاصة في آلية التخطيط الحضري كشريك في صنع القرار، هي من أهم الآليات التي تعمل على تحقيق مجال حضري متطور، ولمتابعة التغيرات و التطورات الحضرية التي تطرأ عليه يلعب الفرد فيه عدة أدوار سواء كان مسؤولا أو مشرفا أو مشاركا في المجتمع المدني ضمن الجمعيات المدنية على مستوى المدينة.

فكلما كان هناك تواصل وانسجام ومشاركة من جميع الأطراف المعنية بالعملية التخطيطية نستطيع أن نضمن مسار هذه العملية بصورة صحيحة، وهذا كله في ضوء المراقبة و المشاركة من طرف المجتمع المدني الذي يمثل الفرد بالتعاون مع جميع الأجهزة المحلية والقطاع الخاص لوضع الخطط والاستراتجيات، لأن العملية التخطيطية تعد بكل أبعادها معادلة متفاعلة العناصر، تقتسم أدوارها أطرافا عدة أهمها المجتمع المدني، فتوفير فرص الحوار الموضوعي حول المسائل وأهم القضايا التي تخص حاضر و مستقبل المدينة سيسهم في حل المشكلات التي تعاني منها المدينة.

ـ التوصيات ـ

1- دعم جمعيات المجتمع المدني ماديا ومعنويا، وتوفير الظروف المناسبة لأداء مهامها في التعبئة ونقل انشغالات السكان.

2- سن قوانين وتشريعات تمكن جمعيات المجتمع المدني من الحصول على الدعم المالي،مع رفع ميزانيتها وضرورة انتقالها من المشاركة الرمزية إلى المشاركة الفعالة.

3- ضرورة إشراك السكان بإبداء رأيهم في المشاريع المقترحة، وكل الفاعلين قطاع خاص ومجتمع مدني وقطاع حكومي، لتكوين منظومة تنموية متجانسة.

4- تنسيق الأدوار وتوزيعها وتبادل المعارف والخبرات لبلوغ الأهداف المشتركة.

5- لتركيز على الجانب الاجتماعي في عملية التخطيط والتنمية وإدراج أخصائيين اجتماعيين في الميدان الحضري.

6- تحفيز المتطوع وتشجيعه ماديا ومعنويا وخاصة في ميدان التنمية والتخطيط.

قائمة المراجع

أولا: المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- السنة النبوية الشريفة.

ثانيا: المراجع:

I-الكتب بالعربية:

أ- كتب علم الاجتماع:

3- احمد بوذراع، **التطوير الحضري للمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة،1997.

4- إسماعيل قباري،**علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية**، منشاة المعارف الإسكندرية (مصر)، بدون تاريخ.

5- بلقاسم سلاطنية وآخرون، **دراسات في المجتمع المدني**،الكتاب الأول ط1،الدار الجزائرية للنشر والتوزيع،(الجزائر)،2017.

6- بلقاسم سلاطنية و آخرون، **المجتمع المدني**، منشورات المخبر الاجتماعي و العلاقات العامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(الجزائر) مارس 2014.

7- خلف الله بوحمعة، **تخطيط المدن و نظريات العمران**، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 2016.

8- خلف الله حسن علي الدليمي، **التخطيط الحضري أسس و مفاهيم**، الطبقة الأولى الدار العالمية الدولية للنشر و التوزيع (عمان)،(الأردن)،2002.

9- دبلة عبد العالي، **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي**، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة (منشور رقم 2)، جامعة محمد خيضر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2011.

10- زين العابدين محمد، **مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح**، نموذج أردني، ط1، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015.

11- ساطع المحلي، **المدينة و القرية**، الطبعة الأولى، دار شادي للنشر والتوزيع، (سوريا)، 1991.

12- صبري فارس الهيثي، **التخطيط الحضري**، دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية الأردن 2009.

13- عبد الباقي إبراهيم، **المدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات التخطيطية، جدة، (المملكة العربية السعودية)، 1986.

14- عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة**، علم الاجتماع الحضري ط7، دار النهضة للطباعة و النشر 1981.

15- علي سالم الشواورة، **التخطيط في العمران الريفي و الحضري**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، (عمان) (الأردن) 2012.

16- عبد الوهاب راغب الراعي، **دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على أداء الجهاز الإداري بالدولة**، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، (مصر)، 2015.

17- فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة و المشروع الحضري**، نحو تخطيط استراتيجي مستدام، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان،(الأردن)، 2014 .

18- فوزي بودقة، **التخطيط العمراني لمدينة الجزائر**، تحديات وبدائل، ديوان المطبوعات الجامعية.

19- فيصل محمود الغرايبة، **أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان،(الأردن)،2010.

20- مارسيل دلاو، **تخطيط المدن الأبعاد البيئية الانسانية**، ترجمة إيناس عفت، الدار الدولية للنشر و التوزيع، معهد مراقبة البيئة العالمية وثيقة رقم 50 .(مصر)،(كندا) 1994.

21- ميدني شايب ذراع، **مدخل العلماء إلى سيكولوجية وسوسيولوجية الفضاء**، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، (الجزائر)،2015.

22- هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، **التخطيط والتصميم الحضري**، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية،ط1،دار الحامد للنشر و التوزيع، 2006 .

ب- كتب المنهجية:

23- أبو القاسم عبد القادر وآخرون، **المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية** بمركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية جامعة الخرطوم (السودان)،2010.

24- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني،**منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع (الجزائر)،2004.

25- رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط3 ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة،(الجزائر)،2008.

26- عبد الناصر جندلي، **تقنيات و مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

ج- كتب عامة:

27- بشير تجاني، **التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ،(الجزائر)،فيفري2000.

28- إبراهيم مياسي، **من قضايا الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية(الجزائر)،1999.

29- حسان الجيلاني، **قضايا اجتماعية معاصرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية،2014.

II- الرسائل و المذكرات:

30- بولشعب حكيمة، **مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية**، دراسة ميدانية بمنطقة عين صحراء بمدينة تقرت مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع الحضري 2006 -2007.

31- حسن فخري إبراهيم أقطم،**معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في دراسات المرأة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس،(فلسطين)،2014.

32- خليل نزيهة،**معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني**، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية،قسم علوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(الجزائر) 2016.

33- راشد كمال عبد المجيد جبورة، **أثر نظريات التخطيط في الشكل الحضري للمدن السودانية (دراسة حالة الخرطوم)**، رسالة مكملة لنيل درجة ماجستير علوم التخطيط العمراني، قسم العمارة، الخرطوم،السودان يونيو.2004.

34- شاوش خوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر،دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا** أطروحة مقددمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014.

35- قاسمي شوقي، **معوقات المشاركة الشعبية في برنامج امتصاص السكن الهش،دراسة ميدانية لبرنامج للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائرRHP**،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم تخصص حضري، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013.

36- معاوية صبرينة، **التطوير الحضري والتنمية المستدامة**،مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر2015.

37- ميدني شايب ذراع، **التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص بيئة، قسم علوم الاجتماعية، كلية علوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015.

38- ميراد نورالدين، تريعة هندة، **مدينة بسكرة والتخطيط العمراني**، بحث مقدم لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في القانون العقاري، جامعة بسكرة الجزائر 1997 .

III- المجلات والدوريات والمحاضرات والمواقع الالكترونية:

39- عبد الرزاق احمد سعيد صعب، **التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق و النسيان**، دراسات تربوية العدد السابع تموز 2009.

40- رولا احمد ميا **التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة**، مجلة حامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد 26 العدد الاول 2010

41- الطاهر لدرع، **الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني، من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع**، العدد 16جامعة الملك سعود كلية العمارة والتخطيط المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2013.

42- مهور باشا، **مطبوعة الدعم البيداغوجي في مقياس التخطيط الحضري**، لسنة أولى ماستر،علم الاجتماع الحضري،قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف الجزائر 2015

43- يحياوي مريم،قرزيز محمود، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير**، المركز الجامعي برج بوعريريج/الجزائر.

44- طارق جلال حبيب،**تقييم فعالية المشاركة الشعبية في مشروعات إعداد المخطط الاستراتيجي للقرية المصرية** ،قرية مير، جامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية 2009.

45- محمد جمال مظلوم،**دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية في دول الخليج** قسم البرامج التدريبية،كلية التدريب،الرياض،السعودية 2013

46- لبعل آمال، **محاضرات فيمقياس التخطيط الحضري**،السنة الثانية ماستر،علم الاجتماع الحضري قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر 2018.

47- عمراني كربوسة،**المجتمع المدني في ضل الحراك العربي الراهن** ، حالة المجتمع المدني في الجزائر العدد16 ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر،الجزائر 2014،

48- الجمعي النوي **معوقات تشكل المجتمع الجزائري**، مقاربة سوسيوسياسية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر(بدون تاريخ).

49- أحمد الصالح، **المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين في محافظات غزة**،المجلد 28 مجلة جامعة النجاح للأبحاث،القدس،فلسطين2011

50- عبد الرحمان أبو دوم، **دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية** بدون تاريخ.

51- برنامج المؤل، هيئة الأمم المتحدة نحو نموذج حضري جديد،2016.

52- بحث حول التخطيط منتديات الجلفة لكل الجزائريين على الرابط http.www.djelfa info shouthrad

53- أحمد محمد الشناوي وآخرون www.academia.education/2006

IV- المراجع بالفرنسية

54- Mohamed Dahmani planification et aménagement du territoire, office des publications universitaire, 1984.

55- Yves madriot l aménagement du territoire, France, Masson éditeur 1979.

الملاحق

مخطط: يوضح الخطوات الأساسية لعملية التخطيط العمراني

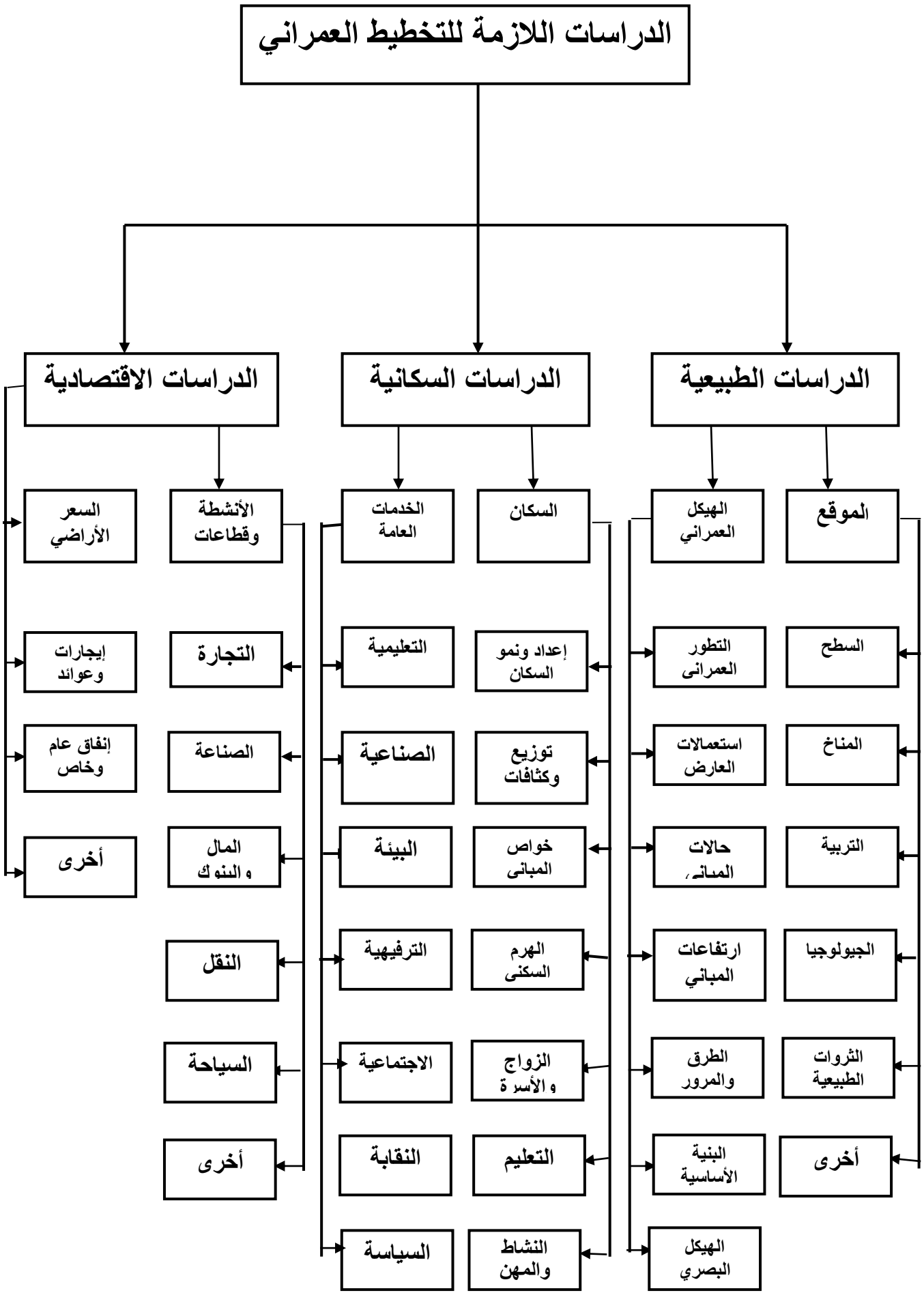

تخطيط المدينة الحدائقية كما وضعها هاورد :

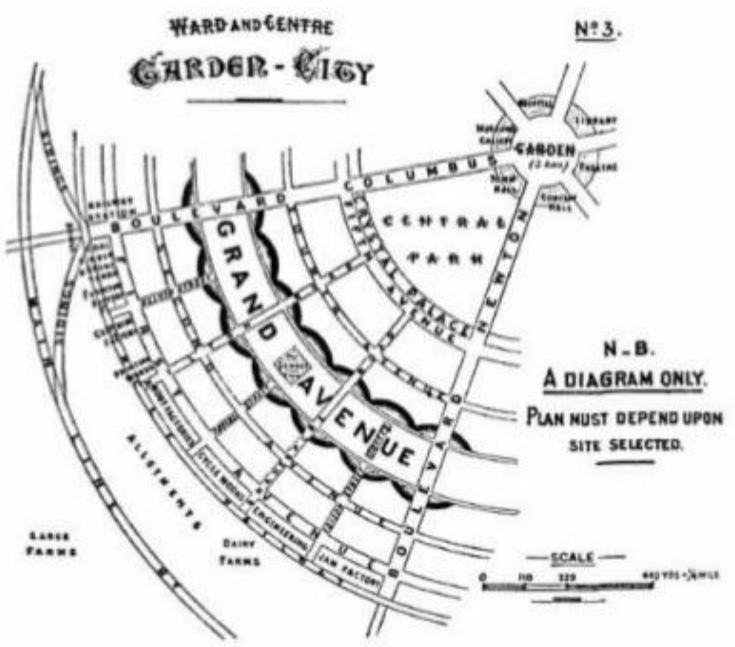

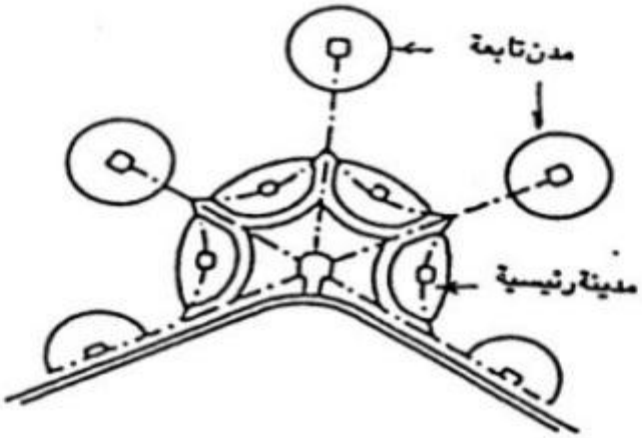

شكل رقم (٢-٦)

نظرية المدن التابعة للمخطط ريموند أنوين

شكل رقم04: يوضح نظرية المدن المابعة عند كيبل.

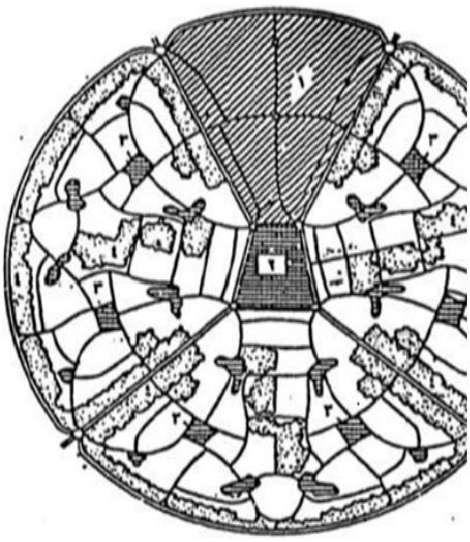

شكل 02: يوضح نظرية المدينة الشبكية.

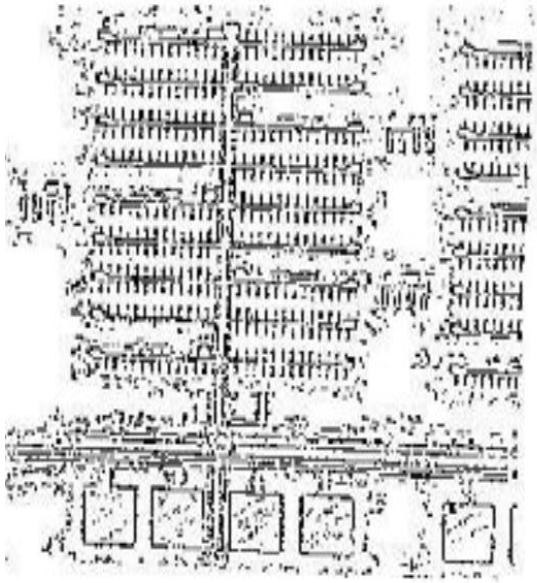

شكل03: يوضح المدينة الحدائقية عند هوارد.

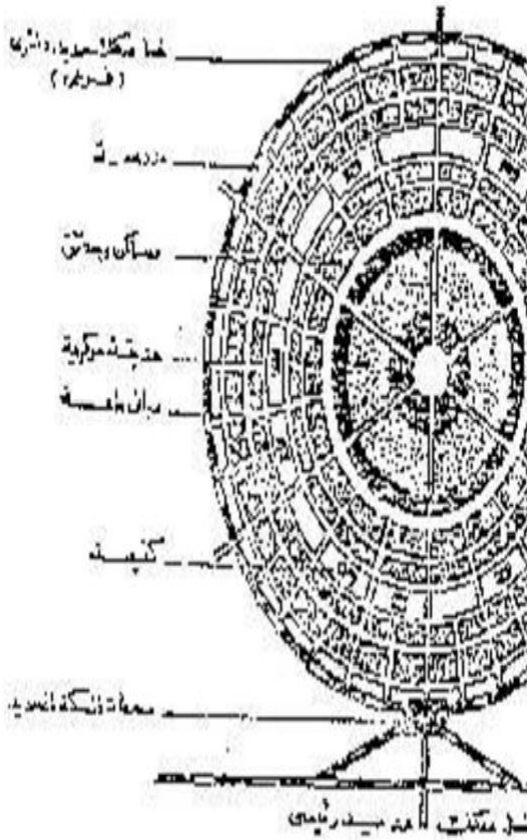

شكل01: يوضح المدينة الشريطية عن سوريا ماتي

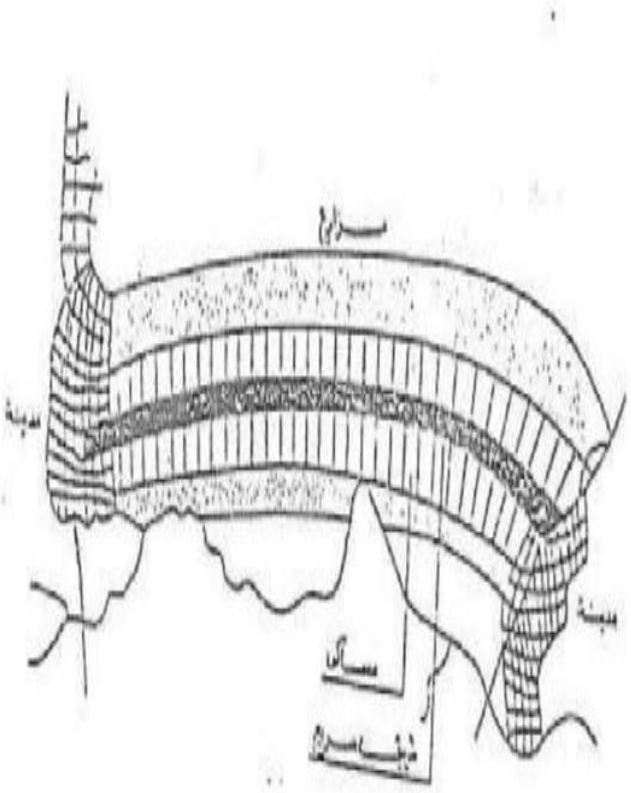

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
القطب الجامعي شتمة

كلية العوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع
التخصص علم الاجتماع الحضري

استمارة مقابلة بعنوان:

معوقات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري

دراسة ميدانية لبعض جمعيات المجتمع المدني ـ مدينة بسكرة ـ

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الحضري.

إعداد الطالبة
هراكي حياة

إشراف
د لبعل آمال

ملاحظة:

في إطار إعداد دراسة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع الحضري حول "معوقات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري، نرجو من سيادتكم التعاون معنا بالإجابة عن الأسئلة المطروحة في استمارة المقابلة بوضع علامة (x) في الخانة المناسة. و يتوقف صدق نتائج الدراسة على تعاونكم في مدى الدقة في ملأ هذه الاستمارة. مع الشكر على تعاونكم.

السنة الدراسية 2018- 2019

أولا بيانات عامة

1- الجنس: ذكـــر ☐ أنثـــى ☐

2- الســـن:

اقل من 20 سنة	
[25-30]	
[30-35]	
[35-40]	
40 سنة فأكثر	

3- الحالة الاجتماعية:

أعزب	
متزوج	
مطلق	
أرمل	

4- المستوى التعليمي:

مدرسة قرآنية	
ابتدائي	
متوسط	
ثانوي	
جامعي	

5- المهنة:

موظـــف ☐

أعمال حرة ☐

متقاعـــــد ☐

ثانيا: المعوقات التنظيمية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري

1- هل ترى أن هناك إقصاء للعمل الجمعوي بصفة عامة في عملية التخطيط الحضري؟

نعم ☐ **لا** ☐

2- حسب رأيك ما هي أسباب عدم مشاركة الجمعيات في التخطيط الحضـري؟

2-1 عـــــدم وجـــود برامـــج إعلامية ☐

2-2 وجود قيادات بارزة ضاغطة على السلطات المحلية ☐

2-3 ضعف إدارة الحـــــوار مع السلطـــــــات ☐

2-4 تهميـــــش السلطـــات المحلية للجمعيـــات ☐

3- هل للجمعيـــــة برنامـــج عمـــل واضح و متكامل ينظم عملها و يسيـــره؟

نعم ☐ **لا** ☐

4- ما طبيعـــة البرامـــج التي تعدها الجمعيـــة فـــي إطار التخطيط الحضـــري؟

برامج سنوية ☐ **شهرية** ☐ **يومية** ☐

5- هل تتلقـــون دعوات من طرف المسؤولين عن عمليـــة التخطيط الحضـــري؟

نعم ☐ **لا** ☐

و هل هذه الدعوات من اجل :

- **التشاور و المشاركة في قضايا المدينة** ☐
- **التشاور حول المخططـــات التوجيهية** ☐
- **إثـــراء عمليـــــة التخطيـــــط** ☐

6- هل مشاركتكم في عملية التخطيط الحضري هي :

- **تقديـــم اقتراحـــــات** ☐
- **تنظيم مبادرات و نشاطات** ☐
- **المشاركة لتدخلات ميدانية** ☐

7- هل تقومون بإعداد برامج لتعبئة الجماهير حول مشاركتكم في تخطيط مدينتكم؟

نعم ☐ **لا** ☐

8- هل ترون أن طبيعة العمل الجمعوي يؤثر على آلية التخطيط الحضري خاصة و انه تطوعي؟

نعم ☐ **لا** ☐

9- هل نقص وعي المواطن لدور الجمعية في إثراء آلية التخطيط الحضري يعيق طريقة تدخلها؟

نعم ☐ **لا** ☐

ثالثا: المعوقات المادية التي تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري.

1- هل ترى أن مقر الجمعية مناسب لمتابعة آلية التخطيط الحضري في بسكرة؟

مناسب ☐ **غير مناسب** ☐

2- هـــل تتوفـــر الجمعيـــــة علـى الظـــروف الفيزيقـــــة للعمـــــل؟

نعم ☐ **لا** ☐

3- هل تمتلك الجمعيـــة التجهيزات اللازمة للعمل و المتابعـــــة؟

نعم ☐ **لا** ☐

4- هل تعتقد أن الميزانية المخصصة للجمعية كافية لتغطية متطلباتها؟

نعم ☐ **لا** ☐

5- إذا كانت الميزانية غير كافية هل تطالبن برفعها؟

نعم ☐ **لا** ☐

6- هل للجمعية مصادر مالية أخرى؟

نعم ☐ **لا** ☐

7- ما طبيعة هذه المصادر؟

خاصة بالأفراد ☐ **مؤسسات خاصة** ☐ **مصادر مادية أجنبية** ☐

8- في نظركم هل تعتقد أن غياب القوانين و التشريعات تحول دون حصولها على الدعم المالي؟

نعم ☐ **لا** ☐

9- كيف ترى أن الجانب المادي لأي جمعية قد يعرقل عملها رغم مشاركتها الفعالة في آلية التخطيط الحضري؟

المقابلـــة

البيانات العامة:

1- الجنس: **ذكر** ☐ **أنثى** ☐

2- السن:

3- المهنة:

4- المستوى المعيشي:

❖ **هل المعوقات التنظيمية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري؟**

5- في رأيتكم هل هناك إقصاء للعمل الجمعوي ؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

6- ما هي أسباب عدم مشاركة الجمعيات في التخطيط الحضري؟

7- هل للجمعية برامج عمل واضح ومتكامل ينظم عملها؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

8- هل تلقون الدعوات من طرف المسؤولين في عملية التخطيط الحضري ؟

إذا كان لا لماذا ؟

9- كيف هي مشاركتهم في عملية التخطيط الحضري ؟

10- هل تقومون بتعبئة الجماهير حول المشاركة ؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

❖ **هل المعوقات المادية تعرقل عملية مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط الحضري ؟**

11- هل تتوفر جمعيتكم على الظروف المناسبة للعمل؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

12- هل الميزانية المخصصة للجمعية كافية؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

13- ما طبيعة المصادر الأخرى للجمعية ؟

14- كيف يؤثر الجانب المادي في عرقلة المشاركة الفعالة للجمعية ؟

15- هل يشجعك واقع المشاركة على المواصلة في الميدان ؟

قائمة الأعضاء المؤسسين لجمعية بسكرة الخضراء

الاسم و اللقب	الوظيفة	التخصص
حيوني محمد	رئيس الجمعية	مفتش جهوي للغابات
تريعة مبروك	نائب رئيس الأول	رئيس مكتب التنوع البيولوجي
فرحي ياسين	نائب الرئيس الثاني	رئيس المركز الجهوي للمناطق الجافة
بومبرة كمال الدين	الأمين العام للجمعية	مهندس في البيئة و المحيط
مودع نبيل	نائب الأمين العام	إطار في الصناعة متقاعد
بليوز عبد الرحمان	أمين العام	موظف في الضرائب
حنين أحمد الناصر	نائب الأمين المال	مدير الاكمالية المتقاعد
حديد مصطفى	عضو في إطار الفلاحة	متقاعد
حديد حفناوي	عضو مهندس	مهندس في تصميم المناظر
سليماني محمد	عضو	مفتش التربية

Résumé de l’étude :

l’étude a cherché à identifier les obstacles à la participation de la société civile dans le processus de planification urbaine, un champ étude sur un échantillon de sociétés à Biskra déclenché la question :

- Quels obstacles à la participation de la société civile dans le processus de planification urbaine ?

Subdivisé cette question à régler des questions et des contraintes organisationnelles panier :

Quels obstacles processus de participation de la société civile dans le processus de planification urbaine ?

- Quels obstacles Sont contraintes physiques font obstacle au processus de participation de la société civile dans le processus de planification urbaine ?

Pour répondre à ces questions, nous développons des hypothèses dans les contraintes réglementaires qui entravent :

participation de la société civile dans le processus de planification urbaine.

-Physiques contraintes entravent le processus de participation de la société civile dans le processus de planification urbaine.

Et nos motivations d’avoir choisi ce thème est dans notre intérêt dans le sujet car elle liée à la zone urbaine et est du ressort de la sociologie urbaine, ajouter à nos connaissances sur le fonctionnement de la société .